تقديم
د. فيصل الحفيان

يُعَدُ التعامل مع النُّسَخ الفريدة، ذروة المقاربة التحقيقية للنصوص. وما ذاك إلا لأنها شواهدُ وحيدةٌ، وإعادةُ بناء النصوص التراثية إنما تقوم على تعدُّد هذه الشواهد (التاريخية) التي وصلتْ إلينا منها؛ إذ هي الأدوات الرئيسةُ التي تمكِّن من القيام بالمهمة الصعبة.

يمكن القول –إذن– إن التحقيق بالاعتماد على نسخة فريدة هو المأزقُ الأصعب في إعادة بناء النص. وعلى الرغم من مضيِّ نحو قرن على التفكير النظري العربي في التحقيق، فإن أحدًا –في ما أعلم– لم ينهض لمعالجة هذا المأزق. ولعل ذلك يرجع إلى أن التفكير التحقيقي نفسه لَّما ينضج بعد، فأنَّى يتأتَّى الانتقال إلى المضائق والمزالق، ومنها تحقيق النسخة الفريدة؟ وهي تحتاج إلى أمرين:

- تراكم التفكير أولا للبناء عليه.
- وجهد أكبر ومعاناة أشد، سواء على مستوى التفكير، أو على مستوى الاستقراء للجهود التطبيقية التي بُذلت إزاء النصوص في أوعيتها الفريدة.

وهذا ما قام به (يوسف السناري) الذي انضمَّ إلى مدرسة (معهد المخطوطات العربية) بأَخَرَة، فوجد فيها نفسَه، ووجدتُ فيه ابنًا واعدًا بخير كثير. ومن هذا الخير كتابه هذا الجديد كُلِّيًّا من جهتين: جهة النظر، وجهة التطبيق.

وإنني لأعلم أنه سار في عمله على النهج السَّوِيِّ، فقد بدأ بتتبع أعمال عشرة من المحققين الذين عانوا نُسَخًا فريدة في إخراج نصوص الذين تصدُّوا لها، ووضَع يدَه بحِرْفِيَّةٍ على طرائقهم في معالجتها، وفي الخروج من مضائقها، وتفادى مزالقها. وتلا ذلك بإقامة بناء نظري يعد أساسًا صالحا للمراكمة عليه وتعميقه، حتى يغدو صَرْحًا عاليا.

كان تحقيق النسخة الفريدة واحدًا من العناوين المُدْرَجة في خُطَّة كتاب المعهد الدوري (الجديد) الذي يحمل عنوان «مقالات في التحقيق» بَيْدَ أنَّ هذه المقالات لا تحتمل –بحسَب رؤيتها التي صدرت عنها– الاستقراءَ الواسع الذي جلَّى به (يوسف)، ومنه استخلص الأنظار الذكية والناضجة التي نراها في القسم الأول من كتابه، ونثرها في القسم الثاني منه.

قرأتُ (تحقيق النسخة الفريدة) مُنَجَّمًا، فقد كنتُ أُوافَى به قطعةً قطعةً إلى أن اكتمل، وأشهد أنه لا يوازي الجهدَ المبذول فيه، سوى ذلك الحماس الذي لا يفتُر لصاحبه، حتى استقرَّ لديَّ أنه ليس مسكونًا بهاجس الطلب للمعرفة فحسب، وإنما مسكونٌ –أيضا– بهاجس تجويدها وإثرائها. ولا أدلُّ على هذا الهاجس الأخير من تلك القائمة التي أعدَّها للنسخ الفريدة التي تحتويها خزانة المعهد، وكأنه أراد بعد أن استقرأ ورصد ودلَّ وذلَّل وطبَّق ونظَّر أن يفتح الباب مُشْرعًا لأولئك (الخاصة) من أصحاب العزائم الذين يجدون في معاناة النصوص (الفريدة) لذَّةً لا تعادلها لذَّة، ويقول لهم: هذا هو الميدان واسعًا فلتجدوا فيه ما تبحثون عنه.

وكتبه: د. فيصل الحفيان

مدير معهد المخطوطات العربية

تقديم
د. هادي حسن حمودي

قرأت هذا الكتاب مرتين، أما الأولى فلاستطلاع شأنه، وجهد مؤلفه، وأما الثانية فقراءة إعجاب بالكتاب وكاتبه. ولهذا الإعجاب، جانبان:

الأول: لما تضمنه الكتاب من متابعة دقيقة لموضوعه، ولما حواه من فوائد جمة تعين ناشئة المحققين، بل عمومهم، على استدراك الأغاليط والأخطاء وانطماس الكلمات والحركات في أحيان كثيرة، وغير ذلك مما يعرفه كل محقق ويعاني منه كل دارس للمخطوطات.

والثاني: شخصية المؤلف، فيوسف السناري يرتقي سلّما معقدا، غير سليم الدرجات، ومرتقيه معرض لسوء الظن، بل للظِّنَّة نفسها. ولأنه يضع قدمه على طريق شائك، عسير المهاد، وهو شاب ينصرف أقرانه لملذات الحياة وشؤون العيش. لذلك أخذني الإعجاب به إلى الإشفاق عليه من خوض هذه المغامرة، إذ يتعرض لعشرة كتب، حققها مؤلفوها من أصول سيئة سقيمة. وهذه الكتب التي اختارها لا تسلم من نقد، شأن أي جهد بشريّ، خاصة أن كثيرا من المصادر الثانية، من معجمات وغيرها قد انتابها الخطأ، قلّ أم كثر، سواء كان الخطأ نتيجة السقم نفسه، أم التحقيق وظروفه. وهذا الخطأ نراه في كتب حققت على نسخ سليمة غير سقيمة، وإنما وقع الخطأ من ناسخ أو راقن، وأحيانا من ظروف التحقيق. فما بالك بنسخة سقيمة مفردة؟

وعلى أي حال فقد نجح يوسف السناري في الذي هدف إليه، واجتاز الشوط بتألق قل أن نراه في شاب يصارع المخطوطات وتحقيقها. وأتنبأ له بمستقبل باهر إن التفت أهل الصناعة، ومن بيده الحل والعقد إلى إمكانياته الكامنة في داخل ذاته وفكره.

وهذا الكتاب يبحث في مناهج بعض المحققين الذين حققوا نصوصا تراثية عن نسخة وحيدة سقيمة. وللسقم معانيه المحددة من قبيل رداءة الخط وانطماس بعض الكلمات، وأخطاء رسم الحروف، وما إلى ذلك مما ذكره المؤلف.

وقد اكتفى بعشرة كتب لعشرة محققين بيّن معالم منهج كل محقق في التعامل مع النص، وإن كانوا يجتمعون في التصحيح على المصادر المطبوعة، وما يوازيها.

بدأ الكتاب بتعريف المصطلح الرئيس الوارد فيه وهو النسخة الفريدة واليتيمة والوحيدة حسب اصطلاح المحققين للمخطوطة التي يرون أنها نسخة لا ثانية لها. إضافة إلى أنه انتقى ما طبع من النسخ السقيمة واكتفى بها كي يبين طرائق المحققين وكيفية تعاملهم مع النص السقيم، وليضع أمام المحققين الآخرين تلك الطرائق ليستفيدوا منها (إن رغبوا) حين يحققون نصا سقيما، قد يحارون في كيفية تصويبه وتقويمه. وكذلك في استكشاف المحجوب من النص بفعل تقادم الزمن وعوامل التلف التي أصابت العديد من المخطوطات القيمة.

وعلى أي حال، فلكل محقق اجتهاده، ولكل مجتهد نصيب.

ومن ذلك يتبين القارئ أهمية العودة إلى المصادر الأخرى التي نقلت عن مؤلف النص، أو مؤلفاته هو إن توفرت. وقد وصل المؤلف السناري إلى تقرير أن المختصرات يمكن أن تقوم مقام النسخة الثانية، وله الحق في ذلك.

وتطرق إلى الشروط التي يراها لازمة للمحقق، ورأيته يقيم اعتبارا كبيرا للتخصص. وعلى الرغم من أن للتخصص دوره، فإني، ونتيجة معاناة التحقيق وملاحظة ما أنجزه المحققون الأساتيذ في فن التحقيق، أرى أنْ ليس من الواجب المؤكد لمن يحقق ديوان شعر أن يكون شاعرا، ولا لمحقق كتاب في تراجم الرجال مثل (وفيات الأعيان) أن يكون متخصصا في علم الرجال، ولا محقق كتاب في الطب التراثي أن يكون

طبيبا.. وهكذا.. فالمهم حسن قراءة النص وتلافي نواقصه، ولكن مع استدراك ضروري، أن من يجد النص بعيدا عن اختصاصه تماما، عليه أن يعود لأهل الاختصاص يستفيد منهم. فمحقق كتاب في الطب التراثي مثلا، إن لم يكن متخصصا فيه، يلزمه أن يستفيد من الأطباء، سواء منهم من كان معنيّا بالتراث الطبي متخصصا فيه، أم من المتخصصين في ميادين الطب الحديث.

أشد على يديك الأستاذ يوسف السناري.. وأنا على يقين بأن تكون لك بصمات رائعة على مجمل مسيرة إحياء التراث العربي، لا تحقيقه فحسب. وذلك لأنك مؤمن به، وبأهدافه، وبتطوير المستوى اللغوي لأبناء هذا الجيل والأجيال اللاحقة.

أ. د. هادي حسن حمودي

لندن

تقديم د. حسن العثمان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، وبعد:

فقد سرّني أن يتصدى الأستاذ البحّاثة المحقق **يوسف السناري** لقضية من القضايا الكبرى في عالم التحقيق، أقصد التحقيق على نسخة فريدة، وينشط ليضع لها موفقًا ومعانًا ومسدّدًا هذا التصنيف المبارك الذي بين أيدينا ، وقد عنونه (تحقيق النسخة الفريدة)، هادفًا إلى:

- وضع دراسة تنظيرية تساعد المحققين على إتمام عملية تحقيق المخطوطات الفرائد في صورة مرضية.
- ووضع دراسة تطبيقية عملية لعشرة من الكتب القيمة التي أقدم محققوها، وهم من متقدمي المحققين وأئمتهم، على تحقيق كل منها على نسخة فريدة.

إن القارئ لهذا التصنيف الجديد في بابه ستقوده المقدمة النظرية الغنية بالخرائط والجداول إلى أن توقفه على تجارب السادة المحققين الكبار وخبراتهم وطرائقهم في استنطاق النص الأبكم واستجلاء التركيب المبهم.

كما ستوقفه على فن توظيف ثقافة المحقق وثقافة التخصص في إقامة النص وتقويمه وترميمه وتحريره والتعليق عليه.

وسيقف، وهو يتنقل من أنموذج عملي لأحد المحققين إلى أنموذج آخر لمحقق آخر، على تنوع مناهج المحققين وطرائقهم في التعامل مع النص، وأثر تباين الأفهام والثقافات والمناهج في إقامة النص.

هذا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على أشرف خلقه أجمعين.

وقد وافق الفراغ من كتابة هذه المقدمة قبيل فجر الاثنين في ٧/ ٤/ ١٤٣٩هـ الموافق لـ ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٧م.

وكتبه : د/ حسن أحمد العثمان

مكة المكرمة – جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية

قسم اللغة والنحو والصرف.

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير.

أما بعد... فهذا كتاب فريدٌ في بابه، أحسب أنه يضيف إلى المكتبة التراثية شيئًا جديدًا؛ إذ هو يعالج قضيةً كبيرة من قضايا التراث العربي، ألا وهي تحقيق النسخة الفريدة، وقد كان اتصالي بالمخطوطات الفريدة اتصالًا قديما، إبَّان قراءتي في نسخة البوازيجي لكتاب الوحشيات لأبي تمام، وأذهلني وقتها تعاملُ محققي النص: العلامة محمود شاكر والعلامة عبد العزيز الميمني مع ذلك النص السقيم؛ إذ كنت أرى مخالفتهما لرسم تلك النسخة ومعالجتهم لها، فأتعجَّب من ذلك أيما عجَبٍ، فلما ظهرت النسخةُ الثانية للكتاب (يزد) ورأيتُها موافقة على مخالفات الشيخين لتلك النسخة السقيمة في أغلب المواضع التي جاءت في النص، زال تعجُّبي، وحلَّ مَحَلَّه اليقينُ بصحة المنهج الذي اتخذه الشيخان وغيرهما ممن كان على طبقتهما في تصحيح تلك النصوص، وقد كبُر معي من يومئذ تعلُّقي بتلك المخطوطات التي نُشرتْ على نسخة وحيدة، وجمعتُ منها الكثير، حتى قدَّر الله لي الكتابة في ذلك الشأن الجليل.

تهدف هذه الدراسة إلى أمرين:

الأول: وضْع دراسة تنظيرية تساعد المحققين على إتمام عملية تحقيق المخطوطات الفريدة في صورة مرضية، خالية من التصحيف والتحريف والخطأ.

والثاني: وضْع دراسة تطبيقية لعشرة كتب مختارة نُشرتْ على نسخة فريدة، حققها عشرة علماء مختلفين، تكشفُ عملَهم وتعاملهم مع تلك المخطوطات؛ ليستنير سبيل نشء المحققين بهم، وليكونوا على بصيرة من صنْعِهم.

وجعلتُ في خاتمة الدراسة ثَبَتًا بمئةِ كتابٍ حُقِّق على نسخة فريدة، يحتفظ معهد المخطوطات العربية بنسخة مصورة منها.

قرأ الكتاب وقدَّم له ثلَّةٌ من العلماء الأجلاء الذين مارسوا التحقيق وشُغلوا به زمنًا، وكانت لهم ملاحظات انتفعتُ بها كثيرا، أخصُّ من هؤلاء أساتذتي: الدكتور هادي حسن حمودي، والدكتور حسن العثمان، والدكتور عمر خلوف، والدكتور فيصل الحفيان، والدكتور عبد العزيز المانع جزاهم الله عني خيرا، وقد كانت لأستاذي عمر خلوف تعليقات على الكتاب وصلتني من قِبَله ارتأيتُ إثباتها في حواشي النص، رامزًا لها بـ(خلوف). والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه/ يوسف السناري

١١ ربيع الثاني ١٤٣٩ - ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٧

القسم الأول: النظرية

-١-

الفريدة واليتيمة والوحيدة لغة واصطلاحا وبحثا

١/ ١- الكلمات الثلاث لغةً:

١/ ١/ ١- الفريدةُ لغةً:

الفريدة من (فرد) الفاء والراء والدال: أصل يدل على الوحدة، ومنه الفرْد وهو الوتْر، وتجمع على (فرائد)، وتطلق أيضا على الشيء النادر، العزيز، فيقال: جوهرة فريدة. أي نفيسة[١].

١/ ١/ ٢- اليتيمة لغةً:

اليتيمة من (يتم) الياء والتاء والميم: أصل يدل على تفرُّد وفقد، وندرة، فكل شيء مفرد يعز نظيره فهو يتيم، ويقال للشيء النادر: درَّة يتيمة[٢]. وعند الشعراء البيت اليتيم: هو بيت واحدٌ يقوله الشاعرُ منفردًا فلا يَصِلُه بغيره.

١/ ١/ ٣- الوحيدة لغةً:

الوحيدةُ من (وحد) الواو والحاء والدال: أصل يدل على الانفراد، من ذلك الوحدة، وهو واحد قبيلته، إذا لم يكن فيهم مثله[٣].

وبعد هذا العرض اللغوي لتلك الكلمات الثلاث يتبين لنا أنها ثلاثة مترادفات لغوية تدل على شيء واحد هو التفرُّد والندرة والفقد. ومن التعريف اللغوي أُخذ التعريف الاصطلاحي، ومن التعريف الاصطلاحي أُخذ التعريف البحثي للدراسة كما سيأتي.

---

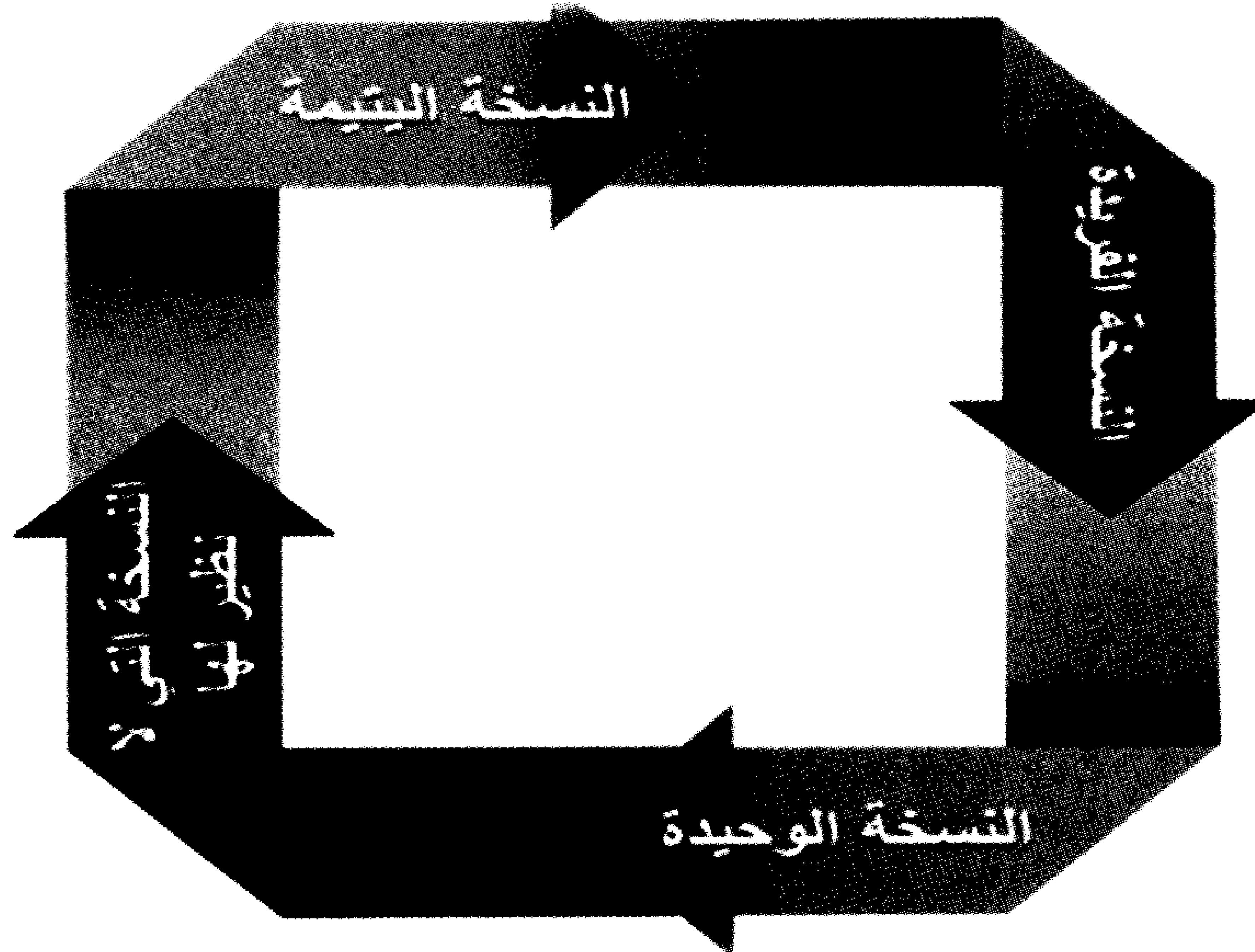
(١) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٥٠٠)، تاج العروس للزبيدي (٨/ ٤٨٦).

(٢) انظر: الصحاح للجوهري (٥/ ٢٠٦٤).

(٣) انظر: مقاييس اللغة (٦/ ٩٠).

١/ ٢- الكلمات الثلاث اصطلاحًا:

يعرِّف المنظِّرون لعلم تحقيق المخطوطات النسخةَ الفريدة بأنها النسخة التي لا نظير لها في العالم، أو بأنها النسخة التي لم يعثر لها على أخرى، سواء كانت بخط المؤلف أو غيره. ولهم في ذلك عدة إطلاقات تدل على ذلك المدلول، فهي: النسخة الوحيدة، والنسخة اليتيمة، والنسخة الفريدة. وهذه الإطلاقات الثلاثة أُخذتْ من التعريف اللغوي كما تقدَّم، وهي مترادفات ثلاث يستخدمها المحققون أيضا في مقدمات تحقيق تلك النصوص من دون تفرقة في دلالاتها، وأرى أن التعريف اللغوي لا يعارض مثل هذا الإطلاق، والأكثر استعمالا عندهم في الذكر هو النسخة الفريدة، ثم الوحيدة، ثم اليتيمة.



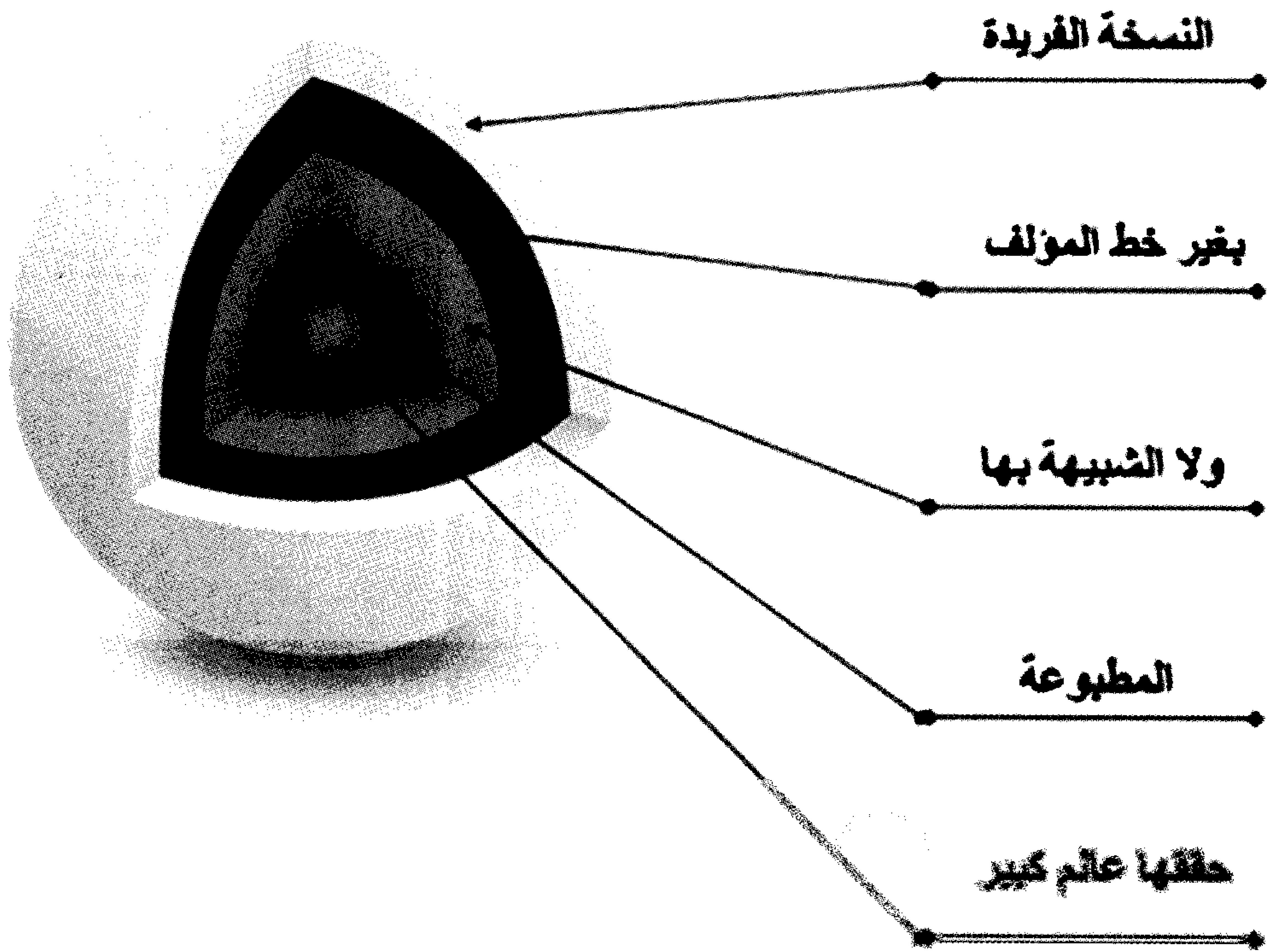
شكل رقم (١)

أما النسخة النادرة فهي أعمُّ من ذلك؛ إذ هي تطلق على النسخة النفيسة، ولا يعني هذا أنْ ليس لها ثانٍ، بل قد تطلق النُّدرة على النسخة العتيقة، ويوجد لها نسخة أخرى حديثة، وعلى خلاف ذلك النسخة الفريدة، فهي عند الإطلاق يقصد بها النسخة التي ليس لها ثان، ولا يُعنى بها القِدَم؛ إذ من النسخ الفرائد ما قد نُسخ بعد القرن العاشر الهجري، أما النسخة النادرة فهي عند الإطلاق تستلزم القِدَم من غير استلزام للفردية، والنسخة الفريدة لا تستلزم القِدَم؛ إذ منها الحديث، ولكنها تستلزم الفردية، وأرى الفارق الآن قد تجلَّى لك.

١/ ٣- الكلمات الثلاث بحثًا:

للنُّسَخ الفرائدِ في الاصطلاح صورٌ كثيرة؛ إذ من الممكن أن تكون النسخة الأم التي خطها المؤلف بيده، أو النسخة المنقولة من نسخة المؤلف، أو النسخة التي كُتبت في عصر المؤلف، أو النسخة التي كتبها عالم ثقة، أو النسخة الخزائنية. وغير ذلك.

وقد اقتصر هذا البحث على شيء أخصَّ من التعريف اللغوي والاصطلاحي؛ إذ هو استبعد النسخة الفريدة التي نسخها المؤلف بيده، أو التي هي منها قريبة من حيث الصحة، وهذا يُعدُّ تضييقًا في دائرة البحث، وضيَّق أكثر؛ فجعل عيِّنتَه المقصودةَ الكُتُبَ المطبوعةَ التي حُقِّقتْ على نسخة خطية فريدة بغير خط المؤلف، وإن كان للكتابِ نفسِه نُسَخٌ أخرى وقتها لم يقف عليها المحققُ، أو علِم بها ولم يستطع الحصول عليها، أو عُثِر عليها من بعده، وضيَّق أكثر فجعل دراستَه محصورةً على المطبوعات التي حققها كبار المحققين، وللتوضيح يمكنك تأمل الشكل التالي:



شكل رقم (٢)

يُوضِّح هذا الشكل فكرة البحث ومقصده وغايته؛ إذ جُعِلت فيه دائرةُ "النسخة الفريدة" أوسعَ الدوائر، وهي دائرة عامة من الممكن أن يدخل فيها صور أنواع النسخ الفرائد التي كتبها مؤلِّفُها وغيره، فإذا ما أردتَ التخصيص قلتَ: بغير خط المؤلف. وبهذا تَضِيقُ دائرة البحث كما هي في المخطَّط، فإذا ما رُمْتَ التضييق أكثر قلت: "ولا الشبيهة بنسخة المؤلف" تعني الشبيهة في الصحة والجودة، وبهذه الفِقرة تضيق الدائرة أكثر، فإذا ما وقفت على الدوائر الثلاث الآنفِ ذكرُها وجنحتَ إلى قصرها أكثر، اشترطتَ المطبوعةَ، فإذا ما قصدتَ مُنتهَى التضييق -لديَّ- صيَّرَكَ القولُ إلى أن تقول: "التي حققها عالم كبير".

١/ ٤- العيِّنة المَدْرُوْسة :

وأضيقُ هذه الدوائرِ الآنف ذكرُها في المخطَّط صيَّرتُها دائرةَ بحثي، وفي محاذاةِ فَلَكِها طُفْتُ بها عَشْرًا، فأسلمني المطافُ إلى استيقاف هذه النجوم العشْر:

١-كتاب الأصنام لابن الكلبي، تحقيق: أحمد زكي باشا، سنة ١٩١٤م.

٢-كتاب جماع العلم للشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، سنة ١٩٤٠م.

٣-كتاب المكافأة لابن الداية.

- تحقيق محمود محمد شاكر، سنة ١٩٤٠م.
- تحقيق علي الجارم وأحمد أمين سنة ١٩٤١م.

٤-كتاب طبقات الشعراء لابن المعتز، تحقيق عبد الستار فراج سنة ١٩٥٦م.

٥-أدب الغرباء، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق صلاح الدين المنجد، سنة ١٩٧٢م.

٦-البرصان للجاحظ

- تحقيق محمد مرسي الخولي سنة ١٩٧٢م.
- تحقيق عبد السلام هارون سنة ١٩٨٢م.

٧-كتاب القوافي للأخفش

- تحقيق د. عزة حسن، سنة ١٩٧٠م.
- تحقيق أحمد راتب النفاخ سنة ١٩٧٤م.

٨-الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب، تحقيق د. حاتم الضامن، سنة ١٩٨٤م.

٩-الخطب والمواعظ للقاسم بن سلام، تحقيق د. رمضان عبد التواب، سنة ١٩٨٦م.

١٠- فهرس ابن خير الإشبيلي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، سنة ٢٠٠٩م.

ولم أغفل الاستشهاد في الدراسة بتحقيقات العلامة الميمني والطناحي وغيرهما في ثِنْي هذا البحث.

١/ ٥- وجوه الاستبعاد والدراسة:

١/ ٥/ ١- النسخة الأم والقريبة منها:

ووجهُ استبعاد النسخة الأم التي كتبها المؤلف بيده هو أنَّ فرديَّةَ هذه النسخةِ تجبُّ عمليةَ التحقيق من أساسها إن وُجدت، وكلُّ النُّسَخِ الأخرى متفرِّعةٌ عنها، وإذا حضر الوضوء بطل التيمم، وكذلك استبعدتُ النسخَ الشبيهة بالنسخة الأم في دِقَّة الرسم وسلامة النسخ من الزيادة والنقص، بحيث إنك إذا ما قابلتَ بين النسختين لم تلتمس كبيرَ خطأ، وإن كنتَ عليه حريصًا.

١/ ٥/ ٢- وجه استبعاد المغمورين من المحققين:

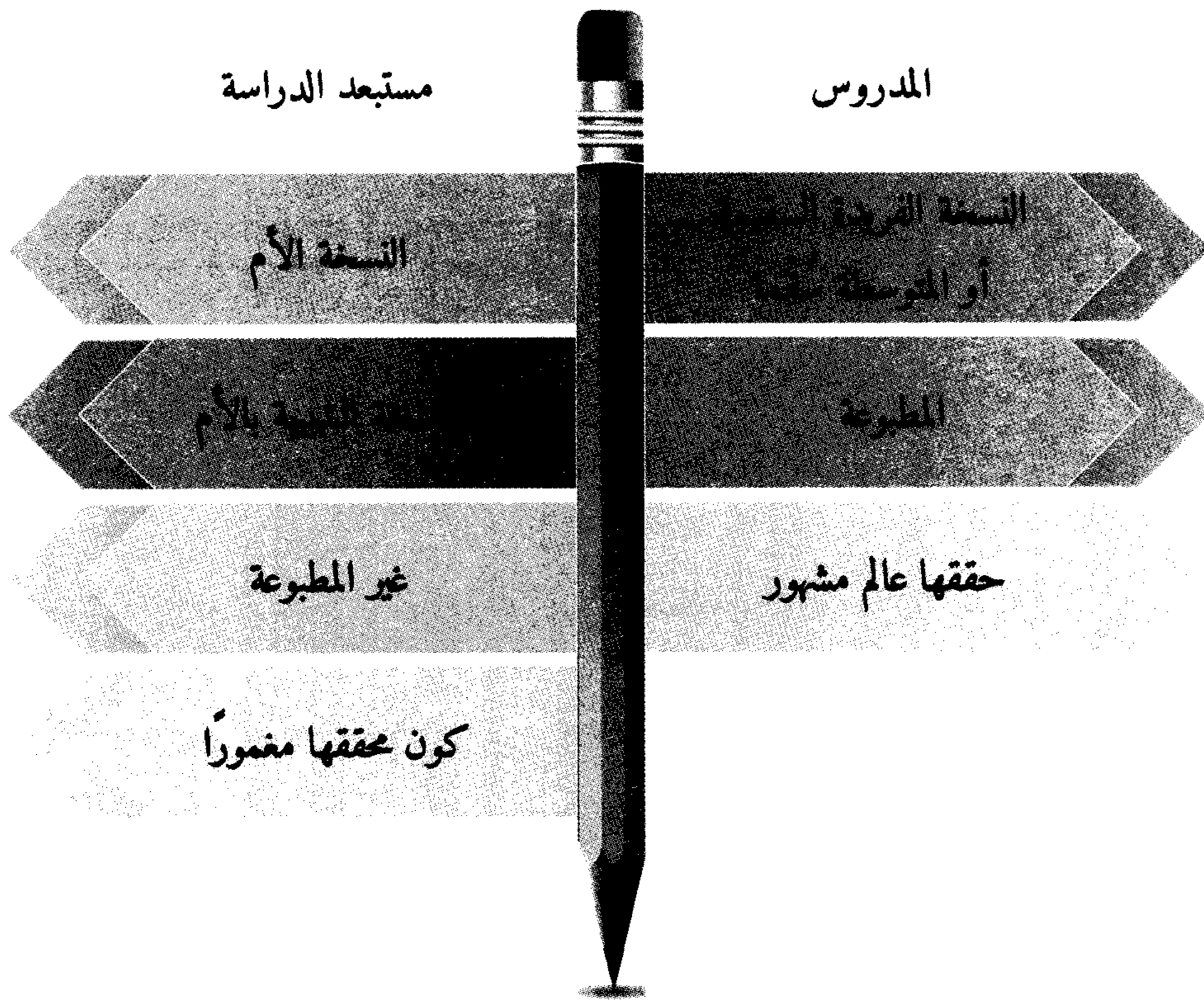
وأعرضتُ عن دراسة المغمورين من المحققين؛ كي لا تُضعَّف حجتي وتُوهَّى بدعوى: أنهم ليسوا من مشاهير القوم، وأنتَ كُلَّما استشهدتَ بوجهاء القوم وأهل الصناعة والحِرْفة المشهود لهم عند القاصي والداني، كانتْ حُجَّتُك ألزمَ لكل معارض، أو أهدى لكل طالب حق وهدى ونور، لذا كانت عينة الدراسة الكتب العشرة المختارة.

١/ ٥/ ٣- وجهُ حَصْرِ دائرة البحث على المطبوعات:

ووجهُ حصر عينة البحث على المطبوعات التي حُقِّقتْ على نُسخٍ فرائدَ، وإن ظهر لها في ما بعد نُسخٌ أخرى، هو استنباط مناهج المحققين الكبار فيها، واستقراء طرائق تعاملهم مع نُسَخها، واستخراج العوامل والدوافع التي ساعدتهم على إتمام عملية التحقيق، ومسائل أخرى لها تعلُّق بذلك.

١/ ٥/ ٤- النسخ السقيمة أو المتوسطة في السقم:

ووجه حصر البحث على سَقيم النسخ الفرائد أو متوسِّطها في السُّقْم؛ هو الوقوف على طريقة معالجة المحققين لتلك الأخطاء، والاهتداء إلى سُبُل تصحيحها، فلو أننا درسنا جيادَ النسخ الفرائد، لم نجد شيئًا نستطيع الإشارة إليه سوى عرض مادة الكتاب، أو الإشادة بطريقة التعليق على ذلك النص، والمرءُ بكثرة الأخطاء وبطريقة تقويمها = يبصرُ معالمَ الصواب، ويتلمَّس تُخُومَ القول السديد.



شكل رقم (٣)

- ٢ -
عوامل تصحيح النص الفريد وعوائقه

٢/ ١ - عامل التصحيح:

هو كل عامل يكون باعثا للمحقق على إتمام عملية تحقيق النص الفريد، أو هو كل شيء يجعل المحقق لا يزال يحادث نفسه على إمكانية الفراغ منه، فلا يُصد عنه، ولا يصيبه الضجر والملل عند مباشرة التصحيح.

وعوامل تصحيح النص الفريد كثيرة ومتعددة، يعزُّ اجتماعها في نص واحد، فإذا اجتمع أكثر هذه العوامل في نص من النصوص جبرَتْ فَرْديَّتَه، وآختْ وحْشِيَّتَه، وكانت بشائر صوابه ودقته ظاهرةً من بين حروفه، فإذا اجتمع عاملان أو ثلاثة كان ذلك دافعًا قويًّا في تصحيحه، وإذا تنافت وتلاشت عن النص الفريد، كان تحقيقُه على الوجه المرضي أقربَ شيءٍ إلى الخيال، أو هو الخيالُ عينُه، أما عوامل تصحيح النص الفريد فهي كما يلي:

٢/ ١/ ١ - وقوف المحقق على مصادر ناقلة عن المؤلف:

وهو عامل ذو شأن كبير في تصحيح النص الفريد وتقويمه، وهو من الأشياء البدهية التي يبتدِئ المحقق السؤال عنها إذا ما عزم على تحقيق نص أخفق في العثور له على نسخة ثانية أو أكثر، فتجده يحادث نفسه قائلا:

هل أَجِدُني واقفًا على نصوص من هذا الكتاب في بطون الكتب ذواتِ الصلة أصحح بها هذا الكتاب؟

فإن استطاع المحقق الإجابة عن ذلك السؤال بالإيجاب، وجد نفسَه منتقلةً من حديث العَزْم إلى حديث الشروع في الأمر ومحاولة الانتهاء منه.

وفي الجواب على ذلك السؤال بالإيجاب يقول الأستاذ فؤاد سيد في مقدمة تحقيقه طبقات الأطباء لابن جلجل: «اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب ونشره على نسخة وحيدة، ولم أعثر على نظير لها في مكتبات العالم، على ما بلغ إليه بحثي، **وقد انتفع بهذا الكتاب قديما، ونقل منه كثيرا من النصوص**: ابن أبي أصيبعة في عيون الأنباء، وابن القفطي في

إخبار العلماء، والقاضي صاعد الأندلسي في طبقات الأمم، وابن العبري في مختصر تاريخ الدول، وابن خلكان في وفيات الأعيان، وابن العمري في مسالك الأبصار. وبعضهم نقل منه نصوصا كثيرة كابن أبي أصيبعة والقفطي والعمري وصاعد الذين اعتمدوا في جميع تراجم الأندلسيين حتى عصر ابن جلجل على كتابه، فضلا عما نقلوا منه نصوصا أخرى لغير الأندلسيين، وبعضهم لم ينقل عنه سوى نص واحد كابن خلكان وابن العبري، **فرأيت أن أعتبر النصوص المنقولة من ابن جلجل في هذه الكتب، نسخًا غير مباشرة، صححتُ بها النص،** وحققتُ منها الخلاف الوارد في العبارة أو اللفظ، وقد **ساعدتني هذه المقابلة على تصحيح كثير من التصحيفات والتحريفات والأخطاء**».

وإنَّك ستقرأ في المقالات العشر من القسم الثاني في الكتاب عينَ اليقينِ من ذلك الأمر، فلا حاجة هنا لحشد كثير من الأقوال التي تظهرُ استبشارَ محقق النص الفريد بوجود هذا العامل أمامَه متوفِّرًا أثناء عملية تصحيح النص.

٢/ ١/ ٢- وقوف المحقق على مراجع المؤلِّف:

إذا استطاع المحقق الوقوف على مراجع المؤلف الصريحة وغير الصريحة التي نقل منها، فقد وقف على عامل كبير من عوامل تصحيح النص الفريد، وبعض النصوص الفريدة ذو طابع خاص من حيث الصياغة والإنشاء؛ إذ منها ما أُنشئ إنشاءً من قِبل كاتبه ولم ينقل المؤلف فيه حرفًا عن غيره، كنصوص المقامات الأدبية وما شابهها، والدواوين الشعرية الخالصة لشاعر معين، فمن يحقق نصًّا شعريًّا مختارًا لعدة شعراء دواوينهم متوفرة أثناء التحقيق، ليس كمن يحقق نصًّا فريدًا لديوان شاعر من الشعراء؛ إذ محقق المختارات الشعرية سيعود فيها إلى الدواوين الأصلية المتوفرة بين يديه أو المصادر الشعرية الناقلة، وعن طريق ذلك يستطيع إقامة النص، أما محقق ديوان شعر لنص فريد، عزَّ نقل الناس عنه، فما للمحقق في تحقيقه إلا فَهْمُه لذلك النص، أو حِسُّه العروضي، أو عرضُ ألفاظ النص الشعري على المعاجم العربية.

٢/ ١/ ٣- توفُّر مصادر فن الكتاب:

ومن عوامل تصحيح النص الفريد كونُ مصادرِ فنِّه متوفرةً بين يدي المحقق ككتب النحو، فمن يحقق نصا فريدًا في مسائل النحو، ينبغي أن يجعل كتب النحو عاملًا من عوامل تحقيق النص، ومن يحقق معجما لنص فريد صار واجبًا عليه العودةُ إلى كتب المعاجم المطبوعة، ومطابقة مواد المعجم بموادها؛ للتأكد من صحتها ودقتها. وكذلك كلُّ علمٍ شابهَ النحوَ في وَفْرته، والمعاجمَ العربيةَ في موسوعيتها وشموليتها للألفاظ وتقاليبها.

٢/ ١/ ٤- الوقوف على فرد من عائلة النص:

التصحيح بمختصر الكتاب أو شرحه أو ما دار حوله، قد يستأنس به محقق الكتاب الذي وقف له على أكثر من نسخة خطية، وقد لا يضطره الأمر للتفكير في اللجوء إلى بيت تلك العائلة، ولكن محقق النص الفريد يجب عليه إذا ما وقف على شيء من عائلة النص كالمختصر أو الشرح أن يجعل ذلك من الكتاب بمقام النسخة الثانية، فلا استئناس والحالة هكذا، إنما هو شيءٌ أقربُ إلى الوجوب والإلزام، ومن لم يفعل ذلك أوقعَ تحقيقُه موقعَ الشكِّ والاتهام حتى يثبت عكسه.

وقد يجد المحقق نفسه أمام مختصر أنفس من الأصل نفسه، وأجود وأضبط، وقد يحتفظ الشرح بالنص القَويم، فلا يصح لمحقق النص الفريد أن يجد شيئًا من متعلِّقات النص، فيعرض عنها أو يهملها وكأنها ما كانت، وما وُجدتْ.

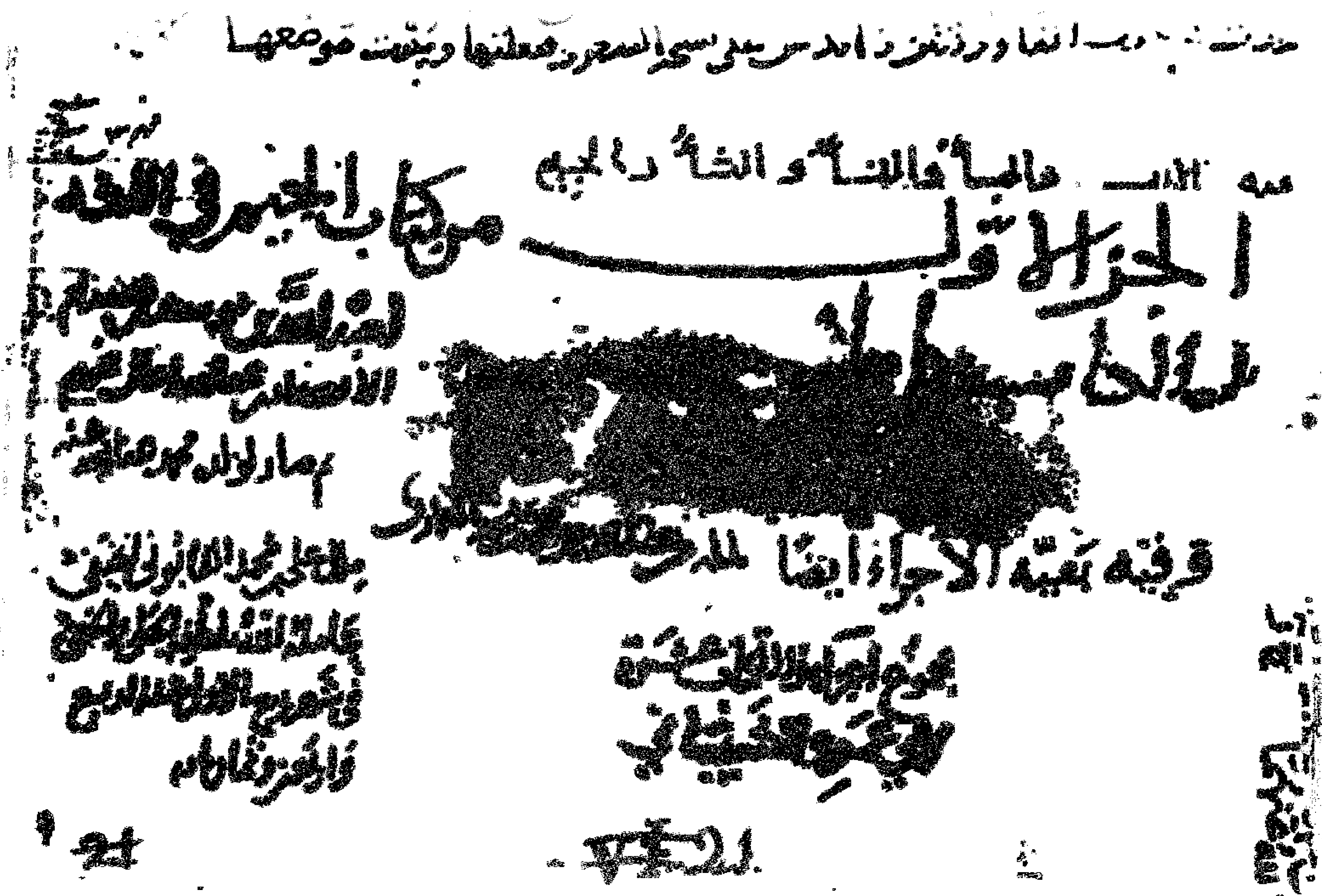
٢/ ١/ ٥- التصحيح بحواشي النسخة الخطية[1]:

وقد يجد المرءُ نفسه أمام نص وحيد من حيث الشكل، ولكنه من حيث المضمون قد حُلِّي بحواشٍ قامت مَقام النسخة الثانية للكتاب، بل قد تُعَدُّ تلك الحواشي أفضلَ من تمكُّن المحقق من نسخة ثانية أو ثالثة منه.

مثال ذلك نسخة كتاب «الجيم» الفريدة لأبي عمرو الشيباني، التي تحتفظ بها مكتبة الإسكوريال برقم (٥٧٢)، فقد وجدنا في حواشي هذه النسخة الفريدة تعليقاتٍ تدل على مقابلة الناسخ الكتاب بثلاث نسخ خطية أُخر، قيَّد فروقاتها على هوامش نسخته،

(١) انظر أمثلة التصحيح بذلك العامل في مقالة كتاب (الأصنام) لابن الكلبي بتحقيق أحمد زكي باشا.

وأشار لذلك بعدة رموز، بيَّن فيها مقصده ودلالته، فكانت (ص) يشير بها إلى الأصل، و(س) يشير بها إلى نسخة السكري، و(ض) يشير بها إلى نسخة أبي موسى الحامض، أما حرف (س) وكلمة (حفظي) بعده، فكانا إشارة من الناسخ إلى مخالفةِ السكريِّ لرواية أبي عمرو الشيباني، ومحفوظه.



شكل رقم (٤)

٢/ ١/ ٦- سلاسة النص وسهولة فهمه:

من بين العلوم علومٌ توصف بالغموض والغرابة، يقلُّ من يطرقُ بابَها، فيحلُّ عويصَها، ويفسِّر غريبَها، ويقرِّبها لغيره، ومن بينها أيضا علومٌ سَلِسَةٌ، مطروقٌ بابُها، تفسِّر نفسَها بنفسها. وقد جعل الله عبادَه أطوارًا في الفهم والإدراك، فمنهم من بلغ منزلة عالية فيها، ومنهم من كان بين بين، ومنهم ما دُوْن ذلك، وكلما كان فن النص الفريد من الفنون المشهورة غير الغريبة، سهُل تحقيقه وإخراجه للناس.

٢/ ١/ ٧- التخصُّص في موضوع الكتاب:

وهذا شرط من شروط التحقيق، وهو وإن كان عامًّا في مجال تحقيق النصوص وضبطها، ولكنه في تحقيق النصوص الفريدة شرط أساسي لا ينبغي الاستغناء عنه، فكلما كان المرء دارسًا للعلم الذي يحقق فيه، متخصصا في موضوعه وفنه، سهُل عليه تحقيق نُسَخه الفريدة، وكان لذلك التخصص أثرٌ كبيرٌ في إخراج الكتاب في صورة مرضية من قِبل قرَّائه.

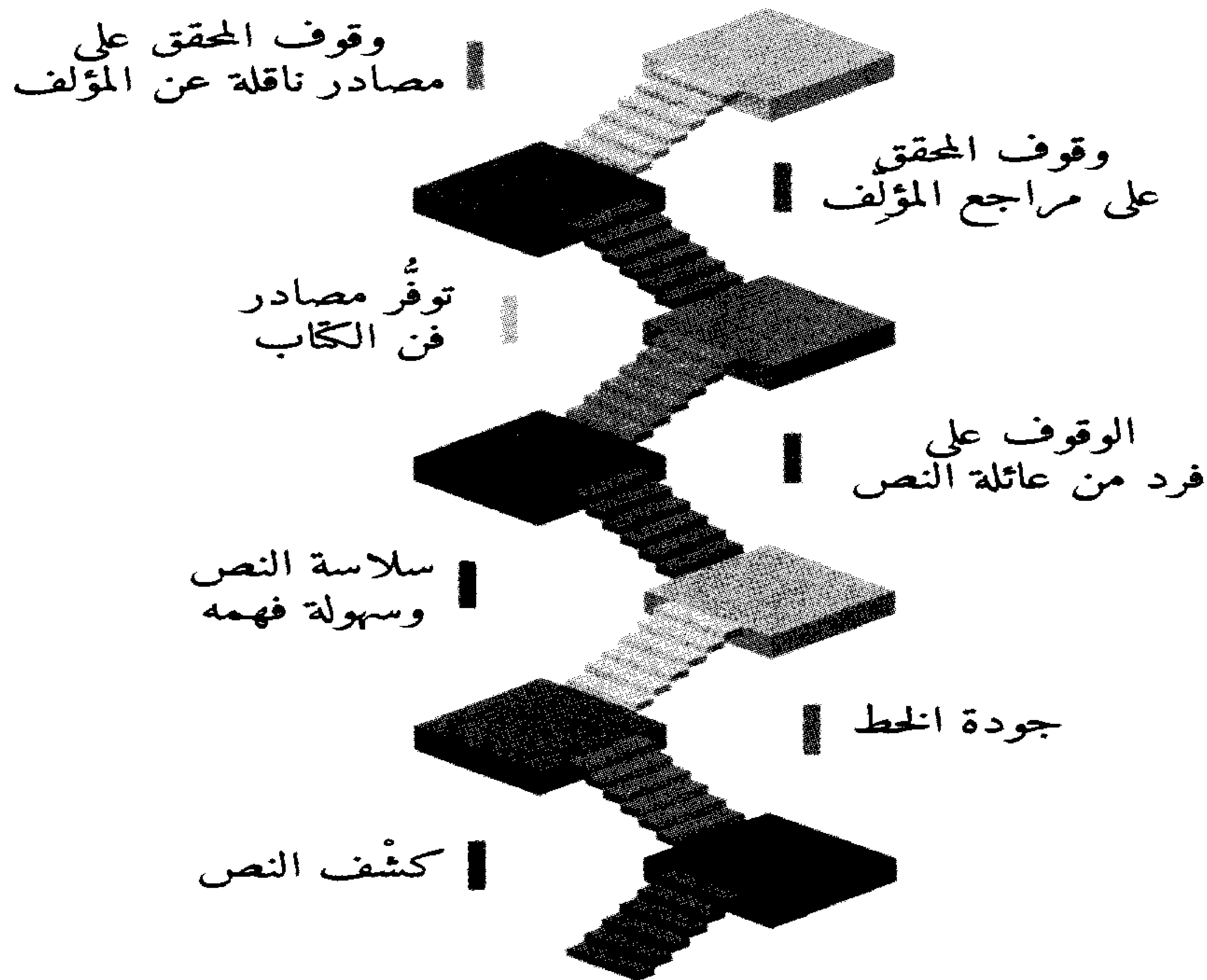
٢/ ١/ ٨- جودة الخط:

وجودة الخط وحسنه عاملٌ كبير من عوامل التمسُّك بتحقيق النص الفريد، ناهيك عن اجتماع عوامل أخرى تعاضد ذلك العامل المهم.

٢/ ١/ ٩- كشْف النص:

أعني به خُلُوَّه من أحجبةٍ تعوق المحقق عن تأدية مهمته المحفوفة بكثير من عوامل الإخفاق، مثل البياض والطمس وسوء التصوير وغير ذلك مما ستراه في عوائق النص.

عوامل تصحيح النص الفريد



شكل رقم (٥)

٢/ ٢- عوائق تصحيح النص الفريد:

هي كل شيء يجعل المحقق لا ينشط لتحقيق النص، أو يثبِّطه عن إنهائه. وقد يجد المحقق للنص الفريد عائقا أو عوائقَ تمنعه عن إتمام عملية التحقيق بسهولة ويسر، أو قد تمنعه عنه مطلقًا، وهذه العوائق تتفاوت درجاتها وتأثيراتها على المحقِّق أو على النص نفسِه، وإني ذاكرٌ لك إياها من الأعلى إلى الأدنى كما يلي:

٢/ ٢/ ١- غير المقروء:

من أكبر العوائق التي تحجب المحقق عن تصحيح النص وإبرازه في صورة مرضية، عائق أسميته: (المحجوب في النص)، أو (الحَجْب في النص)، أو (محجوب النص)، وهي كلمة جامعة من الممكن أن ندخل فيها كل ما استتر عن عين المحقق واستوى فيه البصيرُ وغيرُه، لذا كانت كلمة "المحجوب في النص" ترادف في بحثي "غير المقروء" فيه؛ لأن الحجبَ حجبان:

- حجبُ قراءةٍ ورؤية.
- وحجبُ فهمٍ وإدراك.

وقد يبصر المحقق النص ويقرؤه، ولكنه يحجب عن فهمه وإدراكه، والمقصود في هذا البحث هو الأول، لذا عنيتُ بـ(المحجوب) (غير المقروء)، وللكلماتِ غيرِ المقروءةِ في النص الفريد أسبابٌ كثيرةٌ، من الممكن أن نجملها في ما يلي:

البياض، الكشط، المحو، الطمس، الخرم، التآكل، شريط الترميم، مقص التجليد، الرطوبة.



شكل رقم (٦)

- **تعامل المحققين مع المحجوب في النص:**

من خلال استقرائي لطرائق المحققين وتعاملهم مع غير المقروء في النص، تبين لي أن لهم في ذلك أربعة مذاهب:

الأول: التوقُّف عن تقديره.

والثاني: تقديره ظنًّا في النص.

والثالث: تقديره ظنًّا في الحاشية.

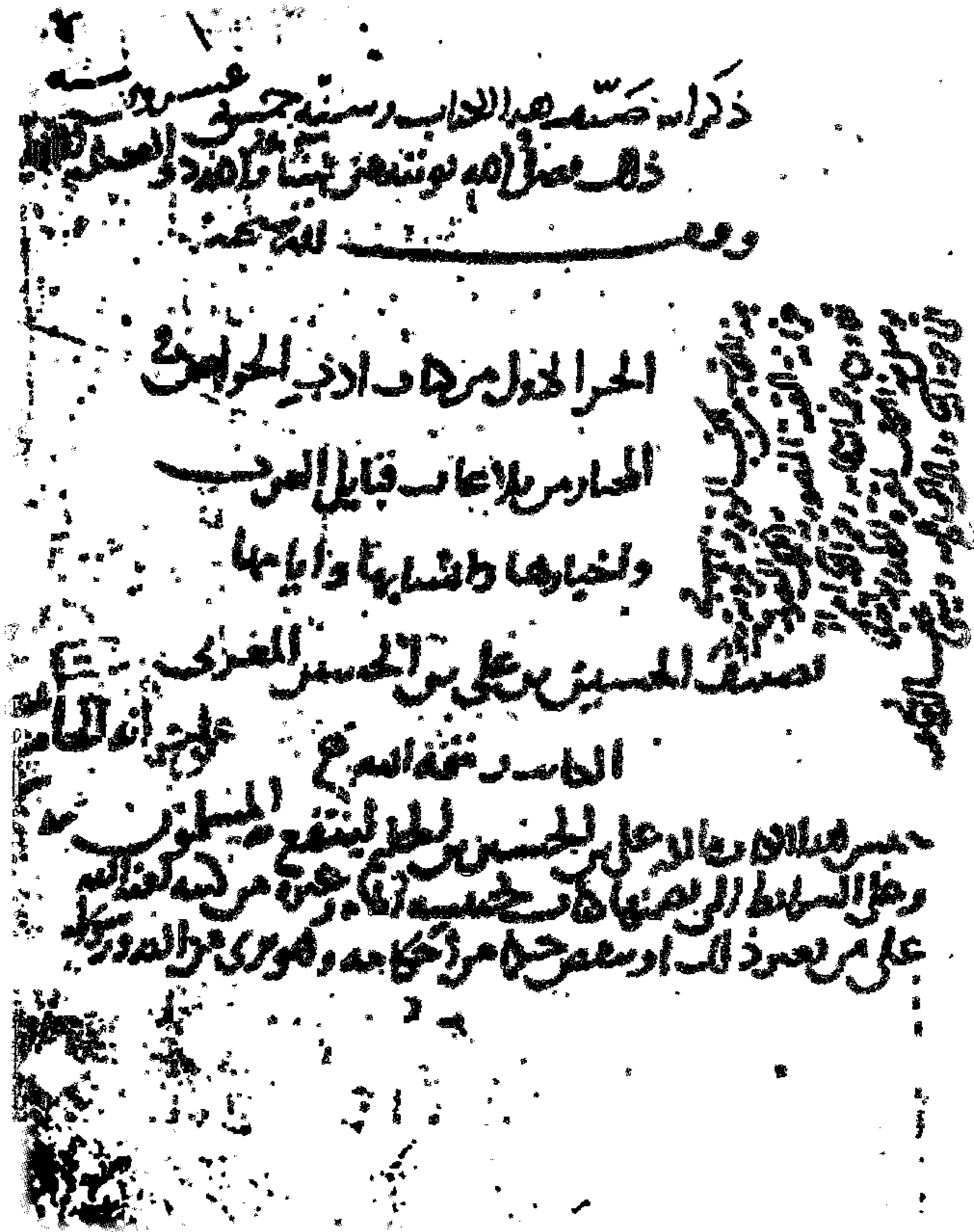
والرابع: القطع به بدليل من مصدر ناقل.



شكل رقم (٧)

مثال النوع الأول:

سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، حقق علامة الجزيرة حمد الجاسر كتاب (أدب الخواص) للحسين المغربي، ونشرها في دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر بالرياض، عن نسخة فريدة تحتفظ بها المكتبة العامة في مدينة (بورصة) بتركيا، وقد ذكر المحقق عيوب هذه النسخة فقال في ص (٤٧): وقوع خرم فيها، و في ص (٤٨): حروف بعض الصفحات متآكلة، ولهذا بدت مختلطة في التصوير، لا تُقرأ إلا بصعوبة.


الجزء الأول من [illegible] أدب الخواص

المختار من بلاغات قبائل العرب

وأخبارها وأنسابها وأيامها

تصنيف الحسين بن علي بن الحسين المغربي

شكل رقم (٨)

ولم يصرح المحقق بتعامله مع هذه الحروف المتآكلة في مقدمة النص، ولكني أخذتُه من النص المحقق وحواشيه؛ إذ جاء في ص (٨٥) ما نصه: وإن كنت تحب اللغة تصورته كتابًا مرتبطًا (...) من عقائلها.

وكتب في الحاشية: كلمة غير واضحة.

قلت: ولم يحاول المحقق تقديرها أو لم تجنح نفسه إلى ذلك.

وكذا ما جاء في (الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد) لابن المبرد بتحقيق عبد الرحمن العثيمين، حيث نقَّط المحقق في ص (١١) ما نصه: وجعل كلما جلستُ عنده يقول لي: [.....] فأقول له: أنت طيب.

وقال في الحاشية: بياض في الأصل بمقدار كلمتين.

قلت: ولم يقدر المحقق هذا البياض، وإنْ سهُل على غيره تقديره.

مثال النوع الثاني:

ما جاء في كتاب البرصان للجاحظ بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ص (٢٩) وهو: "فإن بعض من (يَكْلَف) برواية الأشعار".

وفي الحاشية كتب المحقق: كلمة غير واضحة، ولعلها (يكلف) كما أثبت.

وفي ص (٢٧): وأبقاها أثرًا عليك في دينكَ ودُنياك عِلْمًا **تقيِّدُه.**

وقال في الحاشية: بهذه الكلمة آثار طمس في الأصل، لم يظهر منها إلا القاف والياء والدال والهاء.

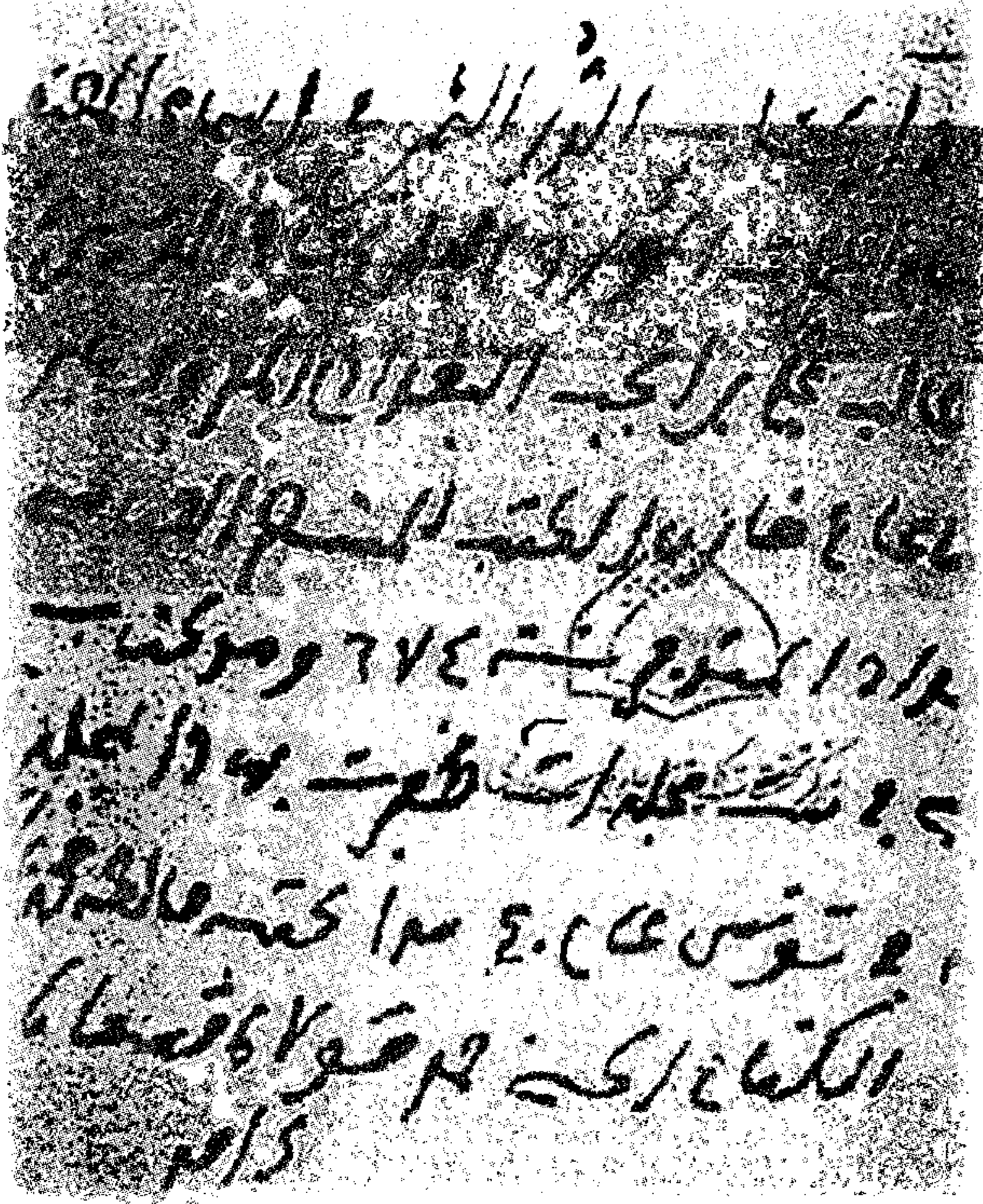
وفي ص (٢٧) أيضا: وكرَّه إليك **الاستبداد.**

وفي الحاشية: أضاعت الرطوبة الألف والدال من نهاية هذه الكلمة.

قلتُ: ولم تكن الرطوبة وآثار الطمس مانعتين للأستاذ هارون عن تقديرهما في النص، وعلى العكس من ذلك نجد محقق الكتاب نفسه محمد مرسي الخولي وهو ينقِّط هذه المواضع، ولا يدلي فيها بدلوه. انظر نشرته ص (٢).

مثال النوع الثالث:

وسنة ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م حقق د. أحمد شوقي بنبين ومحمد سعيد حنشي كتاب الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي (ت٦٧٤هـ) عن نسخة فريدة تحتفظ بها خزانة القصر الملكي بمراكش تحت رقم (٨٠) وقد اختار كلا المحققين المذهب الثالث لهم في التعامل مع محجوب النص فقالا ص (٦٧): إننا لم نستطع قراءة بعض الكلمات **فوضعْناها بين معقوفين مع ثلاث نُقط حذف، ونبَّهنا إلى بعض احتمالات قراءتها في الهامش.**



شكل رقم (٩)

وكذلك ما فعله الأستاذ فؤاد سيد في تحقيقه كتاب طبقات الأطباء والحكماء لابن جُلْجُل؛ إذ جاء في ترجمة أرسطاطاليس ص (٢٧) ما نصه: وله كتاب اللغة في إثبات ...... وهو الكتاب المعروف، بكتاب التفاحة.

وقال في الحاشية رقم (٤٥) ص (٢٩): بياض بالأصل بمقدار كلمة، ولعلها [بقاء النفس] كما يدل على ذلك موضوع الكتاب.

قلت: ولم يضع المحقِّق المظنون لديه في النص ويَذْكر ما ذَكَره، بل جعل ذلك كله في الحاشية.

وكذا ما جاء في الجوهر المنضد بتحقيق عبد الرحمن العثيمين ص (٤٠): زيد الجُراعي، الشيخ الفاضل ... الدين.

وفي الحاشية: كلمة ساقطة لعلها (نور الدين) أو (شهاب الدين).

قلت: ولم يثبت المحقق المقدَّر من قِبله في النص المحقق، بل جعل تقديره المظنون في حاشيته.

وكذا ما جاء في كتاب خلق الإنسان في اللغة بتحقيق د. أحمد خان ص (١٨٣): لكل ضِلَعٍ منها رأْسان في طرَفها يدخلان في عظام [...] ورأسان في طرَفه الآخر يدخلان في عظام القصِّ.

وقال المحقق في الحاشية عن التنقيط: كلمة مطموسة لم أستطع قراءتها، ولعلها (الصلب). وانظر خلق الإنسان لثابت ٢٥٣، والمخصص ٢/ ٢١ و ٢٢.

مثال النوع الرابع:

وسنة ١٩٧٦م حقق الدكتور خليل إبراهيم العطية كتاب (التقفية في اللغة) للبَنْدنيجي (ت٢٨٤هـ) ونشره في مطبعة العاني ببغداد، عن نسخة فريدة تحتفظ بها مكتبة أيا صوفيا بإستانبول تحت رقم (٤٦٧٠) وقد جاء في النسخة بياض من ناسخها استطاع المحقق أن يجزم به؛ لوقوفه عليه في أحد المصادر الناقلة؛ فيقول في المقدمة ص (٢٩): يراد بالتحقيق إخراج الأثر على وجه قريب مما أراده مؤلفه له، **لذلك لم أشأ إضافة شيء إلى النص إلا ما وجدته ناقصا أو ساقطا منه عن سهو أو ترك بياض**، وقد أشرت للمزيد موضحا بين عضادتين.



شكل رقم (١٠)

وما جاء في كتاب (ما اتفق لفظه واختلف معناه) لليزيدي بتحقيق د. عبد الرحمن العثيمين: والفائق: عظمٌ [صغيرٌ] مما يلي القفا في مَغْرِزِ الرأس في العُنُق.

وفي الحاشية: **كلمة غير واضحة في الأصل**، وفي كتاب (خلق الإنسان) لثابت: ٥٥، و(المخصص) ١/ ٥٩: **(عظم صغير)**.

والمحقق يعني أن هذه الكلمة غير المقروءة في الأصل المنسوخ منه، قد جاءت مقروءة في هذين المصدرين المشار إليهما، فمن ثَمَّ قطع المحقق بالكلمة غير المقروءة في الأصل؛ لمجيئها في المصادر الناقلة، وذلك دليل قويٌّ، يصلح الجزم به في ذلك الموطن.

مثال آخر:

ديوان صريع الغواني، مسلم بن الوليد الأنصاري (ت٢٠٨هـ) الذي حققه د. سامي الدهان، على نسخة ليدن برقم (٥٩٥)، ونشره في دار المعارف بالقاهرة، أصابته رطوبة وأرضة، فقدَّرهما المحقق في النص؛ إذ يقول في ص (٦٣): «أصابت هذه المخطوطة رطوبة وأرضة أكلت سطورًا في منتصف الصفحات فثقبتها وذهبت بكلمات كثيرة استطعنا ردَّ أكثرها إلى مواضعها، ولكننا فشلنا في إعادتها كاملة كما كانت حين النسخ فتركنا بياضًا، وسقطت منها أوراق ظهر محل سقوطها في بعض الأماكن، وخفي موضعه في أماكن أخرى، وهي خسارة لا شك فيها».

وقال ص (٦٤): «هذه المخطوطة في أغلب الظن تحوي مختارات من شعر مسلم بن الوليد، وتروي عيون شعره».

وقد جعل المحقق هذه العلامة [ ] دلالةً على إضافته كلمةً يقتضيها السياق؛ لحجب في النص من طمس أو غموض أو لإكمال نقص ارتآه.

وجعل هذه العلامة [....] للكلمات المطموسة أو التي بها غموض وأخفق في كشفها.



شكل رقم (١١)

أي المذاهب أهدى سبيلا؟!

أبعد الناس عن تقدير غير المقروء في النص بغير دليل راجح، هم الأقرب للحق مسلكًا، وهم الأهدى سبيلا، ومن وقف على دليل راجح يقوِّم به ذلك المحجوب فيه، ولم يَسُقْهُ لطالبه (لقارئه) فقد كتم علمًا، أو كتم شهادتَه على ذلك النص الشائك، ومن قدَّر المحجوبَ المظنون في الحاشية فقد سلِم، ومن تجاسر على تقديره في النص المحقق بغير دليل راجح عدا فهمه للنص فقد استُهدف، أو عرض عقله على الناس، فإن رأوا تصديقه فبها ونعمتْ، وإن رأوا غير ذلك فما عليهم من سبيل، وما عليه أن يدفع نقد آحادهم -إن كان- إلا بالبينة والحجة، وذلك لا يكون -إن غاب في موارد التصحيح والكشف- إلا بظهور نسخة أخرى تُظهر ذلك المحجوب، وهذا إن وُجِد، فقد سقطتِ الفرْديةُ عن تلك النسخة، وكُفِينا فتنةَ التقدير بغير مرجِّح!

- **موارد كشف المحجوب:**

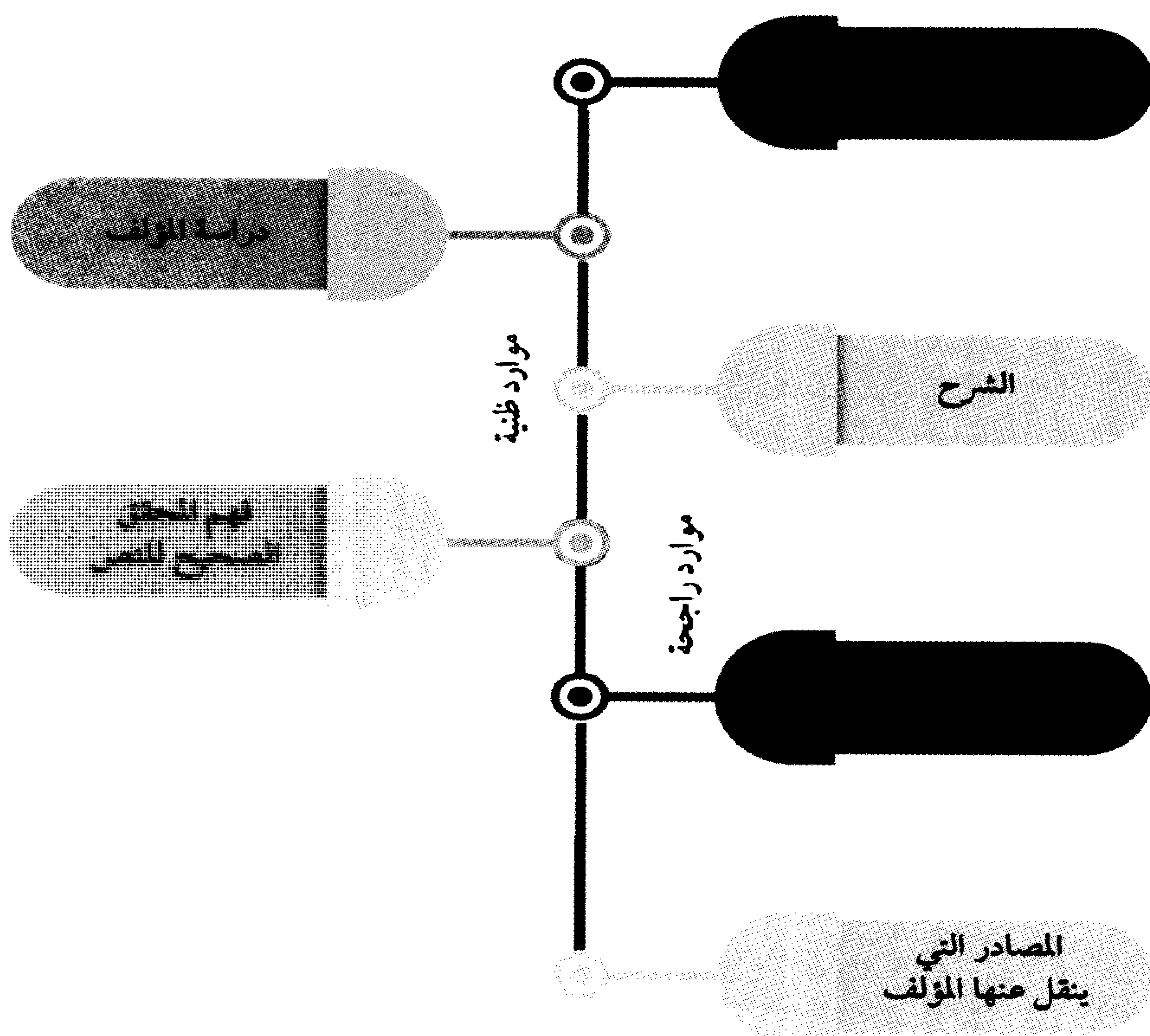
وإذا وجد المحقق في النص الفريد شيئا من أحجبته التي سبق ذكرُها، فإنه لا بد من الاستعانة بشيء من الموارد التي تكشف هذا المحجوب، وهي قسمان: راجحة وظنية، أما اليقين فلا يتم إلا بظهور نسخة ثانية للكتاب، وذكرها كما يلي:

- **موارد راجحة:**

- المختصر، التهذيب، الانتقاء، الاختيار.
- النص الشارح.
- المصادر الناقلة عنه.
- المصادر التي ينقل عنها المؤلف.

- **موارد ظنية:**

- دراسة المؤلف: لغته، مذهبه، سيرته، كتبه.
- فهم المحقق الصحيح للنص.



شكل رقم (١٢)

وهذه الموارد نفسها من الممكن أن تكون موارد تصحيح النص وتقويمه، فلا حاجة لتكرار ذلك، فتأمل!

٢/ ٢/ ٢- رداءة الخط:

ورداءة الخط عائقٌ يأتي في المرتبة التالية لعائق (غير المقروء)، وهو قد يصدُّ المحقق عن تحقيق النص الفريد بالكلية، أو الاستمرار فيه على مضض، والناس في ذلك الأمر درجات، منهم من يطيق ذلك العمل، ومنهم من لا يطيقه، وعلى المحقق الذي اتخذ قرار الشروع في تحقيق ذلك النص، الاستعانةُ بأهل الخبرة والتخصص في الخطوط المختلفة أثناء عملية التحقيق.

٢/ ٢/ ٣- إهمال النقط والضبط:

قد لا يستطيع محقق النص الفريد أن يصل به إلى صورة الجزم بحروفه ورَسْمه، وذلك إذا ما كانت الحروف خالية من النقط والتشكيل وصور الضبط المختلفة، مما يجعل للكلمة الواحدة عدة قراءات محتملة، وحال المحققين مع ذلك كحالهم مع فروقات النسخ المختلفة، أعني أن أحدهم قد يثبت احتمالَ رسْمٍ لا يثبته الآخرُ، كترجيح قراءة نسخة خطية على أخرى لها من نفس الكتابِ نُسَخٌ عديدة. لذا كان إهمال النقط والضبط لكلمات النص الفريد عائقًا من عوائق تحقيقه.

يقول محققا الدر الثمين لابن الساعي ص ٦٣: «ترك الناسخ مجموعة من الكلمات دون إعجام أو ضبط، وهذا ما جعل بعض الكلمات تحتمل أكثر من قراءة، ولا تكاد تفهم إلا من سياق الكلام».

٢/ ٢/ ٤- كثرة التصحيفات والتحريفات:

وهذا عائق كبير في تصحيح النصوص الفريدة وإخراجها في صورة مرضية، والتخلص من ذلك العائق ومعرفته وإصلاحه وتقويمه، هو ما يميز محققًا عن آخر، فلو

أن محقِّقًا التزم رسمَ ناسخٍ جاهل في النص الفريد من دون تمحيص له، لخرج الكتاب مسخًا مشوهًا، ولكان عملُ النساخة أقربَ له من عمل التحقيق.

ومن التصحيفات والتحريفات ما يعلم بعرض مادة النص الفريد على نصوص ناقلة، أو مصادر ذات صلة، ومنهما ما لا يكون العلم بهما متوقِّفًا على ذلك العرض، بل يحتاج إلى أمور أخرى تتعلق بفهم المحقق للنص، وبموضوعه الذي يدخل فيه، وقد يكون التصحيف أو التحريف جليًّا وقد يكون خفيًّا، وإن لم يكن المحقق متفطِّنًا لذلك، فالأَوْلى له أن يلزم تحقيق نص آخر، أو يبتعد عن تحقيق النصوص الفريدة بالكلية، كما كان يفعل كثيرٌ من المحققين.

٢/ ٢/ ٥- شُحُّ المصادر الناقلة عن المؤلف:

كما أنَّ مِنْ عوامل تصحيح النص وتقويمه وجودَ مصادرَ ناقلةٍ عن المؤلف، فمن الممكن أن نعكس القضية فنقول: إن شُحَّ المصادر الناقلة عن المؤلف أو انتفاءها، يُعدُّ عائقًا كبيرا، وحاجزًا منيعًا عن تصحيح النص الفريد وتقويمه. وفي مثل هذه الصورة يُعاني المحقق في التحقيق معاناةً كبيرةً، ولا ندري -والحالة هكذا- ما مدى جودة العمل ونجاحه، أو سوئه وإخفاقه إلا بعد ظهور نسخة أخرى تُؤاخي تلك النسخة الوحيدة.

٢/ ٢/ ٦- فَقْد المصادر التي ينقل عنها المؤلف:

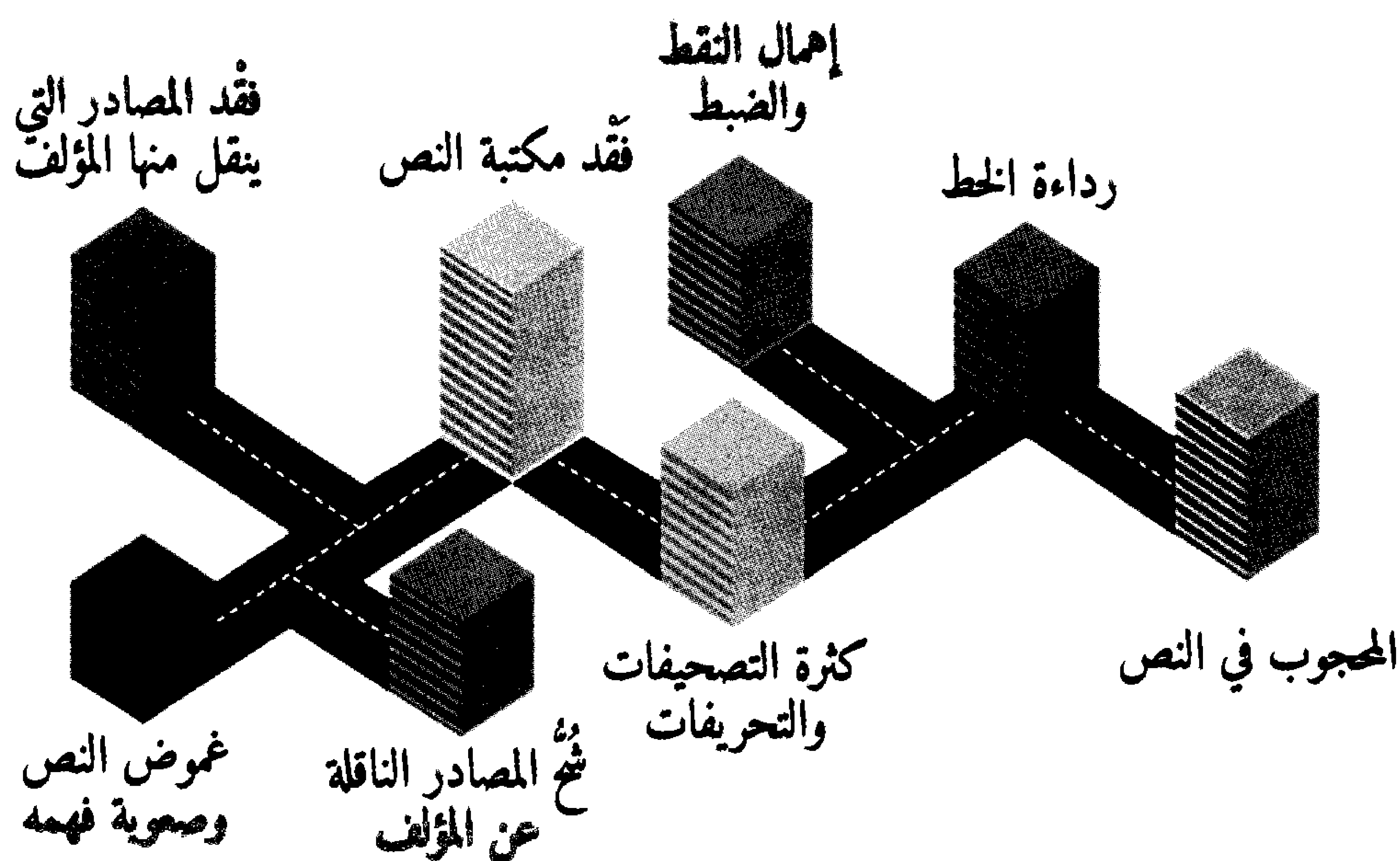
توفُّر مصادر النص الفريد ومراجعه كما تقدم يعد عاملًا من عوامل تصحيح النص الفريد، وفَقْد مصادر النص ومراجعه يعد عائقًا من عوائق تصحيحه، ودرجة الإعاقة هاهنا تتفاوت في ما بينها، فإذا اجتمع مع ذلك الفقْدِ كثرةُ الحجبِ، ورداءة الخط وقلة الضبط وكثرة التصحيفات، كان كتابًا للدراسة والاطلاع وليس كتابا للتحقيق والنشر.

٢/ ٢/ ٧- فَقْد مكتبة النص:

أعني به ألا يكون للكتاب أي شيء من متعلقات النص الفريد، فلا نجد له شرحًا ولا مختصرًا ولا حاشيةً، ولا ما دار في ذلك الفَلَك، وهذا عائق نعم، ولكنه قد يجبر بنُقُول كثيرة عن المؤلف في المصادر والمراجع، أو وجود مادة كتابه عند غيره.

٢/ ٢/ ٨- غُمُوض النص وصعوبة فهمه:

من المؤلفين من كانت طريقته في الكتابة معقَّدة، بل شديدة الإغلاق، لاستخدامِه حُوْشيَّ الألفاظِ، أو لكتابته في مباحث غير مطروقة نحو: الكتابات الجدلية الكلامية في مباحث أصول الدين التي كان يكتبها الفخر الرازي، وردود ابن تيمية عليه في كتابه (درء تعارض العقل والنقل)، وهذه النصوص شديدةُ التعقيد على كثير من الناس، لا سيما حديثه عن تسلسل الحوادث، وقِدَم العالم، وما ماثل ذلك، وقد يصادف المرء نصًّا فريدًا كُتب على هذه الطريقة، فيعوقه عن تصحيحه وضبطه شدةُ التعقيد وغرابة المصطلحات، وغموضُ الفكرة المكتوب عنها في النص.



عوائق تصحيح النص الفريد

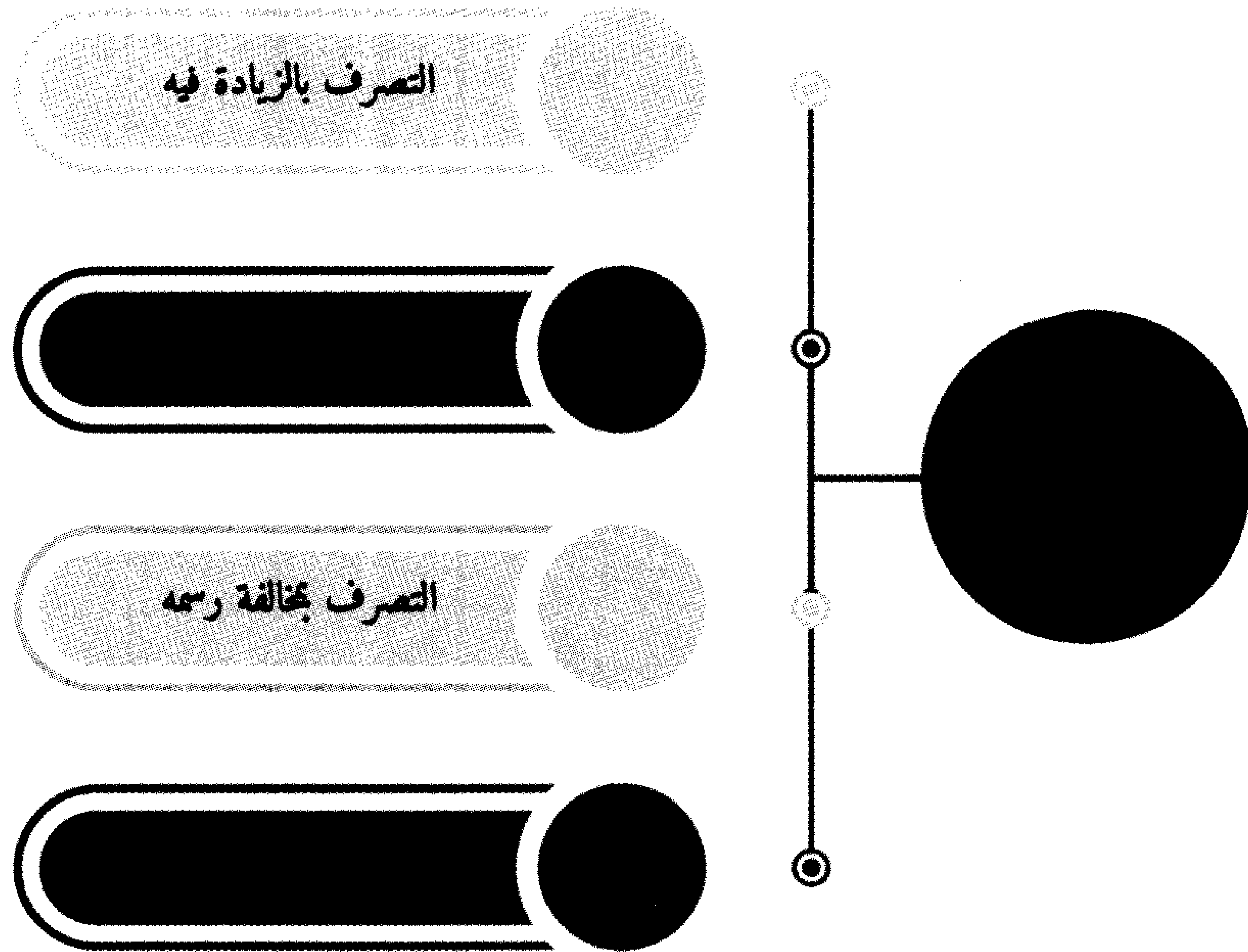
شكل رقم (١٣)

-٣-
التصرف في النص الفريد

٣/ ١ - أنواعه:

قد يضطر محقق النص الفريد إلى أن يتصرف فيه بعدة أمور:

- التصرف بالزيادة فيه.
- التصرف بالنقص منه.
- التصرف بمخالفة رسمه.
- التصرف بالتقديم والتأخير منه بدعوى قلب الأوراق.



شكل رقم (١٤)

وهذه الأربعة إما أن يكون موردها المحقق نفسه، أو غيره من المصادر الناقلة، وكلا الموردين يُداخلهما شيئان: القطعية والظنية، وإليك بيان ذلك:

٣/ ١/ ١ - التصرف بالزيادة فيه:

الزيادة في النص مِن قِبل المحقق:

سنة ١٩٩٧م حقق د. محمد الدالي كتاب (جواب المسائل العشر) لابن بري، ونشره في دار البشائر عن نسخة فريدة تحتفظ بها المكتبة الوطنية بباريس ضمن مجموع (١٢٦٦/ ٣).

شكل رقم (١٥)

وقد ارتأى المحقق أن يضيف في النص ما تبين له أنه لا يقوم إلا به، فيقول في مقدمة التحقيق ص (٦٤): وقصدت أول ما قصدت في عملي فيه إلى ضبط النص وتحريره من شوائب السقط والتصحيف والتحريف والتغيير (...) **وزدتُ في مواضع قليلة من النص ما رأيتُ أنه لا يقوم إلا به.**

من هذه المواضع ما جاء في ص (٦): وبلغني عن بعض المُخَبِّطين أنه قال: تكلمتُ في هذه الآية. وهو أقلُّ [مِنْ] أن يصل إلى فهمه معنى هذا!! فكيف يتكلم فيه؟!

وقال المحقق في حاشية النص: زيادة يقتضيها السياق.

والذي اضطر المحقق أن يضيف هذه الزيادة في النص مَشْرَبُه عند النحاةِ؛ إذ كلمة (أقلَّ) على صيغة (أفعل) وقد جاءت هنا مفردة مجردة من أل والإضافة؛ فتعين جرُّها

بالجارِّ (مِن) كقولك: زيدٌ أفضلُ من عمرو. والنحاة يجيزون حذف الجارِّ (مِن) للعلم به، كأن يحذف من الثاني لدلالة الأول عليه كقول صاحب الجنتين: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [الكهف: ٣٤]. أي وأعزُّ منكَ نفرًا. وأرى المحقق قد أحسن في وضع هذه الزيادة في النص.

مثال آخر:

جاء في كتاب (طبقات الشعراء) لابن المعتز بتحقيق عبد الستار فراج ما نصه (٣٠٤): قال: هو محبوس يا أمير المؤمنين. قال: ولم ذاك؟ قال: لموجدة وجدتها عليه، فقال: [أ]يستحق من زعم أن الخلافة ما استقامت في دارها إلا بمقامك تحت ظلال السيوف أن يساء إليه.

وفي الحاشية: زيادة يقتضيها السياق.

قلت: الذي حمل المحقق على إضافة الهمزة قبل (يستحق) مشربُه عند النحاةِ أيضا؛ إذ لا يجوز عند بعضهم حذف همزة الاستفهام نثرًا مع إجازتها شعرًا إلا عند العِلْم بها، وهو أمر متعذِّر عند كثير من الناس، فلجأ المحقق إلى إضافتها؛ دفعًا للبس، وقد أحسن في ذلك المحقق[1].

٣/ ١/ ٢- التصرُّف بالنقص منه:

وهذا يقع فيه آحادهم بقلة، وليس كالتصرف السابق، ومثاله ما فعله محدث الديار المصرية العلامة أحمد شاكر في الفقرة ص (٣٩-٤٠) من كتاب جماع العلم للشافعي؛ إذ جاء ما نصه: ولا يكون الاجتهادُ إلا لمن عرَف الدلائلَ عليه، من خبر لازمٍ: كتابٍ أو سنة أو إجماع.

---

(١) انظر بقية أنواع الزيادة مفرقة في المقالات العشر.

وفي الحاشية: ط (وكتاب) وفي المخطوط (أو كتاب). **وما أثبتنا أحسن**، بحذف العاطف، لأن الكتاب والسنة هما الخبر اللازم.

فهنا نجد المحقق تصرف في النص بالنقص منه، فحذف كلمة (أو) الواردة في النسخة الخطية؛ لتقويمها وإصلاحها.

مثال آخر:

ما جاء في فهرسة ابن خير الإشبيلي بتحقيق د. بشار عواد معروف ص (٤٠٤): حدثني به الشيخ أبو محمد بن عتَّاب رحمه الله قال: أخبرني به الشيخ المؤرخ* أبو مروان حيان بن خلف بن حيان، وكتب لي بذلك بخطه.

* وقال المحقق في الحاشية: بعد هذا في الأصل: "صاحب الشرطة" وهي عبارة مقحمة لا تصح هنا ألبتة[1].

٣/ ١/ ٣- التصرف بمخالفةِ رَسْمه:

وهذا كثير جدا، وهو أغلب حال المحققين وأكثر ما يجنحون إليه عند محاولة تصحيح النص الفريد، ويكفيك أن تقلِّب النظر في ما جاء في الكتب العشرة التي جعلتُها عينة لهذه الدراسة.

٣/ ١/ ٤- التصرف بالتقديم والتأخير منه:

- **قلب الأوراق:**

وهذا أيضا قليل، ولا يُقدِم عليه ولا يَفطنُ إليه إلا قلَّةٌ من المحققين الأثبات، فدعوى قلب أوراق النسخة الفريدة وإثبات تقويمها من دون نسخةٍ مُؤاخيةٍ = متعذِّرٌ على كثير من المحققين، فإن ثبت قلبُ الأوراق من دون ترقيم قديم لها، لا بد أن يثبت المحقق صحة ترقيمه وتنظيمه لذلك النص الفريد.

---

(١) ربما أراد: صاحب: المقتبس، فحرّف، ولم يستطع المحقق قراءتها. (خلوف).

- **قلب الكلمات**

مثال ذلك ما تفطن له المحقق د. بشار عواد معروف في تحقيقه لكتاب الفهرسة لابن خير الإشبيلي من قلب لبعض الأسماء التي جاءت في الكتاب، ولم يفطن لذلك من سبقه من محققين وفي ذلك يقول ص (١٨): وقد انقلبت على الناسخ الكثير من الأسماء استطعنا بحمد الله ومنّه كتابتها على الصواب بعد التدقيق والمراجعة.

ولم يذكر المحقق أمثلة على ذلك في مقدمته، وقد نص في حواشي النص على شيء من ذلك، وبعض هذه الأسماء جاء تصحيحها معلَّلًا من قبل المحقق، وبعضها مسكوتٌ عنه، مثال ذلك ما يلي:

١- في ص (٢١٣): إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله...

وفي الحاشية: في الأصل: "عبد الله بن عبد الرحمن" **مقلوب**، والمحفوظ أنه: إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة. (تهذيب الكمال ٣/ ١٦، وتاريخ الإسلام ٤/ ٣١٠).

٢- وفي ص (٢١٤): عبد الرحمن بن عبد الله.

وفي الحاشية: في الأصل: "عبد الله بن عبد الرحمن" **مقلوب**، وينظر تاريخ دمشق ٦٩/ ٢٤٩.

٣- وفي ص (٢٣٣): علي بن مشرّف بن المسلَّم.

وفي الحاشية: في الأصل: "علي بن المسلم بن مشرف". **مقلوب**، والصواب ما أثبتنا، فهو شيخ السلفي ذكره في "معجم السفر" (...).

٤- وفي ص (٢٩٠): أحمد بن فتح بن عبد الله.

وفي الحاشية: في الأصل: "أحمد بن عبد الله بن فتح". **مقلوب، وما أثبتناه من مصادر ترجمته**، وقد ترجمه الحميدي في جذوة المقتبس (٢٠١).

٥- وفي ص (٤١٧): إبراهيم بن محمد بن عرفة.

وفي الحاشية: في الأصل: "محمد بن إبراهيم بن عرفة" **مقلوب**، وينظر تاريخ الخطيب ٧/ ٩٧، وتاريخ الإسلام ٧/ ٤٧٢، وسيأتي في آخر الترجمة على الوجه.

٦- وفي ص (٥٣٧): فهرسة صاحبنا الفقيه أبي القاسم (محمد بن عبد الله بن أحمد) بن مسعود القَنْطَري الشِّلْبي.

وفي الحاشية: في الأصل: "أحمد بن عبد الله بن محمد" ولا يصح فهو **مقلوب**، وصوابه ما أثبتنا، وسيأتي على الصواب عند الكلام على "تفسير الإجازة العامة" مما يدل على أنه من غلط الناسخ، ونقله الشيخ الكتاني في فهرس الفهارس (٢/ ٩٦٥) على الخطأ، ولم ينتبه إلى أنه مقلوب، ولا تنبه إلى ذلك محققه صديقنا العلامة إحسان عباس، طيب الله ثراه.

٧- وفي ص (٥٥٠): روايتي لذلك عن الشيخ المقرئ أبي الحسن (عبد الرحيم بن قاسم بن محمد)...

وفي الحاشية: في الأصل: "عبد الرحيم بن محمد بن قاسم" **مقلوب**[1].

٣/ ٢- أسبابه:

٣/ ٢/ ١- استحضار جهل الناسخ أو عجمته:

وهذا عاملٌ على الجُرْأة كبيرٌ؛ إذ يكثر تَرْداده من قِبل المحققين في مقدمات النصوص الفريدة، بحيث إنه من الممكن أن نقول: هو أشهر الأدلة التي يجهر بها المحققون على مخالفاتهم للنسخ الفريدة، وإن أخفى أحدهم هذه الدعوى في مقدمة النص، فإنه لا يخفيها في حواشيه، وإن أخفاها في حواشيه، فإنه لا يُخفيها عند معارضته ونقده وجداله.

(١) انظر: مراتب المخالفة في مقالة (أدب الغرباء).

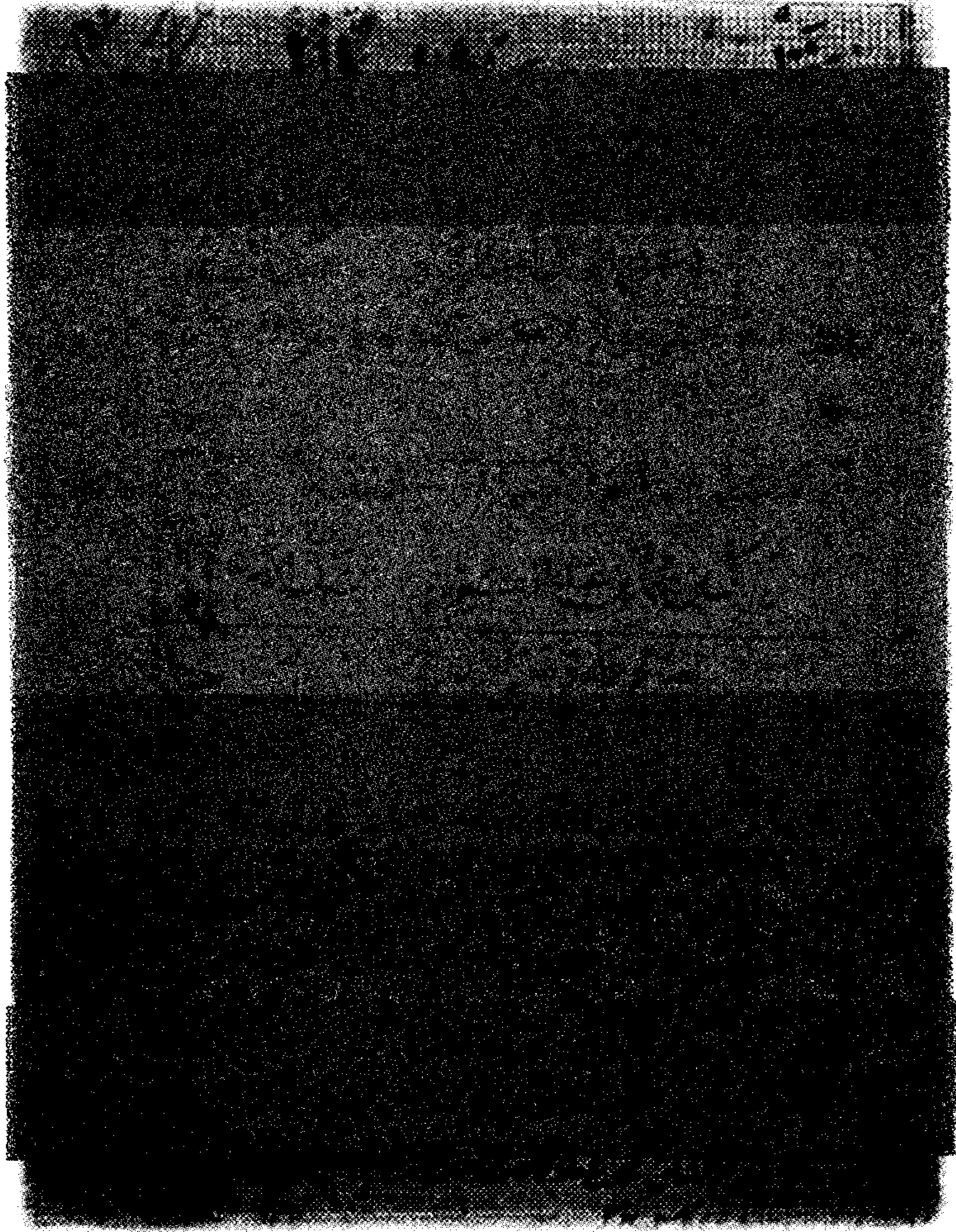
ومن دلائل جهل الناسخ وعجمته: عدم تمييزه بين المذكر والمؤنث في الأفعال وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وكثرة تصحيفه وتحريفه وغلطه وسقطه وتكراره في النص.

وثمة أمرٌ أودُّ أن ألفتَ انتباه القارئ الكريم إليه، وهو: إنْ أقام المحقق الدليل على جهل الناسخ بمحتوى ما ينسخه ومضمونه، فإنه لا يصح له أن يجعل ذلك مطية للتوسّع في تقويم النص بغير دليل راجح، أو إصلاحه بغير مرجح قوي، فالمكثر من الخطأ قد يصيب، والمكثر من الكذب قد يصدق، فإذا ما استحضرنا عجمةَ الناسخ ولحنه لا بد أن نتذكر دائما أن الأعجمي قد يُعرِب، أو يُفصح.

وكما أن استحضار جهل الناسخ عاملٌ كبير على الإقدام على مخالفة النصوص الفريدة، كذلك استحضار قَدْر المؤلِّف وسِعَة عِلْمه دائما يكونان سببًا في نسبة الخطأ إلى الناسخ وهو منه بريء، إلا من وفقه الله لمعرفة كون ذلك الخطأ أو الوهم من مصنف الكتاب نفسه، لا من الناسخ، كما وُفِّق لذلك العلامة المحقق د. محمود الطناحي في تحقيقه لكتاب (منال الطالب في شرح طوال الغرائب) لمجد الدين أبي السعادات ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) الذي حققه على نسخة فريدة تحتفظ بها الخزانة العامة بمدينة الرباط برقم (١٨٢ أوقاف)، (٢٥٨ق)، نسخها شرف الدين محمد بن نصر الله بن محمد بن عبد الكريم، ابن أخي المصنف، والده نصر الله ابن الأثير مؤلِّف (المثل السائر)، سنة ٦٠٦هـ.

ولك أن تعلم أنه قد اجتمع للناسخ أمران في تلك النسخة: السماع والقراءة على عمه المصنف. وهذا ما جعل المحقق أن ينسب تلك الأخطاء الواردة في النص إلى المؤلف لا الناسخ؛ إذ يقول في ص ٤٦: «في أثناء عملي في تحقيق الكتاب، وقعت على طائفة يسيرة من الأخطاء والأوهام، كنت أحب أن أردها إلى غفلة الناسخ وحده، فإن الهجوم على تخطئة الأوائل نَمَط صعب ونمط مخيف، ثم هو من التقحُّم المُزري بصاحبه، ولكن

ماذا نصنع والنسخة قد قرئت وصححت من أولها إلى آخرها على مصنفها رحمه الله». ثم عدَّد المحقق شيئا من تلك الأخطاء والأوهام.



شكل رقم (١٦)

٣/ ٢/ ٢- جهل المحقق ببعض وجوه الكلم:

هذا حق، فجهل المحقق ببعض ما جاء في النص قد يجعله يظن أن ما جاء فيه مصحَّفٌ أو محرَّفٌ، فيقدم على تخطئة الناسخ من غير تحقُّق، ومن غير بينة.

٣/ ٢/ ٣- تجويد النص أولا[1]:

بعضُ المحققين قد يحملهم قدرُ المؤلف وإمامتُه في الدين والعلم على تجويد حروفه في النص الفريد، فإنْ جاء في النص لفظٌ فصيح له أفصح، أثبت الأفصح واستبعد أن

(١) انظر: تجويد النص ثانيا في مقالة (جماع العلم للشافعي).

يكون مؤلف الكتاب قال الأدنى مع وجود الأعلى له، هكذا من دون بينة، وهذا الأمر قد يصلح مع كبار الأئمة الأوائل في القرون المبكِّرة، أمثال الخليل والشافعي والأصمعي وأبي عمرو الشيباني وابن دريد وغيرهم ممن كان على طبقتهم، ولكنَّه لا يصلح لمن لم يبلغ منزلتهم لا سيما إذا لم يعرف بلغته العالية، أو كان من المحتمل أن يقول ما جاء في النص، وخيرُ سبيل أن يحاول المحقق تعليلَ ذلك التجويدِ إن لجأ إليه، كأن يذكر أن ذلك اللفظ شانه المؤلفُ في بعض كتبه، أو لم يجرِ على لسانه قط، أو يذكر استعمال المؤلف للأفصح من دون الفصيح في غير ما كتابٍ، وهكذا إلى أن يطمَئِنَّ قارئ النص ودارسه إلى علَّة تجويد النص وتحسينه.

٣/ ٢/ ٤- معارضة ما جاء فيه بمحكم قول المؤلف:

قد يَعْرض المحققُ بعضَ ما جاء في النص الفريد على نصوص أخرى محكمة للمؤلف نفسه، فيخرجه ذلك العرضُ باستبعاد كلمة أو فقرة أو أكثر من النص، بحجة أن المؤلف لا يرى ما جاء فيها في نصوصه المحكمة، وهذا أمرٌ لا يقدُم عليه إلا مَنْ عايش تصانيف المؤلف وسبرها وعلم أقوال صاحبها.

٣/ ٢/ ٥- ظنُّ ما جاء في النص حاشيةً:

وقد ينظر المحقق في سياق النص الفريد فيجد فقرة لا علاقة لها بالسابق واللاحق له، فيرتاب في أمرها، ثم يضطره هذا الارتياب إلى الحكم بأن الناسخ الجاهل وجدها في حاشية النص فظنَّها منه فأدخلها في النص المحقق عند نسخه، والمحققون يمرون في ذلك بأربعة صور:

الأولى: استبقاء الفقرة المرتاب في أمرها في النص المحقق، مع الإشارة في حاشية النص أنها ليست منه.

الثانية: استبقاء الفقرة التي قطع المحقق بأنها ليست منه في النص، مع الإشارة في حاشية النص أنها ليست منه أيضا.

الثالثة: جَعْلُ الفقرة في حالة الارتياب أو في حالة الجزم بأنها ليست من النص المحقق = في حاشية النص، والإشارة إلى ذلك في الحاشية أيضا.

الرابعة: حذف الفقرة في الحالتين: (الارتياب) و (الجزم) من النص المحقق، من دون الإشارة إلى ذلك.



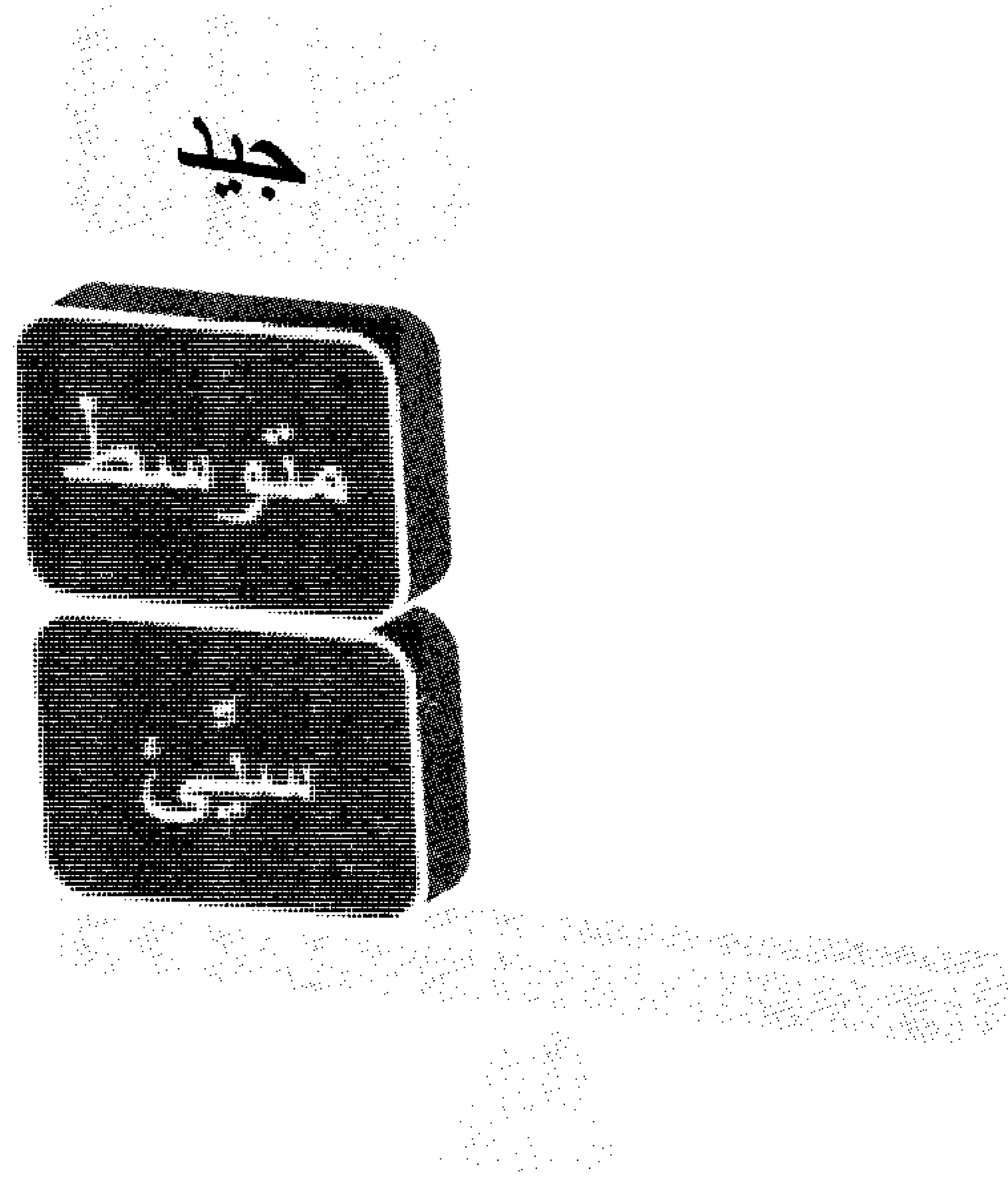
أسباب التصرف
في النص الفريد
شكل رقم (١٧)

٣/ ٣- حال النصوص الفريدة من حيث الصحة والسقم:

النصوص الفريدة لا يجري حالها على وتيرة واحدة من حيث الجودة والدقة والسوء والاضطراب، فبعضها جيد مستقيم، خطه مقروء، يكاد يخلو من التصحيف والتحريف، أكثرت المصادر من النقل عنه، أو نَقَلَتْ جُلَّ محتواه، له مختصرٌ، ونص شارح، نسخه عالم كبير، أو قرأه على مؤلفه، وقام بتحقيقه محقق ذو فهم كبير بمضمونه ومحتواه.

وبعضها متوسِّط، خطه يُقرأ، تجد فيه بعض الهنات من الأخطاء، نقلت عنه بعض المصادر.

وكثيرٌ منها سيئٌ تمامَ السوءِ، خطه خالٍ من النقط والتشكيل والضبط، أو نُقط خطأً وشُكِل غَلطًا، وضُبِط على خلاف الصواب، أو ظاهره مقروء، ولكن قراءته تحيد بكَ عن مقصدِ مؤلِّفِه بُعْدَ الخافِقَين، ومع ذلك كله قام بنشره محقق لم يُؤتَ من الفهم شيئًا، نسخ لنا الكتاب كما هو، وزاده تصحيفًا مع تصحيفه، وتحريفا مع تحريفه.



حال النص الفريد

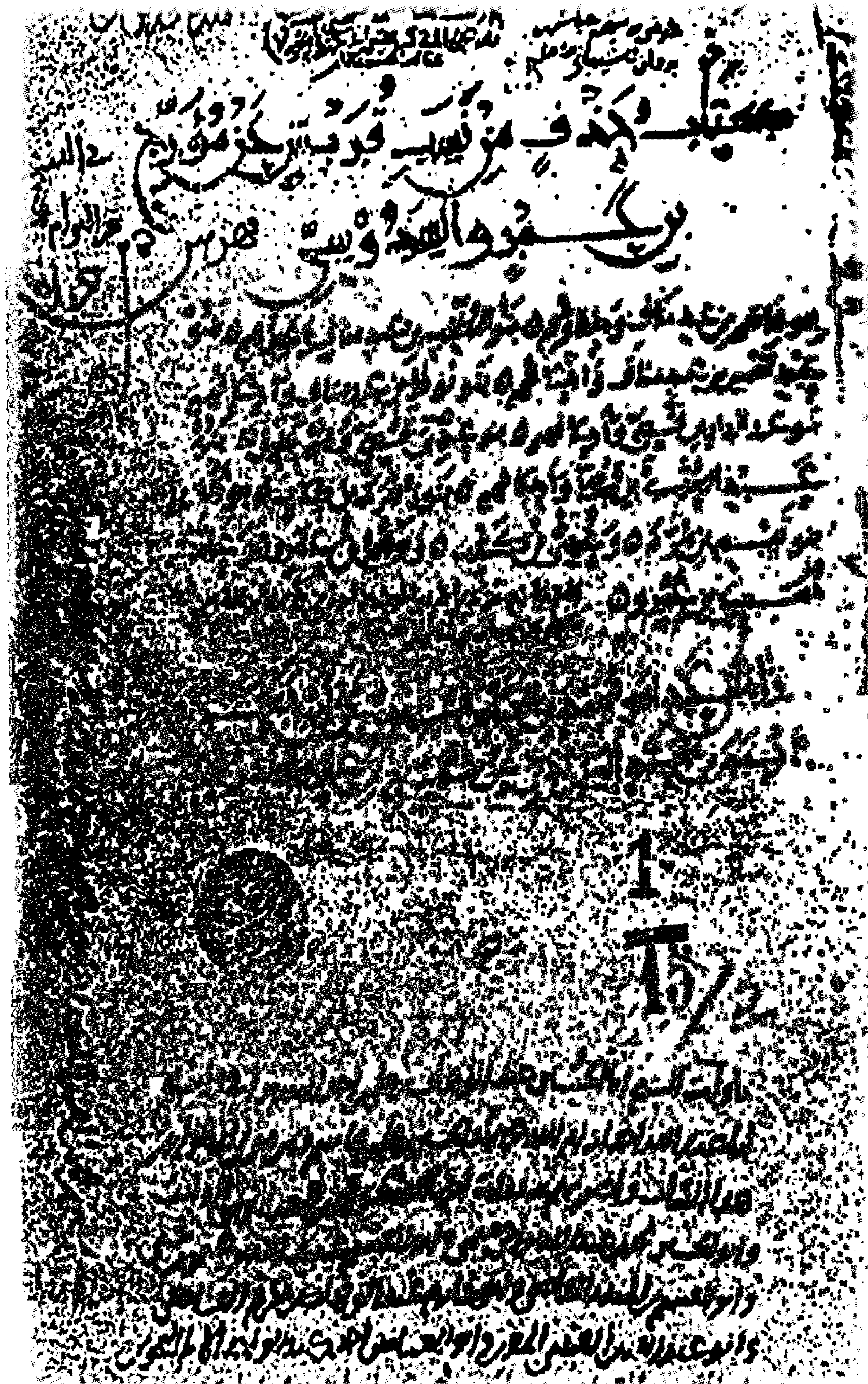
شكل رقم (١٨)

٣/ ٣/ ١ - النسخة الجيدة:

مثالها: كتاب (حَذْف من نسب قريش)، لمؤرج بن عمرو السدوسي الذي حققه د. صلاح الدين المنجد، ونشره في مكتبة دار العروبة عن نسخة نفيسة كتبت بالخط الكوفي اللين، (من خطوط القرن الثالث)، تحتفظ بها زاوية الناصري بتامكرود في جنوب المغرب.

يقول المحقق في وصف النسخة ص (٢٢): «إن نسخة هذا شأنها لا تحتاج في رأينا إلى تحقيق، والواجب إثباتها كما هي بلا تعليق. لأن فيها غاية ما يرجوه المحقق في

المخطوطات القديمة: توثيقا وأصالة وصحة وضبطا وقدما. لأننا لا نستطيع أن نصححها بمصادر متأخرة عنها، بل إن المصادر المتأخرة في الأنساب ينبغي أن تصحح على نسختنا هذه. هذا ما رأيناه عند عزمنا على نشر المخطوط لذلك اقتصرنا في تعليقاتنا على ما له صلة بالنسخة ووصف رسمها، وإثبات ما على هوامشها أو فوق كلماتها من تعليقات وعلامات، ثم اطلع صديقي الأستاذ العالم محمود محمد شاكر على المخطوطة وما صنعته لنشرها، فأعجب بها الإعجاب كله، وأبت مروءته وهمته إلا أن يضيف إلى تعليقاتي تعليقات توضح بعض الأمور أو تشير إلى روايات أخرى لبعض الكلمات في بعض المصادر. فكانت بادرته آية وفائه ووده».



شكل رقم (١٩)

مثالٌ ثانٍ:

كتاب (أعمار الأعيان) لابن الجوزي، الذي حققه د. محمود الطناحي ونشره في مكتبة الخانجي سنة ١٤١٤هـ -١٩٩٤م، عن أصل نفيس تحتفظ به جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، وهي نسخة كان يمتلكها الأديب خير الدين الزركلي، وعليها ختمه وإمضاؤه. نسخ النسخةَ محمد بن عمر بن أبي بكر بن عبد الله المقدسي، بخط تعليق واضح، وجاء في صفحة عنوانها سماع، وقَّع عليه ابن الجوزي مؤلف الكتاب.

وقد وصف المحقق هذه النسخة في مقدمة الكتاب ص (٢٠) بأنها نفيسة، و في ص (٢٤) بأنها نسخة جليلة. ولم يشتكِ من ناسخها، ومع هذا كله لم يمنع المحققَ نفاسةُ النسخة وجلالتُها من مخالفتها في بعض المواضع، تجد ذلك في حواشي النص المحقق.

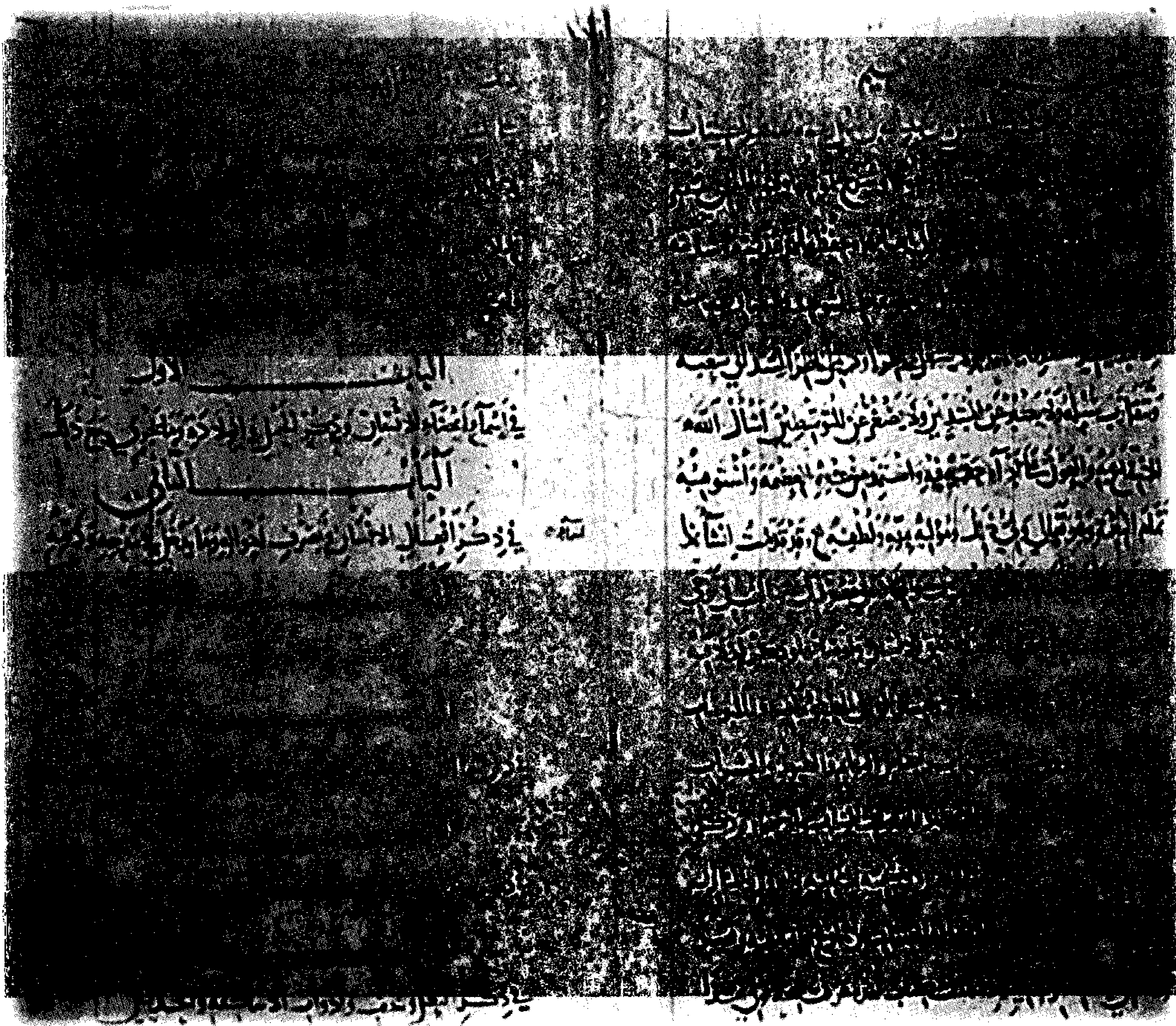


شكل رقم (٢٠)

٣/ ٣/ ٢- النسخة المتوسطة:

مثالها: كتاب (التلخيص في معرفة أسماء الأشياء)، لأبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) الذي حققه د. عزة حسن ونشره في طبعته الأولى بمجمع اللغة العربية سنة ١٩٦٩م، عن أصل فريد تحتفظ به مكتبة (لاله لي) في إستنابول بتركيا برقم (٣٥٥١).

يقول المحقق في وصفها ص (٢٠): «هذه النسخة المخطوطة جيدة، مكتوبة بخط نسخ جميل، فيه إتقان وإحسان، ومضبوطة بالشكل ضبطا تاما، من أولها إلى آخرها، ولكن هذا الشكل فيه أوهام قليلة نراها هنا وهناك».



شكل رقم (٢١)

٣/ ٣/ ٣- النسخة السيئة:

مثالها: نسخة كتاب (الفتوَّة) لابن المعمار البغدادي (ت٦٤٢هـ) الذي حققه كل من: د. مصطفى جواد ود. محمد تقي الدين الهلالي، ود. عبد الحليم النجار، ود. أحمد

ناجي القيسي، ونشروه في مكتبة المثنى، ببغداد، سنة ١٩٥٨م، على نسخة جامعة (توبنجن) في ألمانيا برقم (١٨٤).

جاء في ص (١٠٨): أما مخطوط كتاب (الفتوة) التي أعددناها للنشر، فهي نسخة (فريدة) لم نجد ذكرا لأخت لها في ما بين أيدينا من فهارس خزائن الكتب.

وفي ص (١٠٩): ناسخ هذه المخطوطة شخص اسمه محمد بن أيوب بن محمد، وهو رجل متوسط الثقافة عجز في مواضع كثيرة عن قراءة الأصل المنسوخ منه.

وفي ص (١١٣): لم يكن ناسخها وهو من أهل القرن التاسع للهجرة على شيء من العلم بالعربية ولا يثبت عندنا أنه انتسخها على نسخة أخرى صحيحة.

شكل رقم (٢٢)

مثالٌ ثانٍ

كتاب (المنقوص والممدود) للفراء الذي حققه العلامة عبد العزيز الميمني على نسخة فريدة بخزانة جامع بومباي بالهند، وقد عانى الشيخ في تحقيق هذا الكتاب معاناةً كبيرة، واشتكى من ناسخ النسخة أشدَّ الشكايةِ، حتى كتب على غلاف مطبوعته: نسخه وصححه وعارضه وسبر ما فيه ونقَّحه وقيَّد شوارده ورقَّع خروقَه: عبد العزيز الميمني.

يقول في مقدمة الكتاب ص (٦) في وصف النسخة: «حديثة للغاية، رديئة بالمرة، مشحونة بالأغلاط والتصحيفات، بحيث إن قلت كلها غلط لم تتحرَّج ولم تأثم، ولولا حرصي على ألا تضيع آثار بلادي سُدًى، ولولا إشفاقي عليها من الضياع، لم أشُدَّ لها حُجْزتي، ولا بذلتُ لها من الوُكْد والكَدِّ ما كان يفي بتأليف ضخم، وقد ذكرتُ في الطُّرَر طرفًا منها يدلك على سائرها».

٤/ ١- تعامل المحققين مع أخطاء ناسخ النص الفريد:

للمحققين في ذلك ثلاثُ صُورٍ:

الصورة الأولى: التصويب في الحاشية مطلقًا، وهذه الطريقة لا تستقيم، ولا أراها مصيبة، في حالة تيقُّن المحقق من خطأ الناسخ؛ إذ الالتزام بما جاء في الأصل هكذا بإطلاق إنما ينبغي أن يكون عند تحقيق النسخة الأم التي كتبها مؤلفها بيده لا ما دُونها.

وقد انتهج هذه الطريقةَ الأستاذُ فؤاد سيد عند تحقيقه لكتاب (طبقات الأطباء والحكماء) لابن جلجل، وصرَّح بها في مقدمة النص فيقول: وكانت طريقتي في التحقيق هي: المحافظة على نص المؤلف كما ورد في نسختنا، ولم أحاول تصويب ما فيه من أخطاء، وإنما بيَّنتُ ذلك كله في الحواشي معزوًّا إلى مصادره.

الصورة الثانية: الجمع بين التصويب في النص والحاشية، وهذه الطريقة يستخدمها بعض المحققين الذين لم يكن توحيد المنهج عندهم أمرًا ملزمًا؛ إذ الجمع بين النوعين عند

التصويب في حالة التيقن من الخطأ، أمرٌ لا يستقيم، مثال ذلك ما فعله الشيخ الميمني عند تحقيقه لكتاب الوحشيات لأبي تمام؛ إذ يقول في المقدمة ص (٦) عن الناسخ: لم يكن بذاك، فحرَّف الشكل والحروف ... إلى مئات من الأغلاط والتصحيفات التي شانت جميل محيَّاه ومرآه، **والتي أصلحت أكثرها في المتن. وربما نبَّهتُ عليها في الهامش.**

فهنا يصرح الشيخ بأنه جمع في التصحيح بين التصويب في النص غالبا، وبين التصويب في الهامش أحيانا، واطراد الطريقة والمنهج لا شك أنه الأصوب.

وبعض المحققين يجعل هذه الطريقة عند الشك واليقين كما فعل المحقق عبد الرحمن العثيمين عند تحقيقه لكتاب الجوهر المنضد لابن المبرد؛ إذ يقول ص (٨٨): "حاولت قدر الطاقة تصحيح نصوص المصنِّف من مصادره التي أعتمد عليها فرجعت إليها وصححتها في صلب الكتاب حينا واضعا ذلك بين أقواس الزيادة على الأصل [ ] وفي الهامش حينا إذا لم يترجح لدي أنها العبارة المقصودة".

واستعمال التصويب في النص في حالة اليقين، والتصويب في الحاشية في حالة الشك أمر متجه مقبول.

الصورة الثالثة: تصويب أخطاء النسخة في النص المحقَّق، وهذه الطريقة التي ينبغي أن يعوِّل عليها المحققون في حالة التيقُّن من خطأ الناسخ وأن ما جاء في النص من أخطاء لا تصح نسبتها إلى مؤلف الكتاب ألبتة، وعندئذ يشير المحقق في الحاشية إلى ما جاء في الأصل؛ إذ لعل الصواب يكون ما جاء فيه، وهذا كما فعله الأستاذ عبد الستار فراج في تحقيقه لكتاب (طبقات الشعراء) لابن المعتز[١].

(١) انظر: ص (٦).

تعامل المحققين مع أخطاء الناسخ



شكل رقم (٢٣)

٤/ ٢- حجم الظاهرة :

نسبةُ المخطوطات الفريدة نسبةٌ ليست بالهيِّنة في التراث العربي؛ بحيث إننا لو أردنا العدَّ لعددنا منها الكثير، وقد استشعر المحققون الكبار هذا الأمر، ونبَّهوا على كثرته، وفي ذلك يقول د. الطناحي في مقالته (ثقافة المفهرس) ص (٢٠٥): لا سبيل إلى ذكر كل ما أعرفه عن هذه النسخ الوحيدة، فهي إلى الكثرة ما هي. ثم عدد شيئا منها.

ويقول محمد مرسي الخولي في مقدمة تحقيقه كتاب البرصان للجاحظ ص (د): إن الكتب ذات النسخة الواحدة في تراثنا العربي ليست قليلة العدد، وإن جزءا كبيرا منها من كتب القرون الثلاثة الأولى فهي من الأصول التي تتصف بالأهمية البالغة، ويجب أن تحظى بالرعاية الكاملة لنشرها.

٤/ ٣- تحقيق النسخة الفريدة بين القبول والرفض:

يرى جماعة من المحققين أن الأفضل الابتعاد عن تحقيق المخطوطات الفريدة ما لم يُتَحصَّل لها على ثان، ويرى نفرًا آخر يقبل الأمر، أن الأولى تسميةُ ذلك العمل تصحيحًا لا تحقيقا، من القسم الثاني عالم المخطوطات المغربي د. أحمد شوقي بنبين؛ إذ يقول في

كتاب (علم المخطوطات والتحقيق العلمي) ص (٣٤): «إن اعتماد نسخة واحدة في التحقيق شيء يرفضه علماء الفيلولوجيا اليوم، فالأولى بعمل من هذا القبيل أن يسمى تصحيحا، لأن النسخة الفريدة ليس من شأنها أن تخضع للأساليب الحديثة في نقد النصوص».

وقد يكون هذا الكلام الذي ذكره د. بنين عن علماء الفيلولوجيا قولا لا يقول به، إنما ساقه على لسان القوم؛ إذ وجدناه في نشرته لكتاب الدر الثمين يكتب في صفحة عنوانه: «حققه وعلقه عليه».

وقال في منهج التحقيق ص (٦٦): «هذه النسخة من كتاب الدر الثمين نسخة فريدة محفوظة بالخزانة الملكية بمراكش، ولا يمكن ضبطها ضبطا علميا صحيحا حسب القواعد والضوابط العلمية المعمول بها في مجال التحقيق العلمي الحديث، لعدم توافُر عدد كاف من النسخ التي من شأنها أن تُساعدنا على القيام بتاريخ النص الذي هو التحقيق عينُه. فلا يسَعُ الباحث في مثل هذه الحالة إلا أن يستعين بما يملكه من تجربة ومراس في مجال البحث ويعتمد على حَدْسه العلمي واللغوي في فكّ الرموز، وحل المشكلات التي تطرحها العبارات والألفاظ التي تُسعف مصادر المؤلف في إيجاد حلول لها. فمن البديهي أن يشوب النص خللٌ، ويصيب العبارات اضطراب، والألفاظ تصحيف وتحريف، خصوصا إذا كان الناسخ غير عالم... وفي تراثنا العربي نماذج كثيرة من المخطوطات التي اعتُمد في ضبطها على نسخة فريدة، فخرجت ملأى بالهِنَات والتحريفات والأخطاء رُغم الجُهد الذي بذله الباحثون في نشرها».

وممن يرى خطأ منهج الرفض الدكتور قاسم السامرائي، وقد ذكر كلام د. بنين هذا، ورد عليه في كتابه (علم الاكتناه) فيقول في ص (٨٨): «إذا أخذ المحققون بهذا الرأي، وعزفوا عن تحقيق النسخ الفريدة فإن جانبا مهما من تراثنا يبقى مدفونا مجهولا؛

لأن عددًا كبيرا من المخطوطات المهمة جدا وصل إلينا بنسخ فريدة أو بقطع من نسخ لم نكتشف منها بعد أية نسخة أخرى، والأنفع أن تُنشر هذه الفرائد من أن تبقى مطمورة في الزوايا والتكايا والصناديق المقفلة فتتعرض لبعض الآفات المعروفة كالحريق والأَرَضة مثلا، فلعل أحدا يعثر في المستقبل على نسخة أخرى مما نُشر فيعيد تحقيقها تحقيقا جديدا، وقد حدث مثل هذا كثيرا أيضا».

٤/ ٦- نسبة الفريدة نسبة ظنية قد تنسخ:

ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا الصدد أن الحكم على النسخة بالفردية إنما هو حكمٌ ظني، لا يصح القطع به ألبتةَ، فكم من نسخةٍ ذُكرتْ فرْديَّتُها في المحافل والأندية وأغلفة الكتب ومقدِّماتها ثم ظهر ناسخٌ لذلك الحكم، لذا يتعين أن يكون حديث الفردية حديثًا قاصرًا عن الماضي أو الحاضر، مع فرض إمكانية وجود نسخ أخرى في المستقبل.

٤/ ٧- نَسْخُ الفردية بأخرى:

إذا ما ظهرتْ نسخة أخرى لكتاب حقق من قبل على نسخة فريدة، فينبغي للواقف عليها أن يراعي الفترة الزمنية التي حقق عليها الكتاب وقت أنْ كان فردًا، فلا يسارع إلى التجهيل والتخطئة حتى يسبر حال المحقق ونسبة خطئه وصوابه في النص المحقق.

٤/ ٨- المخطوطات المجهولة والنسخ الفريدة:

للمخطوطات المجهولة دورٌ كبير في نسْخ الحكم بفرديَّة النسخة، وكم من كتاب ذُكرتْ فَرْدِيَّتُه وكان له نسخة ثانية أو ثالثة بين صناديق المخطوطات المجهولة، أذكر من ذلك كتاب (الذخائر والتحف) للقاضي الرشيد بن الزبير (القرن الخامس الهجري)[1] الذي حققه د. محمد حميد الله، عن نسخة مكتبة أفيون قره حصار تركيا (٧٠٢) وكتب

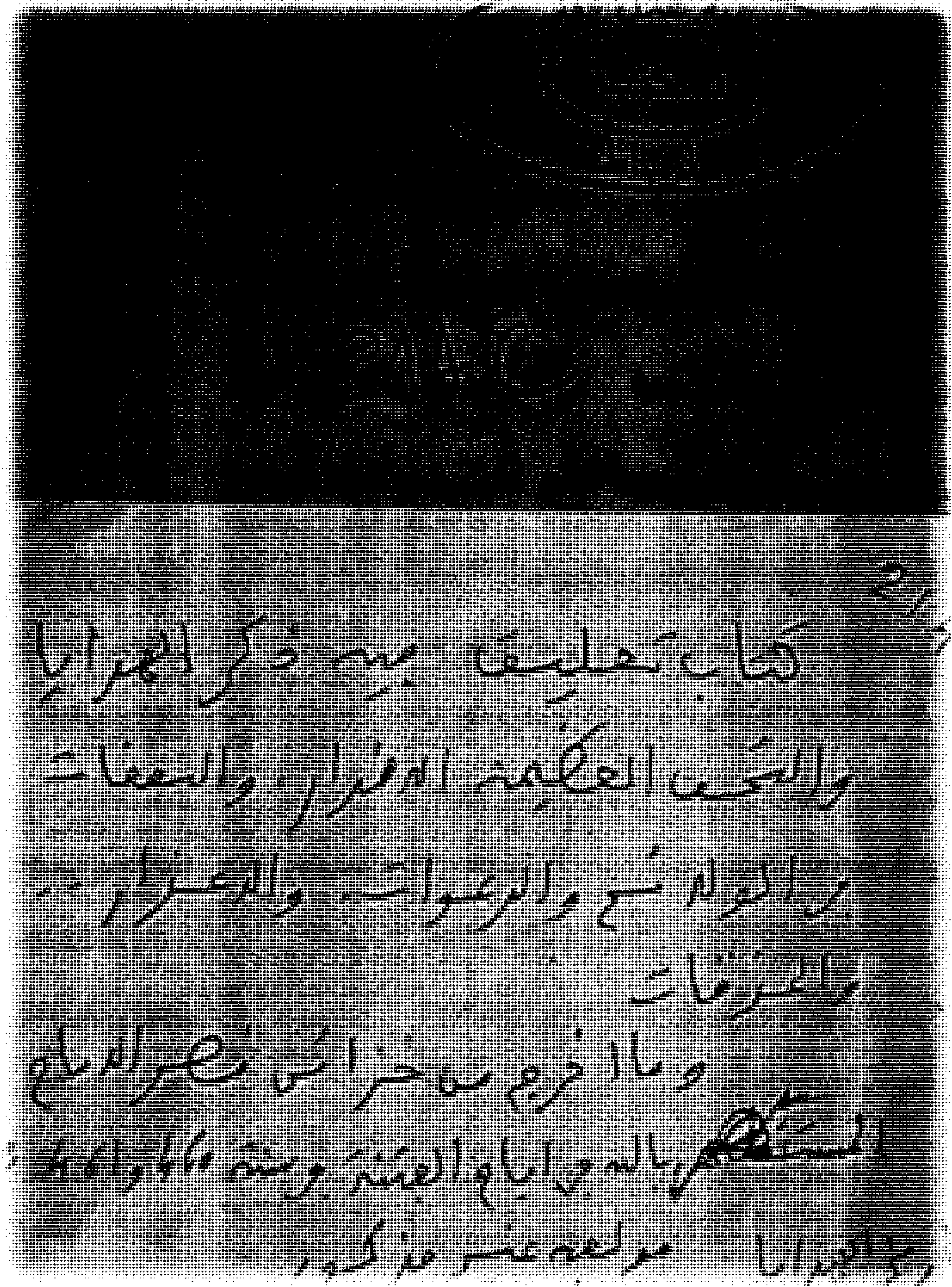
(١) نسبه الأستاذ عصام الشنطي للأوحدي المقرئ كما جاء في صفحة عنوان النسخة التركية، وقال: صدر هذا الكتاب في الكويت محققا ومنسوبا إلى القاضي بن الرشيد، المتوفى ٥٦٣هـ، وتعقّب هذه النسبة بعض الباحثين وشككوا في صحتها. انظر: فهرس المخطوطات المصورة، التاريخ، القسم الخامس ص (١٠٨).

على غلاف النشرة: حققه عن نسخة فريدة. وقال المحقق ص (٢٠) في وصفها: «المخطوطة الوحيدة التي عثرنا عليها هي في مكتبة أفيون قره حصار في تركيا».

وقد وفقني الله لاكتشاف نسخة ثانية للكتاب أثناء عملي بمعهد المخطوطات العربية في مجال الفهرسة، تحتفظ بأصلها مكتبة علال الفاسي بالمغرب (٢١٤ مجموع، تاريخ الهدايا)، أدخلها مفهرس المكتبة في تَعْداد المخطوطات المجهولة وكتب في بطاقة الفهرسة: مؤلفه غير مذكور. (مجهول)، فكان أن نسختُ بذلك أمرين:

الأول: تفريد نسخة تركيا. أي نسبتها إلى المخطوطات الفريدة.

والثاني: تجهيل نسخة المغرب. أي نسبتها إلى المخطوطات المجهولة.


كتاب تعليق فيه ذكر الهدايا

شكل رقم (٢٤)

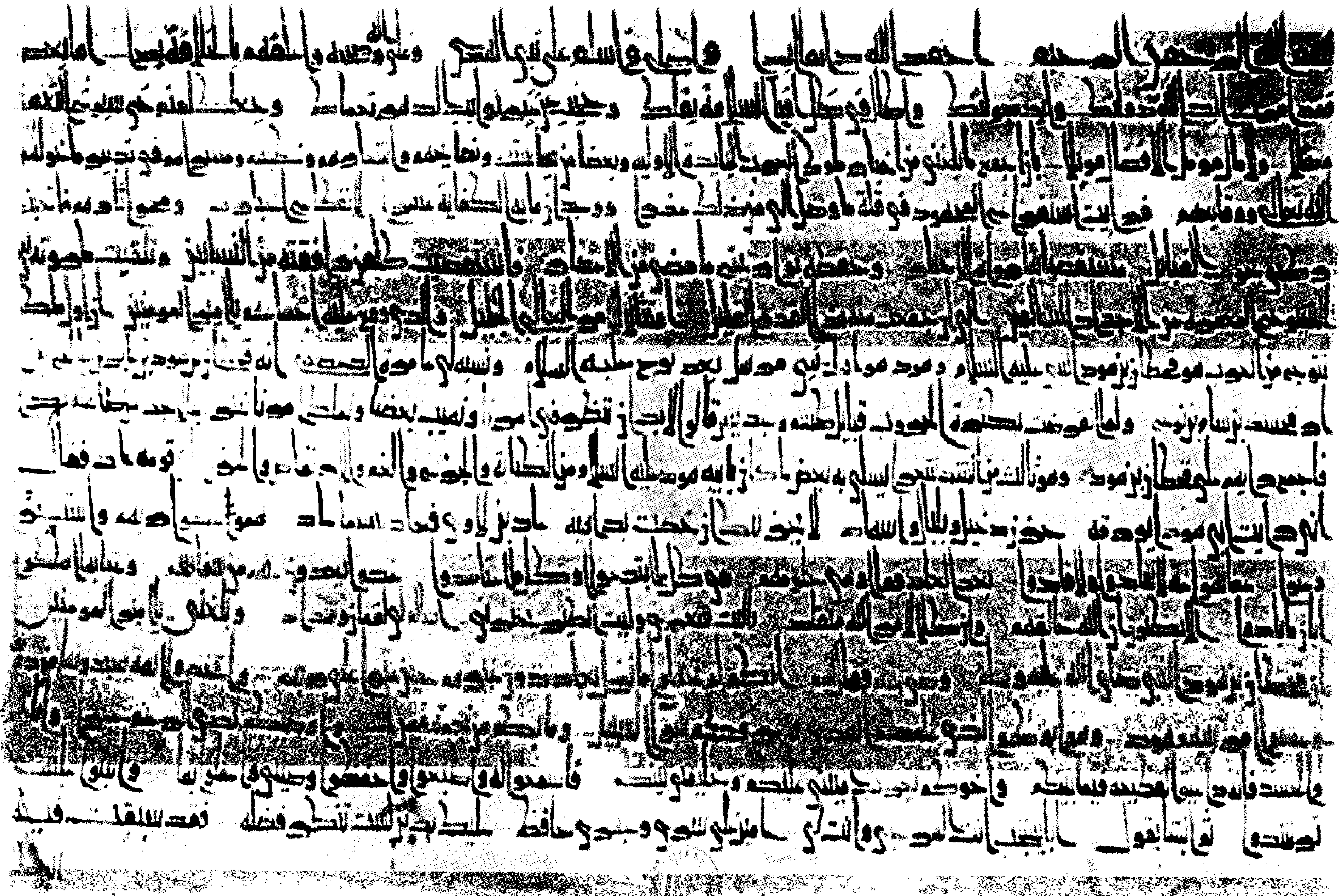
٤/ ٩- أقدم نص فريد :

وخير ما نختم به هذه الدراسة النظرية هو حديثٌ عن أقدم نص فريد -إن صحت نسبته- وُقف عليه، وهو كتابَ «تاريخ العرب قبل الإسلام» أو ما يسمى بـ«تاريخ ملوك العرب الأولية من بني هود وغيرهم» لعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، وهو نص ألفيٌّ مضى على كتابته أكثر من ألف عام، فرغ من نساخته عالم اللغة الشهير ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) قبل وفاته بعام واحد (٢٤٣هـ) تحتفظ بالأصل الخطي المكتبة الوطنية الفرنسية (Arabe ٦٧٢٦]، تميزت النسخة بسمات يعزُّ وجودها، من ذلك:

- خلوُّها من صفحة العنوان، وهذا يدل على أن مرحلة كتابة تلك الصفحة كانت بعد هذا التاريخ، غالبا.
- كتابتها بالخط الكوفي الدقيق المتقدِّم، بحيث إنك إن لم تدقق في المكتوب حسبتَه قرآنًا.
- كتابتها على الرق.
- كتابتها بالشكل السفيني.
- بها نظام تعقيبة.
- كُتب النص مسطَّرًا.
- كُتب النص منقوطًا.
- كان خاليا من تشكيل الخليل، وعلامات أبي الأسود الدؤلي.
- كُتبتْ فيه "مئة" في خاتمة النص "مائة" بالألف مع التثنية؛ إذ جاء فيه: «وقد تم استنساخا في عاشر شوال سنة ثلاث وأربعين ومائتين» على طريقة القدماء مع وجود النقط وليس كما ينقل الناس في سبب كتابتها بالألف، بأن القدماء

كتبوا: "المئة" بالألف حتى لا تلتبس بـ"منه" وذلك لعدم وجود النقط حينها.

- لم تفرد بسملة المقدمة في سطر مستقل، بل كانت ممزوجة مع النص.
- كونُ كاتبها عالمًا ثقةً كبير.



شكل رقم (٢٥) فاتحة النسخة

جاء في قيد فراغها ما نصه: «قال أبو يوسف يعقوب بن السكِّيت: هذا آخر ما وصل إليَّ من تاريخ ملوك العرب الأولية من بني هود وغيرهم، لأبي سعيد عبد الملك بن الباهلي الأصمعي، الذي أقطعه عليه المأمون أراضي أميرية الكرخ الغربية، وقد تم استنساخًا في عاشر شوال سنة ثلاث وأربعين ومئتين، ويتلوه كتابه في "الخيل"».



شكل رقم (٢٦) خاتمة النسخة

فهذا النص يعد أقدم نص وصلنا تاما يحمل هذه السمات العزيزة، وهو أنفس بلا شك من نص (الرسالة) للشافعي التي كتبها الربيع بن سليمان وسُرقت من دار الكتب المصرية.

وحتى أكون منصفًا ولا أُخفي على قارئ الكتاب شيئًا هو على معرفتِهِ حريصٌ، أقول: قد شكَّك بعض الباحثين في نسبة هذه النسخة للأصمعي، وفي كون ناسخها ابن السكيت نفسه، وأول من عُرف تشكيكه في صحة هذا الكتاب هو علامة الجزيرة حمد الجاسر، وحصيلةُ أدلته كما يلي:

- كون كلمة "الأولية" الواردة في مقدمة الكتاب لا تصح أن تصدر من الأصمعي وصفًا للملوك.
- كون كلمة "أميرية" لم تكُ مستخدمة في عصره بل كانت متأخرة عنه، ويستبعد أن تجاوز القرن التاسع الهجري.
- مجيء نصٍّ في الكتاب يدل على تأخّر كاتبه عن عصر الأصمعي؛ إذ جاء فيه: "وسألتُ أبا علي الهجري عمن خرج مع أحمس بن عوف...". والهجري من علماء القرن الرابع الهجري، والأصمعي من علماء القرن الثالث (ت٢١٧هـ)، فكيف الرواية عنه؟!

كانت هذه الأدلة مجمل ما ذكره الشيخ حمد الجاسر ردًّا على الدكتور صلاح الدين المنجد، الذي استشهد بتلك النسخة على كونها من خطوط القرن الثالث الهجري[1].

وقد نشر الكتاب الشيخ محمد حسن آل ياسين، ولم يشكك في نسبة الكتاب إلى الأصمعي ولا كون ناسخه ابن السكّيت، فقال ص (٢٩): «النسخة التي طبع عليها الكتاب محفوظة بمكتبة الإمام الحسن (ع) العامة في الكاظمية، -وهي بدورها- منقولة بطريق التصوير عن النسخة الأصلية المحفوظة بمكتبة باريس الوطنية تحت رقم (٦٧٢٦ كتب

(١) انظر: مجلة العرب (الجزء الأول، السنة الأولى، رجب سنة ١٣٨٦ه – ١٩٦٦م، ص٨٤)، وأقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم، لكوركيس عواد ص (٨١).

عربية) يبلغ مجموع أوراق الكتاب (٥٢) ورقة من الرق (...) والنسخة الأم نفيسة جدا، بل لعلها من النماذج النادرة في العالم كله، فقد كتبت بالخط الكوفي بخط علم من أعلام اللغة المبرَّزين، هو أبو يوسف يعقوب بن السكيت، ولم يثبت ما يوجب الشك في ذلك وقد تم استنساخها في عاشر شوال سنة ٢٤٣هـ، أي بعد وفاة الأصمعي بـ(٢٦ سنة)».

وقد رابني في الكتاب أمران:

الأول: كثرةُ الأخطاء النثرية والعروضية التي صحَّحها محقق الكتاب في النص، ونبَّه عليها في حواشي الكتاب.

والثاني: التفنُّن في تسطير المخطوطة وتنسيقها من قبل الناسخ.

وهذان الأمران لم يتطرَّق إليهما أحدٌ ممن شكَّك في نسبة الكتاب وصحته، والأمر الأول أكبر ما يمكن أن يستند إليه أحدٌ يريد دفْع تلك النسبة إلى الأصمعي، والمسألة تحتاج إلى كبير بحث، لا أريد أن يكون مَحلُّه هنا.

❋

القسم الثاني: التطبيق

توطئة المقالات العشر:

قد يلحظ بعض قارئي هذه المقالات العشر أنني توسَّعتُ في بعضها وأوْجزتُ في بعضها الآخر؛ وما ذلك التوسُّع لنشاط انتابني في أول البحث، ولا الإيجاز لكسل اعترضني في آخره، إنما هو لطبيعة الكتاب وموضوعه، وتعدد نشرته ليس أكثر، ومن هذه الكتب ما اضطرني البحث فيه لكتابة ما جاء في مقالته، ومنها ما لم أجد فيه شيئا سوى ما قيل فيه إلا أن أقول حشوًا، أو أن أنثر فضولًا، وهذا ما أحاول الابتعاد عنه.

وقد حاولتُ أن أجعل لكل مقالة من مقالات البحث ضوءًا مختلفًا عن سابقه، ترتكز المقالة عليه، سمَّيتُه بـ"ضوء المقالة"، وهو موضوع أو محور من محاور البحث الكلية تودُّ المقالة أن تلفت انتباه القارئ إليه، مع ذكر الأشياء المشتركة بينها وبين غيرها، كحديثي عن المنهج وعوامل التصحيح التي ساعدت المحقق على إتمام عمله، وعوائق التحقيق التي استوقفته ولم تكن صارفةً له عن العمل بالكلية، وما وقع فيه المحقق من أنواع التصرف في النص من زيادة أو نقص أو مخالفة لرسمه، أو تقديم وتأخير بدعوى قلب الأوراق.

ومما ينبغي أن ألفت النظر إليه هو أن جميع هذه الكتب المدروسة قد اتفقت في أصل كلي يجمعهم، هو التصحيح بالمصادر، سواء كانت المصادر الناقلة عن المؤلف، أو المصادر التي نقل عنها المؤلف، ومنهم من صحَّح بالمصادر ذات الصلة، ومنهم من صحَّح بشيء من عائلة النص كالمختصر، ومنهم من صحَّح بحواشي النسخة الفريدة، ومنهم من صحح بذوقه وفهمه للنص، إلى غير ذلك مما أنت قارئه في هذه المقالات، فباسم الله نبدأ:

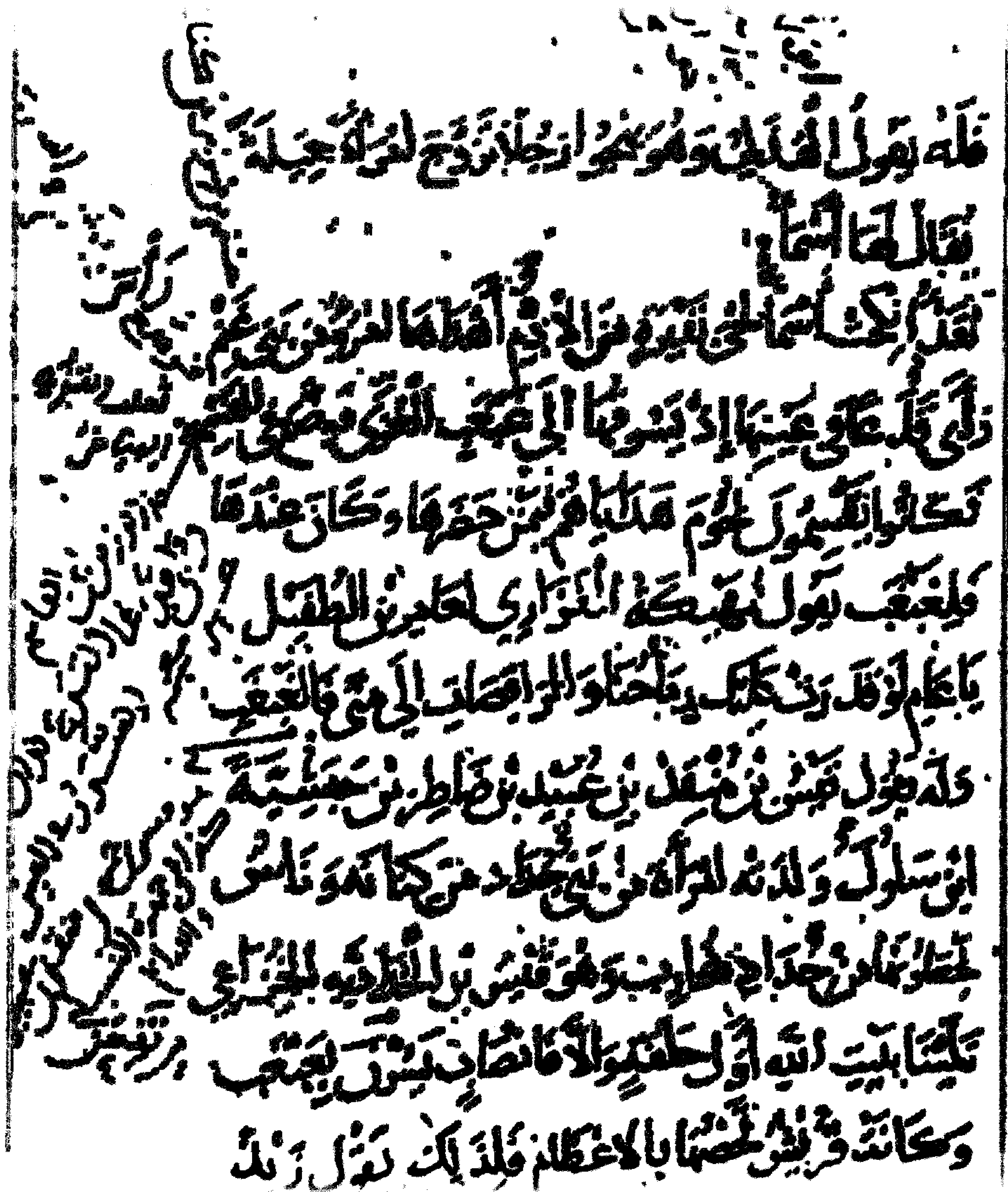
-١-

كتاب الأصنام لابن الكلبي

تحقيق: أحمد زكي باشا

ضوء المقالة: التصحيح بحواشي النسخة الفريدة

كان البدء في سنة ١٩١٤م، حينما حقق العلامة أحمد زكي باشا كتاب الأصنام لابن الكلبي على نسخة فريدة آلتْ إلى مكتبته "الخزانة الزكية" بالبيع الشرعي الصحيح من الشيخ طاهر الجزائري، وصدر كتابه عن دار الكتب المصرية، ولم يختلف منهج التحقيق على النسخة الفريدة كثيرا من بعده، بحيث إننا لو قلنا بأن أحمد زكي باشا هو واضع حجر أساس تحقيق النسخة الفريدة، لم نكن مخطئين.



فله يقول الهذلي وهو يهجو رجلا تزوج امرأة جميلة
يقال لها أسماء
لقد أنكحت أسماء لحي بقيرة من الأدم أهداها امرؤ من بني غنم
رأى قدعا في عينها إذ يسوقها إلى غبغب العزى فوضع في القسم
فكانوا يقسمون لحوم هداياها فيمن حضرها وكان عندها
ولغبغب يقول نهيكة الفزاري لعامر بن الطفيل
يا عام لو قدرت عليك رماحنا والراقصات إلى منى فالغبغب
وله يقول قيس بن منقذ بن عبيد بن ضاطر بن حبشية
ابن سلول ولدته امرأة من بني حداد من كنانة وناس
يجعلونه من حداد من محارب وهو قيس بن الحدادية الخزاعي
تليت بيت الله أول حلفة وإلا فأنصاب يسرن بغبغب
وكانت قريش تخصها بالإعظام فلذلك يقول زيد

شكل رقم (٢٧)

الغاية والمقصد:

تسلِّط هذه الدراسة الضوء -وإن كان خافتًا- على أحد عوامل تصحيح النص الفريد، وهو عامل: التصحيح بحواشي النسخة الخطية، مع عرض حثيث لبقية العوامل التي باشرها المحقق أثناء عملية التصحيح، وبيان منهجه، وتصرفاته في النص المحقق.

أولا: عوامل تصحيح كتاب الأصنام:

من أهم العوامل التي ساعدت المحقق على تصحيح كتاب الأصنام في نظري ستة:

الأول: رد ألفاظ الكتاب وموضوعه إلى أصول الكتب العربية.

والثاني: توفر بعض المصادر الناقلة عن المؤلف.

والثالث: التصحيح بحواشي النسخة الفريدة.

والرابع: فهْم المحقق للنص.

والخامس: جودة الخط.

والسادس: سلامة النص من أحجبة تُعَوِّق قراءته كـ(بياض، كشط، محو...).

ثانيا: منهجه في النص:

أجمل منهج المحقق في صورة عناصر هي كما يلي:

١- اختيار الصواب من بين قراءة النسخة الخطية وقراءة المصادر الناقلة عن المؤلف، مع تعليل سبب الاختيار.

٢- الحرص على إثبات هوامش النسخة الخطية في حواشي التحقيق.

٣- ضبط النص والتأكد من سلامته من دون تخريجه.

٤- النص على الأخطاء والتصحيفات.

٥- عدم التحرج من إضافة كلمة أو فقرة في النص إذا ترجح للمحقق أنها منه.

وفي ذلك يقول المحقق في مقدمة التحقيق ص (٣٦): «أقدمتُ الآن على إظهار هذا الكتاب، بعد أن بالغت في عنايتي بتحقيقه، وجريتُ في طبعه على الطريقة التي كان يتوخاها علماء الإسلام في أيامه الزاهرة من حيث تحقيق الكلمات كلها واحدة واحدة،

والتدقيق في مراجعة الموضوعات موضوعا موضوعا، مع الاحتفاظ الشديد بضبط الألفاظ وتفصيل المطالب، وقد عانيت في ذلك كثيرا من المشقة، وراجعتُ دواوين اللغة ومتون الأدب وأسفار التاريخ وعلقت عليه كثيرا من الحواشي واعتمدتُ في طبعه وتحقيقه على جميع الفصول التي نقلها عنه ياقوت في (معجم البلدان) وعلى جميع ما أورده عنه البغدادي في (خزانته)» .

ثالثا: ضوء المقالة: التصحيح بحواشي النسخة الفريدة:

حرص المحقق أحمد زكي باشا على إثبات كل ما جاء في هوامش النسخة الزكية من تعليقات في حواشي النص المحقق، وهو في ذلك الإثبات بين أمرين:

الأول: إثبات محض؛ ينسخ فيه المحقق ما جاء في هوامش النسخة الفريدة بغرض نفع القارئ ليس أكثر، وعلى سبيل المثال انظر حاشية ص (٩) و(١٨) و(٢٢) و(٢٦).

والثاني: إثبات معلَّل مصوِّب ما جاء فيه على النسخة الخطية.

وأكتفي بالتدليل على ذلك بما يلي:

١- جاء في النص (١٨): و"عبد العُزَّى" بن كعب، من أقدم ما سمَّتْ به العربُ، وكان الذي اتخذ العُزَّى ظالمُ بن أسعد، كانت بوادٍ من نخلة الشآمية، يقال له حُراضٌ.

وفي الحاشية: في المتن: (يقال لها). **وقد اعتمدتُ التصحيح الوارد في هامشه.**

٢- وفي ص (٢٩):

وحيث يُنيخ الأشعَرون رِكابهم   بمُفْضَى السيرِ من إساف ونائل[1]

(١)مكسور. (خلوف).

وفي الحاشية: في نسخة "الخزانة الزكية": "بين ساق" وفوقها كلمة (كذا). **وقد اعتمدت تصحيحا واردًا على الهامش.**

٣- وفي ص (٤٥): لأني لا أسمع بني الحارث تسمَّوْا بها.

وفي الحاشية: في نسخة "الخزانة الزكية": تسموْ بها. وقد **اعتمدت التصحيح الذي على الهامش.**

٤- وفي ص (٤٥): هلم نبني بيتا نُضاهي به الكعبة ونُعظِّمُه حتى نستميل به كثيرا من العرب.

وفي الحاشية: في نسخة الخزانة الزكية: "يشتمل به" **وقد اعتمدت التصحيح الوارد في الهامش.**

رابعًا: تصرُّف المحقق في النص:

وقع المحقق في ثلاثة أنواع من أنواع التصرف في النص الفريد، هي:

- التصرف بالزيادة فيه.
- التصرف بالنقص منه.
- التصرف بمخالفة رسمه.

وقد صرَّح بذلك في مقدمة التحقيق ص (٣٦) إذ يقول: «أما **الزيادات** التي في ياقوت فوضعتها في مواضعها في نفس المتن، وحصرتها كلها بين قوسين مربعين بدون تنبيه في الحواشي، اللهم إلا إذا كانت هذه الزيادات مأخوذة عن البغدادي، فإنني حينئذ ألفتُ نظر القارئ إلى ذلك في الحواشي».

١- التصرف بالزيادة فيه:

تبين لي أن المحقق قد توسَّع في الزيادة على نص الكتاب بعلة وجود تلك الزيادات في المصادر الناقلة عن المؤلف، ولا حاجة لذكر نصوص هذه الزيادات بعدما نص

المحقق على ذلك في مقدمته؛ لذا سأكتفي بالإحالة على مواضع الإضافة في الكتاب. انظر: ص (٩) موضعان، و (١١) و (١٣) و(١٥) موضعان، و(١٧)، و (١٨) ثلاثة مواضع، و (٢١) موضعان، و (٢٢) ثلاثة مواضع، و (٢٤) و (٢٥) موضعان، و (٢٦) و(٢٧) ثلاثة مواضع، و (٢٨) و (٢٩) و (٣٢) و (٣٦) و (٣٧) و (٥٠) و (٥٣) موضعان، (٥٥) و (٥٦) و (٥٨) و (٦٠) و (٦١) ثلاثة مواضع.

- **زيادتا الآلوسي في النص:**

وقد زاد المحقق في النص زيادتين ليستا عند ياقوت والبغدادي، بل أخذهما من كتاب (بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب) للآلوسي، وقد نصصتُ على هذين الموضعين؛ لعدم ذكر المحقق على ذلك في المقدمة.

١- جاء في النص (٣٥): [ومن كان ببلادهم من العرب بتبالة، قال رجل منهم:

لو كنتَ يا ذا الخلـص الموتـورا

مـثلي وكـان شـيخُك المقبـورا

لم تنهَ عـن قتـل العُـداوة[1] زُورا

وكان أبوه قُتل، فأراد الطلب بثأره، فأتى ذا الخَلَصَة، فاستقم[2] عنده بالأزلام فخرج السهم ينهاه عن ذلك، فقال هذه الأبيات: ومن الناس من ينحَلُها امرأ القيس بن حُجر الكندي].

وفي الحاشية: هذه الزيادة كلها عن الآلوسي.

قلتُ: لم يجدد المحقق أي كتاب من كتب الآلوسي أخذ منه هذه الزيادة، وقد وقفتُ عليها في كتابه بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب (٢/ ٢٠٧).

---

(١) لعلها: العداة. (خلوف).

(٢) لعلها: فاستهم. (خلوف).

٢- وفي النص (٣٧): [وكان يُهراق عليه الدماء].

وفي الحاشية: الزيادة عن الآلوسي.

- **المصادر التي أحال عليها المحقق بالزيادة:**

وقد أحال المحقق إلى زيادات أخرى لم تك عند ياقوت والبغدادي، إنما أخذها من غيره، من ذلك:

- **لسان العرب لابن منظور.**

قال في الحاشية ص (٢١): أضفت هذا البيت نقلا عن لسان العرب.

- **ديوان أشعار الهذليين.**

وقال في الحاشية ص (٢٤): هذا البيت نقلته عن نسخة (أشعار الهذليين) للشيخ محمد محمود الشنقيطي.

٢- التصرف بالنقص منه:

وهو قليل، ويعد من سهو النسَّاخ بتكرار الحرف نفسه من غير وجه، من ذلك:

ما جاء في النص (١١): وأظنُّ ذلك **كان لانتقال حِمْير أيام** تُبَّعٍ عن عبادة الأصنام إلى اليهودية.

وفي الحاشية: في الأصل: هكذا: وأظن ذلك **كان** لانتقال حمير **(كان) أيام** إلخ. وقد حذفت "كان" الثانية.

٣- التصرف بمخالفة رسمه:

من الواضح جدا لمن يطالع حواشي الكتاب بأن المحقق لم يلتزم بالأصل الذي نسخ منه في جميع المواطن بل خالفه ورجَّح ما جاء في بعض المصادر أحيانا، يعلل ذلك في كثير من تلك المخالفات، ومن المحتمل لديَّ أن يكون الباعث للمحقق على تلك المخالفة هو تجويد النص، واختيار الأجود له من بين الروايات بغض النظر عن تحقيق تلك الرواية

من عدمه، وقد علَّل المحقق مخالفته للأصل الخطي بالسياق واللغة والأشهر والأجود، وإليك أمثلةً على ذلك:

- **التعليل بالسياق:**

١- جاء في النص (٩): عن ابن عباس أن إسافا ونائلة ... وكان يتعشقها في أرض اليمن فأقبلوا حُجَّاجًا، فدخلا الكعبة، فوجدا غَفْلَةً من الناس وخلوةً في البيت.

وقال في الحاشية: في نسخة (الخزانة الزكية) وفي البغدادي وفي الآلوسي: "من" **وقد اعتمدت رواية ياقوت؛ لأن السياق يقضي بها.**

- **التعليل باللغة:**

٢- وجاء في ص (١٣): هذه الخمسة الأصنام التي كانت يعبُدها قومُ نوح.

وفي الحاشية: في نسخة: "الخزانة الزكية" وفي ياقوت: "يعبد". **وقد اعتمدتُ رواية البغدادي لورود المفعول فيها.**

قلت (يوسف): وحذف عائد الصلة على (التي) جائز لا شيء فيه، وعلى ذلك ما جاء في الأصل صحيح.

- **التعليل بالأشهر:**

٣- وفي ص (٣٤): ففي ذلك يقول زهير بن أبي سلمى:

فـــزلَّ عنهـــا وأوفى رأس مرقبـــة ... كمنصب العتر دمى رأسَه النُّسُكُ

وفي الحاشية: في نسخة "الخزانة الزكية": "فزال... كناصب". وقد كتبت ما هو أصح؛ **لأن البيت معروف مشهور.**

- **التعليل بالتجويد:**

٤- وفي ص (٥٩): وكان أنفًا أحمر في وسط جبلهم.

وفي الحاشية: في نسخة الخزانة الزكية: وكان أنفٌ أحمرُ. على جعل كان تامة، ولكنني **اعتمدتُ رواية ياقوت؛ لأنها أحسن.**

- **مخالفات غير معللة:**

قد يخالف المحقق الأصل الفريد في كثير من رسمه، وفي الوقت نفسه لا يستطيع الوقوف على دليل يقوِّم به كلامه إلا ذوقه وفهمه للنص، من ذلك ما يلي:

٥- جاء في النص ص (١٤): كانت الأوس والخزرج ومن يأخذ بإخْذهم من عرب أهل يثرب وغيرها، فكانوا يحُجُّون فيقفون مع الناس المواقف كلها، ولا يحلقون رؤوسهم. فإذا نفروا أتوه، فحلقوا رؤوسهم عنده وأقاموا عنده لا يرون **لحجّهم تماما** إلا بذلك.

وفي الحاشية: نسخة "الخزانة الزكية": بحجهم عنده تمام. وقد **استصوبتُ رواية ياقوت.**

٦- وفي ص (١٦): واللات بالطائف، وهي أحدث من مناةَ. وكانت صخرةً مربَّعةً.

وفي الحاشية: في نسخة "الخزانة الزكية": وكان. **وقد اعتمدت رواية ياقوت والبغدادي.**

٧- وفي ص (٥٣): (ثم) نضبَ الماءُ وبقيت على الشطِّ.

وفي الحاشية: في نسخة الخزانة الزكية: فلما. **وقد اعتمدت رواية ياقوت.**

*

ـ ٢ـ

كتاب جماع العلم للشافعي
تحقيق: أحمد شاكر
ضوء المقالة: فهم المحقق للمؤلف

ودخل يوم الخامس عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٩هـ، الموافق ليوم ٢٢ مايو ١٩٤٠م، وفيه أتم العلامة المحدث أحمد شاكر تحقيق كتاب جماع العلم للإمام الشافعي عن نسخة خطية فريدة تحتفظ بها دار الكتب المصرية برقم (٧٣٢ فقه شافعي)، وقد سبق أن نُشر الكتاب عن هذه النسخة في مطبعة بولاق سنة ١٣٢٦هـ، وبالتحديد في الجزء السابع من كتاب الأم للإمام الشافعي، وقد اشتكى كلا المحققين من تلك النسخة، فوصفها مصحح بولاق بأنها سقيمة جدا، ووافقه على ذلك أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه.

جِمَاعُ العِلْمِ

للإمام المطلبي
محمد بن إدريس الشافعي
١٥٠ - ٢٠٤

تعليق وتحقيق
أحمد محمد شاكر

مكتبة ابن تيمية
لطباعة ونشر الكتب السلفية

شكل رقم (٢٨)

وقد صرَّح أحمد شاكر بأنه خالف مصحح بولاق في كثير من المواضع، وذلك بما أتيح له من طول بحث ودراسة وتحقيق لكتب الإمام.

وإذا ما أردنا أن ننظر إلى تعامل العلامة أحمد شاكر مع محققي نشرة بولاق، فإننا سنجده متتبعًا لما اعتقده مرجوحًا في نشرة بولاق، ناثرًا ذلك في حواشي نشرته، ولم يك ذلك تتبعًا للأخطاء والعثرات، ولكن المحقق كان له وِجْهةٌ أخرى في ذلك، مُفادها: التصريح بما جاء في الأصل والمطبوعة في حاشية النص؛ لفتح المجال لقارئي النص لترجيح ما يرونه صوابًا، أو لاستصواب الحق منهما.

وفي ذلك يقول الشيخ أحمد شاكر ص (١٠): وحرصتُ على الأمانة العلمية، فأثبتُّ ما في الطبعة الأميرية بالحاشية، رامزًا إليها بحرف (ط) حتى يكون القارئ على بينة مما في النسختين؛ وليرجّح ما شاء منهما، إن بدا له الترجيح.

فَهْم المحقِّق للمؤلِّف:

يتمايز كل محقق عن غيره بما أُوتي من بصيرة وحسن فهم بالنص الذي شرع في تحقيقه، وإني أرى أن العلامة أحمد شاكر قد فُتح له بابُ فهمٍ كبير في تحقيق نصوص الإمام الشافعي، فمن يُطالع الحواشي التي نثرها في تحقيقاته للإمام يلحظ ذلك جليا من دون أدنى شك، وثمة حواشٍ تدل على ذلك جاءت في أثناء كتاب جماع العلم للإمام، أذكر لك الآن أهمها:

- **أبو العباس الأصم راوية الربيع بن سليمان:**

١- جاء في النص (١١): أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي.

وفي الحاشية: الراجح عندي أن الذي يقول (أخبرنا الربيع) هو أبو العباس الأصم.

- **الشافعي يقرأ بقراءة ابن كثير:**

٢- وفي ص (١٣): والقُرَانُ نزل بلسان مَنْ أنت منه.

وفي الحاشية: القران. بفتح الراء بعدها ألف، بدون همزة، وكذلك أثبتها دائما في كتب الشافعي، لأنها لغته وقراءته، إذ قرأ بقراءة ابن كثير.

- **الشافعي كثيرا ما يحذف حرف العطف:**

٣- وفي ص (٢١): ﴿**ما آتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾[الحشر: ٧].

وفي الحاشية: التلاوة (وما آتاكم) ولكن الشافعي كثيرا ما يحذف حرف العطف، ويأتي بموضع الاستدلال فقط... وقد كتبت الواو في ط.

قلتُ: وما فعله المحدث أحمد شاكر حقٌّ في رسمه صحيح، وعليه يتلو أو يستشهد الكبار من العلماء في الاحتجاج بالكتاب، فيقرأون ما بعد حرف الواو من الآيات، أما صنيع مصحح نشرة بولاق فقد ضِيع فيه مقصدُ مؤلفه.

- **كتابُ الشافعي رسالتُه:**

٤- وفي ص (٢٥): وذكرتُ له أشياء مما كتبتُ في (كتابي).

وفي الحاشية: يريد بكتابه (كتاب الرسالة) الذي شرحناه وحققناه، والشافعي إنما يسميه (الكتاب)، وأما لفظ (الرسالة) فإنه اسم أطلق عليه في عصره وبعد عصره، حتى اشتهر به وصار كالعلم له، لأنه أرسله حين ألَّفه أولا إلى عبد الرحمن بن مهدي.

- **الشافعي يقول (قال) ويريد (قلتُ):**

٥- وفي ص (٥٥): قال: فما تقول في المسح على الخفين؟

وفي الحاشية: (قال) يعني الشافعي نفسه. وهو كثيرا ما يضع (قال) موضع (قلت).

- **الشافعي يحذف (قلتُ) ويريدُها:**

٦- وفي ص (٥٥): وكذلك تقول في كل شيء؟

وفي الحاشية: هذا سؤال آخر من قول الشافعي، بحذف (قلت) من أوله. وقد زيدت في (ط).

- **الشافعي يكثر من حذف (أن) المصدرية:**

٧- وفي ص (١١١): ثم وجدتُه في هذه الحال إذا أصاب النساء قبل يَحْلِلْنَ له نحَر بدنة.

وفي الحاشية: بحذف (أن) المصدرية وهو جائز، والشافعي يكثر من ذلك.

- **الشافعي يستعمل (إذا) الظرفية من دون شرط:**

٨- وفي ص (١١٥): يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان بمواضع القُذْرة فقد كانت له خواصّ.

وفي الحاشية: في ط (إذ كان)، والشافعي يستعمل (إذا) متجردة للظرفية غير متضمنة معنى الشرط.

- **الشافعي يحذف همزة الاستفهام ويريدها:**

٩- وفي ص (٥٧): رأيتَ حين صرتَ إلى أن دخلتَ فيما عبتَ من التفرقِ؟!

وفي الحاشية: جملة استفهامية إنكارية، بحذف همزة الاستفهام، كأن الشافعي يقول له: أرأيت عاقبة قولك حين صرت إلى أن دخلت فيما عبت فيه من التفرق؟! ومصحح (ط) لم يدرك المعنى تماما فغير أول الجملة، وجعلها (رأيتك حينئذ صرت) وهو تصرف غير جيد، أخرج به الكلام عن موضعه وعن قوته.

- **تجويد النص ثانيا:**

تقدَّم القول في القسم الأول من الكتاب بأن بعض المحققين يذمون محاولة تجويد النص، ويعدون ذلك تجنِّيا على حرمته، زاعمين أن ذلك ليس من وظيفة المحقق، إنما المحقق عليه أن يؤدي النص كما كتبه مؤلفه، وذلك صحيح، ولكن محاولة التجويد قد تصلح في بعض المواطن وقد لا تصلح، وصلاحها يكون مع أمثال الشافعي، ومن كان من طبقته؛ إذ الهبوط بلغة الإمام في بعض المواضع أمرٌ – في ظني- لا يصح، فمن ثَمَّ يلجأ كبار المحققين إلى تجويد نصوص تلك الطبقة، ومحاولة إزالة ركيك القول ولحنه من كلامهم، ونسبة ما وقع من ذلك إلى النسَّاخ = منهج صحيح، يتَّجه مع كبار الأئمة في

القرون المبكرة، أما مع غيرهم ومن دُوْنهم، فلا، ونقول -والحالة هكذا-: ليس من مهامِّنا تجويد النص وتحسينه.

والآن إليك موضعين مما نثره العلامة أحمد شاكر في حواشي الكتاب يدلان على ما أريده قوله:

١- جاء في النص (١٦): قلتُ: فقد رددتها؛ إذْ كنتَ تدين بها تقول!

وفي الحاشية: ط: (إن كنت) **وما أثبتنا أصح وأجود.**

٢-وفي ص (١٧): وأطيب لنفسِ مَنْ رجَع مِن قولِه لقولك.

وفي الحاشية: ط: رجع عن قوله. **وما أثبتنا جيد صحيح.**

التمسُّك بها جاء في الأصل ومحاولة توجيهه:

يرى بعض المحققين رؤية مُفادها: أن الأولى بمحقق النسخة الفريدة أن ينظر في الأصل الذي ينسخ عنه، فإن كان ما جاء فيه يمكن توجيهه، تركه كما هو وإلا أقامه، وتلك الإقامة تكون بعدة أمور:

- إقامته بالحذف منه.
- إقامته بالزيادة عليه.
- إقامته بمخالفة رسمه.



شكل رقم (٢٩)

وبعض هذه الصور الثلاث أو جُلُّها يمارسها بعض المحققين الذين شرعوا في تحقيق كتاب على نسخة فريدة أثناء التحقيق، وسواء أكان مؤلف هذا الكتاب بدا في خاطره ذلك التوجيه أثناء كتابة كتابه أو لا؟!

ولكن كثيرا من المحققين إن وجَدوا مخرجًا يستطيعون فيه إقامة الكلام، سلكوه، ونسب ذلك لمؤلف الكتاب.

وكما يقول المحققون في نسبة الكتاب إلى مؤلفه في مقدمات كتبهم، ينبغي أن يقولوا في نسبة ذلك التوجيه الذي وجدوه في اللغة أو أي سبيل آخر إلى مصنف الكتاب.

أي على المحقق أن يقيم الدليل أولا على ذلك التوجيه الذي يريد نسبته إلى مؤلف ما، قبل إقامة النص المشكل عليه.

وقد تأملتُ في بعض الكتب التي حُققت ونشرت أكثر من مرة على نسخة فريدة فرأيت أن حال هؤلاء المحققين معها على أمرين:

- محقق يخالف الأصل بدعوى جهل الناسخ، أو سهوه أو تصحيفه أو تحريفه.
- ومحقق آخر يأتي فيوجِّه رسم الناسخ ويصوِّبه، بمخرج لغوي بعُد أو قرُب، أو بمخرج مذهبي، أو ما أتيح له من مخارج، وسواء أكان المؤلف ممن يقول بهذا القول أو لا؟! كما تقدم. وسوف أسرد لك الآن أمثلة توضِّح ما أريد قوله.

محاولة توجيه الأصل للمحقق اللاحق:

هذه مواضع تصرَّف فيها مصحح مطبعة بولاق لكتاب جماع العلم للشافعي، فجاء المحقق أحمد شاكر في تحقيقه لهذا الكتاب، فصوَّب ما جاء في الأصل، ودافع عن رسم ناسخه، سواء أكان الشافعي ممن يقولون بهذا التوجيه أو لا؟ وتلك مسألة أخرى تحتاج إلى تحرير أكثر، وهذا مقام آخر لا يريد التطرق إليه:

١- جاء في النص (١٦): فقلت له: مَن علِم اللسانَ الذي به كتاب الله وأحكام الله، دلَّه علمُه بهما على قبول أخبار الصادقين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والفَرْق بين ما دلَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينَه من أحكام الله.

وفي الحاشية: (والفرق) عطف على (قبول). يعني دله على قبول الروايات الصحيحة وعلى الفرق بين ما دلت الأحاديث على الفرق بينه من أحكام القران. **وقد ظن مصحح (ط) أن في الكلام هنا سقطا وتحريفا لم يهتد إليه. والكلام تام صحيح.**

٢- وفي ص (٢٠): ولو كان بعضُ ما قال أصحابُنا: أن الله أمر بالتسليم لحُكم رسول الله..

وفي الحاشية: في ط: (ولو كان كما قال بعض أصحابنا) والذي أثبتنا **عن المخطوط هو الصواب.**

٣- وفي ص (٢٢): قال: وقلتُ له أيضا: يلزمُك في ناسخ القران ومنسوخه.

وفي الحاشية: أي يلزمك هذا، وقد **زيدت كلمة (هذا) في ط، وحذفها على إرادتها جائز.**

٤- وفي ص (٣٦): وجعل مسجدَ الحرامِ حيث وضَعه من أرضه.

وفي الحاشية: ط (المسجد الحرام) **وما هنا صحيح**؛ لأنه من إضافة الموصوف إلى صفته، وهو جائز مطلقا عند الكوفيين، ويتأوَّل عند غيرهم. انظر: الصبان على الأشموني (٣/ ١٣٨-١٤٠) والإنصاف لابن الأنباري ص (١٨١).

٥- وفي ص (٦٠): قلتُ: ليس من بلدٍ إلا وفيه من أهله الذين هم بمثل صفتِهِ يَدْفَعُونه عن الفقه، وتَنْسِبُه إلى الجهل.

وفي الحاشية: ط (وينسبونه) **وما في الأصل صحيح**، بمعنى: وتنسبه الجماعة التي تدفعه عن الفقه.

٦- وفي ص (٧٠): قلتُ به: فلعلَّ القياسَ لا يَحُلُّ عندهم محلَّه عندك؟

وفي الحاشية: ط (يحل) بحذف (لا) **وهي ثابتة في المخطوطة**، وحذفها خطأ.

٧- وفي ص (٥٥): قلتُ: كيف ترجُمُه؟ وممَّن نصَّ بعضُ الناس علماءُ أن لا رجمَ على زانٍ.

وفي الحاشية: الكلام واضح صحيح في المخطوط، وقد غيره مصحح ط فجعله: (وقد نص بعض الناس العلماء قال لا رجم على زان). والمعنى صحيح أيضا، **ولكن لا داعي لتغيير ما في الأصل.**

٨- وفي ص (١٣): والقُرانُ نزَل بلسان من أنت منه.

وفي الحاشية: ط: (من أنت منهم) **وما هنا صحيح**، لجواز إعادة الضمير على الموصول باعتبار لفظه.

٩- وفي ص (٧٦): إذا وجدتُ هؤلاء النفَر، للأربعة الذين جعلتَهم مثالا، يروون فتتَّفق روايتهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرَّم شيئا أو أحلَّ.

وفي الحاشية: ط زيادة (شيئا) **ولا ضرورة لزيادتها.**

١٠- وفي ص (٧٨): فقلتُ: أفتحْكُم فيها ثبتَ من صحة الرواية؟

وفي الحاشية: يريد الشافعي أن يسأله عن قوله في أسانيد صحيحة ثابتة: هل يحكم بصحتها؟ وفي ط: (أتتحكم فيها تثبت) **وهو خطأ مخالف للأصل.**

١١- وفي ص (٢٩): والخطأُ ومذهبُ الضلال في هذين المذهبين واضحٌ لست أقول بواحد منهما.

وفي الحاشية: ط. (وأخطأ قال ومذهب الضلال) إلخ. فجعل فيها كلمة (وأخطأ) من تمام الفقرة السابقة وزيدت كلمة (قال)... **وكل هذا خلاف للمخطوط.**

١٢- وفي ص (٣٣): فأبِنْ مِنْ هذا -إن قدرْتَ- ما تقومُ لك به الحجةُ، وإلا كان قولُك بما لا حجةَ لك مردودًا عليك؟

وفي الحاشية: ط (لك فيه) وكلمة (فيه) **ليست في المخطوط.**

١٣- وفي ص (٨٧): لو قالوا لك: مما قلنا به مجتمعين ومفترقين ما قَبِلْنا الخبرَ فيه، **والذي** ثبتَ مثلُه عندنا عن مَّن قبلنا.

وفي الحاشية: ط (الذي) بدون الواو، **وهي ثابتة في المخطوطة**، وحذفها خطأ؛ لأنه يريد أن من الذي قالوا به ما قبلوا فيه الخبر، ومنه ما ثبت مثله عندهم عن من قبلهم.

١٤- وفي ص (٨٨): أرأيتَ لو قال لك قائلٌ: أَتْبَعُهم في تثبيت أخبار الصادقين.

وفي الحاشية: ط (أنا أتبعهم). **وكلمة (أنا) ليست في المخطوط.**

١٥- وفي ص (٩٠): فقلتُ: إذا قلتَ (لا) فيما عليهم الدلالة فيه.

وفي الحاشية: ط (تمكن) بدل (عليهم) **وهو مخالف للأصل.**

١٦- وفي ص (٩١): قلتُ: فقبلوا منه القسْمَ، ولم يُعارضوه في الجَدِّ حياتَه؟

وفي الحاشية: ط (في حياته) وحرف (في) **ليس في الأصل.**

١٧- وفي ص (٢٣): وقد صرتُ إلى: قبولُ الخبر لازم للمسلمين.

وفي الحاشية: (قبول الخبر) إلخ جملة محكية، يعني أنه أخذ بهذه القاعدة، وفي ط: (إلى أن قبول الخبر) **وزيادة (أن) لا ضرورة لها**، على ما فسرنا؛ لأن الشافعي صنع في الرسالة نحو ما صنع هنا.

١٨- وفي ص (٤٨): وعلمُ الخاصة علمُ السابقين والتابعين من بعدهم.

وفي الحاشية: ط (علم تجد السابقين) **وزيادة كلمة (تجد) لا ضرورة لها لصحة الكلام** بدونها.

١٩- وفي ص (٧١): فروى ابن المسيَّب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا وأخذ به.

وفي الحاشية: هنا في ط زيادة: (وله فيه مخالفون من الأمة) **وليست في المخطوطة.**

٢٠- وفي ص (٩١): قال: فجاء عمرُ ففصَّل الناس في القَسْم.

وفي الحاشية: (ففصل) بالصاد المهملة، وفي ط بالمعجمة. **وما في الأصل صحيح جيد.**

٢١- وفي ص (١٢٠): وبيَّن رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى ما أراد الله تعالى، من عدَد الصلاة ومواقيتها وعدد ركوعها وسجودها، وسُنَنَ الحج.

وفي الحاشية: ط (وبين الحج) **وما أثبتنا صحيح، وهو الموافق للمخطوطة.**

٢٢- وفي ص (١٢٣): المسحُ كما وصفنا من الاستدلال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفي الحاشية: ط (المسح على الخفين) والزيادة **ليست في المخطوط.**

٢٣- وفي ص (١٢٣): كما كان جميع ما سنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفي الحاشية: ط (بين) بدل (سن) وما في **المخطوط صحيح.**

٢٤- وفي ص (٩٧): قال: فاذكر الفرق بين حكمِ الاختلاف؟

وفي الحاشية: ط (حكمي). **وما في الأصل صحيح**، لإرادة المصدر، الذي هو جنس.

٢٥- وفي ص (١٠٠): قال: يسَع الذي يخافُ به النشوزَ العِظَة والهِجْرة.

وفي الحاشية: في ط (والهجر) **وهو مخالف للمخطوط.**

٢٦- وفي ص (١١٥): وذلك مِثْلُ أن الله عز وجل إذا أحل له من عَدِد النساء ما شاء.

وفي الحاشية: كلمة (إذا) لم تذكر في (ط) **وهي ثابتة في المخطوط**، وهي هنا للظرفية.

*

وبعد هذا السرد الذي طال فيه توجيه المحقق أحمد شاكر ما جاء في الأصل المنسوخ عنه وتصويبه، وتخطئة نشرة بولاق، هل التزم المحقق بما جاء في الأصل نفسه؟

الجواب: لا! بل أضاف في النص زيادات بدعوى استقامة الكلام، أو السقط من النص نفسه، وأيًّا كان ذلك التصرف صوابًا أو خطأ؟ فذلك أمر لا أريد التطرق إليه بمثل ما تقدم، إنما أريد هاهنا أن ألفت انتباه القارئ إلى شيء عابه العلامة أحمد شاكر على مصححي نشرة بولاق، قد وقع هو فيه، وإليك البيان:

أولا: زيادات زادها المحقق أحمد شاكر في النص:

١- جاء في النص ص (٢٨): وقال غيرُه: ما كان فيه قُرَانٌ يُقْبَل فيه الخبرُ! فقال بقريب من قوله فيما ليس فيه قُرانٌ. فدخل عليه ما دخل على [الأول] أو قريب منه.

وفي الحاشية: كلمة "الأول" ليست في النسخ، **وزدناها لوجوب ذكرها في الكلام**؛ لأن حذفها يجعل الكلام "فدخل عليه ما دخل عليَّ" فيكون المناظر للشافعي ممن يذهب إلى أن لا يقبل خبرا. وهو قد استنكر هذا الرأي في الفقرة السابقة بقوله: "أفضى به عظيم إلى عظيم من الأمر" وسيتبرأ من القولين معا في قوله بعد: "لست أقول بواحد منهما".

٢- وفي ص (٧٢-٧٣): فقلتُ له: فهؤلاء جعلتَهم أئمةً في الدين، وزعمتَ أنَّ ما وُجد [من] فِعْلهم مُجْمِعًا لزم العامةَ الأخذُ به.

وفي الحاشية: ط (أن ما وجد عنهم مجمعا عليه) **وما أثبتنا هو الذي في الأصل**، ولكن زدنا فيه حرف (من) **لظهور أنه ساقط من الناسخ**، وبذلك يكون الكلام واضحا صحيحا لا حاجة إلى التصرف فيه.

٣- وفي ص (٧٧): قال: وقلت له: لا يكون تواتر الأخبار عندك عن أربعة في بلد، ولا إن قبِل عنهم أهلُ بلد، حتى يكون المدني يروي عن المدني، والمكي يروي عن المكي، والبصري [يروي عن البصري] والكوفي يروي عن الكوفي.

وفي الحاشية: **الزيادة زدناها** تماما لمناسبة السياق.

٤- وفي ص (٩٨): فإن قلت الكعبةُ: [فهي] وإن كانتْ ظاهرية في موضعها، فهي مغيَّبةٌ عن مَّن نأى عنها.

وفي الحاشية: ط "قال الكعبة وإن كانت" إلخ. **وهو خطأ ومخالف للأصل**، فإن هذا إلزام من الشافعي لمناظره، إن وافقه -وهو لا بد موافقه- على أن الفرض الكعبة في استقبال القبلة. **وكلمة "فهي" لم تذكر في المخطوط، وزيادتها ضرورية لتصحيح الكلام.**

٥- وفي ص (٩٤): [قال]: فإن قلتُ: قالوا بما لا يسَعُهم.

وفي الحاشية: كلمة (قال) **زدناها** لفصل كلام الشافعي عن كلام مناظره. **وهي محذوفة في النسختين.**

٦- وفي ص (١٠١): عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص [عن عمرو بن العاص] أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم...

وفي الحاشية: **الزيادة لم تذكر في المخطوط**، وهي ثابتة في إسناد الحديث، وقد زيدت في (ط).

٧- وفي ص (٦٥): فقيل له: فإن لم يجمعوا لك على واحد منهم أنه في غاية فكيف جعلتَه عالما؟

وفي الحاشية: حرف (لم) سقط من النسختين، **وزيادته ضرورية لصحة الكلام.**

٨- وفي ص (٦٢): ورأيت المغيرةَ وابن [أبي] حازم.

وفي الحاشية: في النسختين (وابن حازم) **وهو خطأ**، وهو عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار المدني الفقيه، ولم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه، ولد سنة ١٠٧هـ وتوفي أول صفر سنة ١٨٥هـ.

٩- وفي ص (١١٩): عن عمرو بن [أبي] عمرو.

وفي الحاشية: في النسختين (عمرو بن عمرو) وهو خطأ، وهو عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن حنطب، تابعي صغير، روى عن أنس من الصحابة، وعن كثير من التابعين، وهو مدني ثقة، مات سنة ١٤٤.

ثانيا: مخالفته للمطبوعة والمخطوط معا:

١٠- جاء في النص ص (٦٣): ورأيت المكيين يذهبون إلى تقديم عطاء في العلم على التابعين، وفي بعض العراقيين مَنْ يذهبون إلى تقديم إبراهيم النخعي.

وفي الحاشية: في المخطوطة (وفي بعض المانيين يذهبون) **وهو خطأ لا معنى له،** فصحح في ط هكذا: (وفي بعض المباينين يذهبون) وهو غير مفهوم، ولعل ما صححناه إليه أقرب إلى الصواب.

١١- وفي ص (٨١): قال: فإن قلتُ: لا أقبلُ عن واحدٍ نثبتُ عليه خبرًا إلا من أربعة وجوه متفرقة.

وفي الحاشية: كلمة (قال) لم تذكر في (ط) وكلمة (فإن) لم تذكر في المخطوطة، **وإثباتها ضروري لتصحيح الكلام**. وفي ط: من واحد. وما في الأصل أجود وأصح.

١٢- وفي ص (٨٢): قال: وقلتُ له: من قال أقبلُ من أربعة دون ثلاثة؟

وفي الحاشية: في النسختين: (أقل) **وهو خطأ واضح.**

١٣- وفي ص (٨٢): قلتُ: أفتَحُدُّ مَنْ يُقْبلُ منه؟

وفي الحاشية: في النسختين (أفتجد) **وهو خطأ.**

١٤- وفي ص (٨٦): قال: ما لم أستدركه بخبر العامة نظرتُ إلى إجماع أهل العلم اليوم: فإذا وجدتهم ما أجمعوا عليه استدللتُ على أن اختلافهم عن اختلافِ مَنْ مضى قبلهم.

وفي الحاشية: في النسختين (بخلاف العامة) وهو **خطأ ظاهر**.

١٥- وفي ص (٩٢): قال: لئن قلتُ: العملُ الأول يلزمهم: **فإنه ينبغي** للعمل الثاني والثالث أن يكون مثله لا يخالفه.

وفي الحاشية: **في الأصل**: (أنهم ينبغي) **وهو خطأ**، فصححناه إلى (فإنه). وفي ط (كان ينبغي).

١٦- وفي ص (٩٥): قلتُ: قالوا: قد فعلنا **فرأيتُ** القياسَ بما قلتُ ورأى هذا القياسَ بما قال؟!

وفي الحاشية: **في النسختين (أفرأيت) وهو خطأ**، فإن الاستفهام هنا لا معنى له، بل المراد: أن المختلفين قاسوا، فرأى كل واحد منهم أن القياس ينتج ما ذهب إليه من رأيه، فالشافعي يحكي هذا عن لسانهم.

شيء من النقد:

أختم مقالتي عن العلامة أحمد شاكر بشيء من النقد؛ فأقول: قد جاء في النص ص (١٠٧): قال الربيع: وللشافعي قولٌ آخرُ:... إلى آخره.

ثم ذكر فقرة قدر نصف صفحة، وقال في الحاشية: هذه الفقرة زيادة من الربيع على الكتاب، كما هو ظاهر واضح.

قلت: وفي هذه الصورة التي تيقَّن فيها المحقق بأنها ليست من كلام المؤلف، كان ينبغي عليه أن يضع تلك الفقرة في الحاشية لا في النص المحقق؛ لأنها ليست من نص الكتاب. والحمد لله رب العالمين.

*

-٣-

كتاب المكافأة لابن الداية
ضوء المقالة: إضافات المحققين على النص الفريد

قصة نشر المكافأة:

وفي السنة نفسها، وبالتحديد في شهر رمضان المعظَّم سنة ١٣٥٩هـ، الموافق لشهر أكتوبر من سنة ١٩٤٠م، حقق أخوه الأستاذ الكبير محمود محمد شاكر كتاب (المكافأة وحسن العُقْبى) لأحمد بن يوسف الكاتب، الشهير بابن الداية (٣٤٠هـ)، ونشر طبعته الأولى في مطبعة الاستقامة بالقاهرة (١٧٩ صفحة)، ولم يذكر الشيخ عليه الرحمة الأصل الذي عليه حقق هذا الكتاب.

وبعد نشر هذا السفر الجليل بعام واحد وشهرين تحديدًا، قرَّرت وزارة المعارف الكتابَ؛ ليكون ضمن الكتب المدرسية التي تدرس في مرحلة الثانوية، ونُشر الكتاب للمرة الثانية في مصر بمطبعة الأميرية ببولاق في يوم ٢٤ ذي الحجة من سنة ١٣٥٩ (٢٢ من يناير سنة ١٩٤١). كما جاء في خاتمة النشرة.

ابن الداية
احمد بن يوسف الكاتب
- ٣٤٠ هـ

كتاب المكافأة
وحسن العقبى

....

حققه، وشرحه، وصححه
محمود محمد شاكر

شكل رقم (٣٠)

المقصد والغاية:

تحاول هذه الدراسة التأصيل للزيادات التي يضيفها محققو النسخة الفريدة على النص المحقق وتوصيف حالهم وتعاملهم معها، والخُلوص بنتيجة ذُكرت في خمسة وجوه، تم تطبيقها على كتاب المكافأة لابن الداية.

ضوء المقالة: إضافات المحقِّقين على النص الفريد:

لم يخل حال المحققين وتعاملهم في الزيادة على النص الفريد من خمسة وجوه هي:

الوجه الأول: الاتفاق على افتقار النص إلى زيادة تزاد عليه، مع اتفاقهم أيضا على لفظ تلك الزيادة، وهذا الوجه أعلى الوجوه قبولًا وتصديقًا، إذ يعد شيئا شبيها بالتواتر عند المحدثين، وكلما اتفق ذوو البصائر في ذلك الشأن على الحرف المقدَّر زال الشك واستقرَّ اليقين.

الوجه الثاني: الاتفاق على أن النص بحاجة إلى إضافة كلمة أو أكثر؛ ليستقيم الكلام وينتظم، ولكنهم مختلفون في تحديد لفظ الكلمة التي يحتاج النص إليها، وقد يثبت أحدهم الكلمة في النص، ويثبت محقق آخر ضدها فيه أيضا، والخلاف مع هؤلاء شديد شائك، يحتاج إلى حكَم بصير بأوجه الكَلِم؛ ليفصل بينهم.

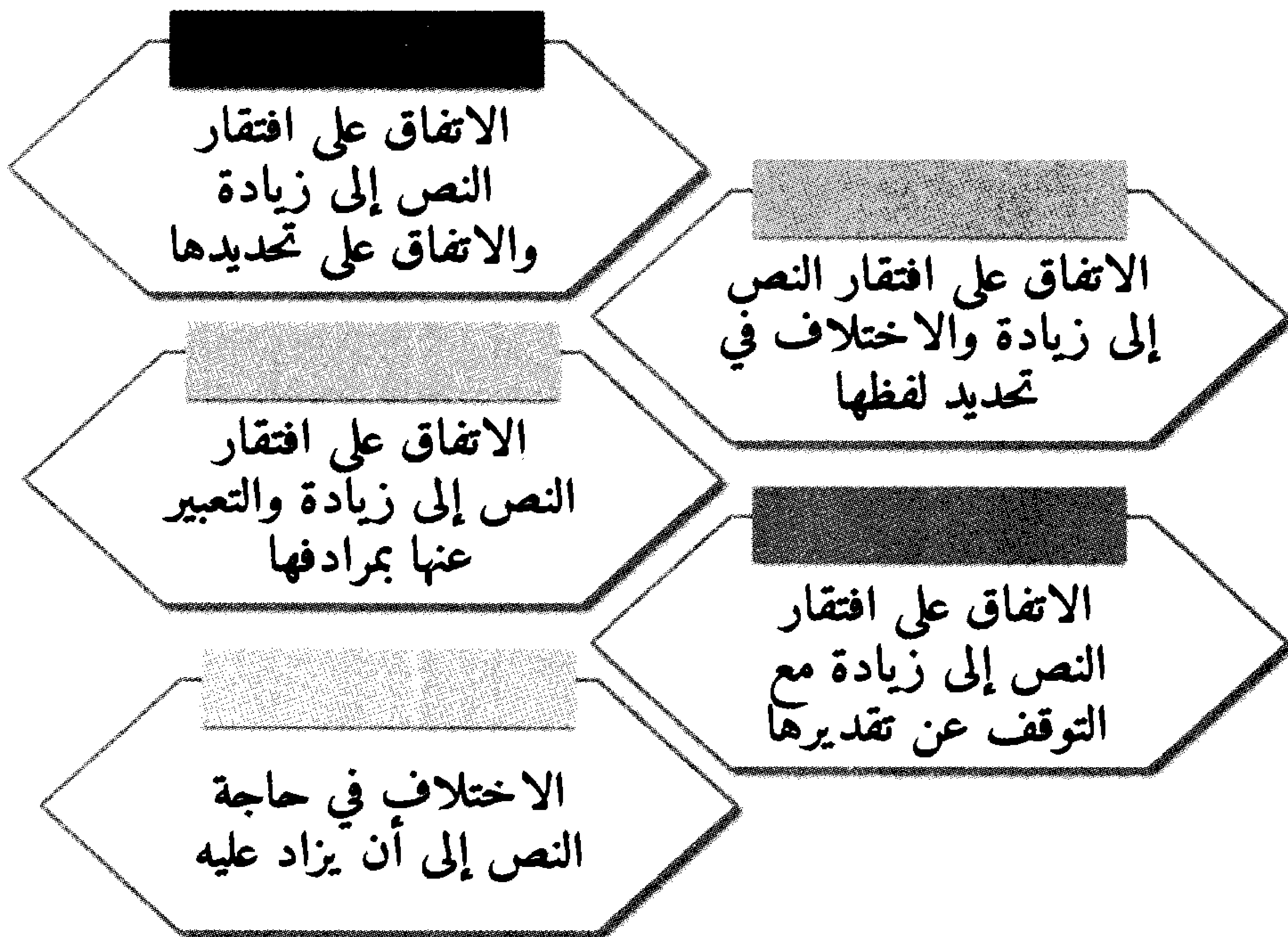
والوجه الثالث: الاتفاق على أن النص بحاجة إلى إضافة كلمة أو أكثر، ولكنهم يعبرون عن المزاد بمرادفه في الدلالة، كأن يقول أحدهم: ثُلَّة، ويقول آخر: فئام. أو ما رادف كلمة (الجَماعة)، والخَطْبُ –والحالة هكذا– هيِّنٌ لمن تأمله، وهو شبيه برواية ألفاظ الحديث بالمعنى، فما على هؤلاء من سبيل.

والوجه الرابع: الاتفاق على افتقار النص إلى زيادة؛ ليستقيم الكلام ويتَّضح، مع التوقُّف في تقدير تلك الزيادة، وهم في ذلك غير مُجمِعِين على ذلك الأمر، فتجد أحدُهم

يتجاسر على التقدير فيذكر من كيسه ما بدا له، وآخرون يؤخِّرون ذلك الأمر لحين ظهور نسخة تُؤاخي النسخة الفريدةَ.

والوجه الخامس: الاختلاف في حاجة النص وافتقاره إلى زيادة تزاد عليه، ففريق لا يرى ضرورة في إضافة مثل هذه الزيادة التي أُضيفتْ في النص المحقق، وبعضهم يرى ضرورتها لأسباب ارْتأتْ لهم، ومن الفريق الأول الذي لا يرى الإضافة مَن يحاول أن يلتمس أي شيء في اللغة، فيه دليل استقامة النص من دون الإضافة عليه، فيذكره، مُغِضًّا طرفَه عن كونِ المؤلف ممن يرى هذا الوجه الذي التمسه هذا الملتمِس أم لا؟

والخلاف مع هؤلاء من أعسر الخلافات التي يمكن أن يُفصل فيها في قضايا أصول التحقيق؛ وذلك لشبهة استحضار اللغة التي تجوِّز ضرورة الحذف أو ضرورة الإثبات، ويحتاج الفاصل في هذا الأمر إلى طُول بحثٍ وتقصًّي في دراسة لوازم المؤلف وبصمته الكلامية، ومع هذا كلّه، قد يستطيع الحاكم أن يزيل الشبهة المستحضَرة من قبل المانع وقد لا يستطيع، لذا كان الخلاف مع أصحاب هذا الوجه أعسر الوجوه المذكورة.



شكل رقم (٣١)

تطبيق تلك الوجوه الخمس على كتاب المكافأة :

الوجه الأول:

أثبت هنا المواضع التي اتفق فيها المحققون على حاجة النص في أن يزاد عليه كلمة أو أكثر، مع اتفاقهم أيضا في الزائد المقدَّر في النص، فكان الاتفاق -والحالة هكذا- في موضعين:

الأول: اتفاقهم على افتقار النص إلى زيادة.

والثاني: اتفاقهم على تحديد لفظ تلك الزيادة وتقديرها.

ولا أريد في ذكري هذا، أن أثبت أن المتأخِّر قد سطا على المتقدّم في هذا التقدير من دون ذكر له، مع أن هذا قد يكون واردا، لا يدفعه دافعٌ إلا إحسانَ الظن بالناس، واستظهارَ دليلٍ قطعيٍّ قائمٍ بنفسه في مثل هذه الدعوات، والله تعالى أعلم بمكنونات نفوس عباده.

مواضع الاتفاق في الزيادة المقدَّرة:

١- في نشرة شاكر ص (٣١): فلما حصلَتْ لي أعطيتني دنانيرَ من عندك وقلت لي: هذا أرْشُ ما لحقك في الثياب، وأمرتَ أن يُكْتَري [لي] إلى تنِّيس.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة. ص (٥٢).

٢- وفي نشرته ص (٣٣): فباكرني فظٌّ من الجُنْد لم أملكْ نفسي معه حتى صار [بي] إلى دار نجاح.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة. ص (٥٧).

٣- وفي نشرته ص (٣٤): فبعث إليَّ غلامًا له [يقول]: بحياتي استتمَّ أكلَك.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة. ص (٥٨).

٤- وفي نشرته ص (٤٣): وورد على النصراني مستحِثٌّ بحَمْل مال وجب عليه، [وسأله] النصراني عن خبر الناس بالفُسْطاط.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة. ص (٦٩).

٥- وفي نشرته ص (٥٦): فأمر بفتح أحد الصندوقين، وأدخل خادمٌ [يدَه]، فوقع دفترُ جراياته على الأشراف وغيرهم.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة ص (٨٨).

٦- وفي نشرته ص (٦٣): وسُعي إليه بالرشيد، وقيل له: إنه [عاملٌ] على أن يغتالَك.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة. ص (٩٩).

٧- وفي نشرته ص (٦٤): فقال لي: سلِّم على أمير المؤمنين. فسلمتُ، فقال: وعليك [السلام] يا يعقوب، ادخل وحدَك.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة. ص (١٠١).

٨- وفي نشرته ص (٧٠): فحملته الاستنامةُ إليه لما رآه به على تصديقه، ولجِج في البريَّة بجميع جيشه، وقد كان واطأ [الوزيرُ] الملكَ على تكمين جمعٍ له آخر في البرية.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة. ص (١٠٩).

٩- وفي نشرته ص (٧٢-٧٣): وكنتُ قد ربَّيتُ وفرةً فلم يُطلق [لي] تنظيفَها.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة ص (١١٢).

١٠- وفي نشرته ص (٩٠): وحدثني سهل بن شُنَيْف، قال: رجعتُ [مرَّةً] مع أحمد بن محمد بن مدبر إلى داره.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة ص (١٣٩).

١١- وفي نشرته ص (٩١): فانقطع [إلى] ابن المدبر.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة ص (١٤٠).

١٢- وفي نشرته ص (٩٥): وحدثني يوسف بن إبراهيم [والدي] قال: حدثني إبراهيم بن المهدي...

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة ص (١٤٥).

١٣- وفي نشرته ص (٩٦): لقد ساءتْني وفاةُ ابن عمي وما دبَّرتُ المُثْلَة [به].

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة ص (١٤٧).

١٤- وفي نشرته ص (٩٦): وانصرفت، فبعثتْ إليها الخيزران ما أعاد إليها [حالها] وكفَّ اختلالها.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة ص (١٤٧).

١٥- وفي نشرته ص (٩٩): قد فرغنا مما يجب لكم، وبقي [ما] لله وللملك...

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة ص (١٥١).

١٦- وفي نشرته ص (١٠١): فأطلق له جملة من [في] الحبس كهولا بأسرهم.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة. ص (١٥٤).

١٧- وفي نشرته ص (١٠٢): ولابسه محمد بن أبَّا [القائد]... فارتاد رجلا يعرف بنصر بن القاسم يخلُف [ابن] الأبرد في ما أسند إليه.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة. ص (١٥٦).

١٨- وفي نشرته ص (١١٠): ودعا بغلام فقال: أخرجْ جميع ما [أوْدَعَناه ابنا] عمر.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة. ص (١٦٦).

١٩- وفي نشرته ص (١١٦): وحدثني علي بن سند وكان انقطاعه في أيام الموفق والمعتضد إلى أحمد بن محمد بن بساط، وكان آل عُبيد الله بن وهب يحقدون [عليه] سوالف مُنْكَرَةً.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة. ص (١٧٦).

٢٠- وفي نشرته ص (١١٦): قُدِّم منا رجلٌ من جِلَّة أصحاب أحمد بن بسطام فضُرب، وأُخذ خطُّه بما أعلم أنه لا تصل إليه يدُه، وبين يديه رجل ظهرُه إلينا لا نعرفه، فلما فرغ [من] أمره، سمعتُ الذي بين يديه وهو يقول: هنَّئْني عارفتَك.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة. ص (١٧٧).

٢١- وفي نشرته ص (١٢٢): ما بقي لك، أفضل من الذي ذهب منك، والصواب أن تعلِّم ابني الكتابَ بالعربية والحسابَ فأرجو أن نعوِّضك أكثر مما [فقدته].

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة. ص (١٨٤).

٢٢- وفي نشرته ص (١٣٠): وحدثني [أبو كامل] شجاع بن أسلم الحاسب أيضا، قال: كان محمد وأحمد ابنا شاكر في أيام المتوكل، يكيدان كل من ذُكر [بالتقدُّم] في معرفة.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادتين. ص (١٩٥).

٢٣- وفي نشرته ص (١٣١): فدعا المتوكل سنَدًا وقال [له]: ما ترك هذان... فقال محمد[بن موسى لسند]: يا أبا أحمد... والله لا ذكرتكما [بصالحة] حتى تَرُدَّاها.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادات الثلاث. ص (١٩٧).

٢٤- وفي نشرته ص (١٣٢): ودخل إلى المتوكل فقال [له]: ما غلطا... وقتل المتوكل بعد شهر[ين] من إجرائه.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادتين. ص (١٩٨).

٢٥- وفي نشرته ص (١٣٤): فوجدنا في تلك الأبنية من القمح والشعير ما وسع المدينةَ وأعاد إليها خِصْبَها، [وكُفِينا] جماعتهم من غير قتال.

وكذلك قدِّر أمين والجارم الزيادة. ص (٢٠١).

٢٦- وفي نشرته ص (١٤١): وكان لي أخٌ لا يشتهي مما [تقدمت] أنا فيه من العلم شيئا.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة. ص (٢١٢).

٢٧- وفي نشرته ص (١٤٤): فلما انتبه اقتصَّ عليه المأمون ما جرى عليه [أمرُه، وأذِن] للداخلين في تهنئته بالسلامة.

وكذلك قدَّر أمين والجارم الزيادة. ص (٢١٦).

الوجه الثاني والثالث:

أثبتُ هنا المواضع التي اتفقت فيها أذهان المحققين وأفهامهم على حاجة النص إلى زيادة كلمة أو أكثر فيه، مع اختلافهم في تحديد هذه الكلمة أو تقديرها، ومن هذه المواضع ما هو عائد إلى معنى كليٍّ يعبَّر عنه برديفه، ومنه ما هو غير ذلك كما سيأتيك.

مواضع الاتفاق على الزيادة والاختلاف في تحديدها:

١- في نشرة شاكر ص (١): إن أشدَّ على المُمْتَحَنِ من مِحْنَتِه، عدولُه في سَعْيه عن مَصْلحته وتنكُّبه الصوابَ في بُغْيته. ولكل وِجهة من الجدْوى مأتى تُستنزل به عوائدُها ويقرُبُ معه ما استصعب منها، يستثيره حُسْن الروية [ويهدي إليه] صالحُ التوفيق.

وقدَّر أمين والجارم الزيادة ص (١): [ويقرِّب إليه].

٢- وفي نشرته ص (١٨): [وقد كتبتُ لك] في هذه الرسالة أخبارا في المكافأة على الحسن والقبيح.

وقدَّر أمين والجارم الزيادة ص ٣: [وإني أثبتُ] في هذه الرسالة...

٣- وفي نشرته ص (٢٢): قال أحمد بن يوسف، فقال لي هارون: وحضرتُ [موتَ] ما شاء الله بن مرزوق بعد هذا بأربع سنين، في الوقت الذي تُوفي.

وقدَّر أمين والجارم الزيادة ص ١٠: وحضرت [بيتَ] ...

٤- وفي نشرته ص (٦): وما [أبغي بها]؟

وقدَّر أمين والجارم الزيادة ص (١١): وما [أعمل بها]؟

٥- وفي نشرته ص (٧): فكتب إليَّ أحمد بن طولون: يأمرني بحَمْل الأعرابي [وجَمْع] ما قدرتُ عليه من النُّجُب.

وقدَّر أمين والجارم الزيادة ص (١٢): يأمرني بحمل الأعرابي [وقيادةِ] ما قدرت...

٦- وفي نشرته ص (١٨٠): وحدثني شجاع بن أسلم الحاسب، قال: قلت لسنَد بن علي: من كان سببك إلى المأمون، حتى اتصلتَ به، وكنت [في] جلسائه من العلماء؟

وقدَّر الكلمةَ أمين والجارم في نشرتهما ص (٢١١): [من] جلسائه.

٧- وفي نشرته ص (١١٤): وكان كل من يستعرض حاله بالكوفة، يشير عليه [بالرِّحْلة] إلى بغداد.

وقدَّر الكلمةَ أمين والجارم في نشرتهما ص (١٧٣): يشير عليه [بالنزوع] إلى بغداد.

٨- وفي نشرته ص (١٢٦): ولم يسمع الاحتجاج فيها، واستقصر ما أوردته، و[ظنه] إنما كان عن حيلة.

وقدَّر الكلمةَ أمين والجارم في نشرتهما ص (١٩٠): [ظُنَّ]. من غير عائد.

٩- وفي نشرته ص (٩٢): اللهم إني رضيتُ بما أعطانيه من الأيمان بك، ووثقتُ بكفايتكَ إيايَ غدْرَه [بي] وبحلفه واجترائه على الحِنث بما أكَّده لي اغترارًا بحلمك عنه فأدِلني عليه.

وقدَّر الزيادةَ أمين والجارم في نشرتهما ص (١٤٢): ووثقت بكفايتك إياي غدرَه، و [إنَّ] بحلفِه...

وقالا في الحاشية: زيدت (إن) على الأصل ليستقيم الكلام.

الوجه الرابع:

الاتفاق على موضع السقط والتوقف عن تقديره:

في نشرة أمين والجارم ص (١٦٢): [ومما سمعته أن ابني عُمَر الأخباري لما مات أبوهما، وكان من رجال دولة المتوكِّل، همَّ المتوكِّل بمصادرة أمواله، فعزما أن يجعلاها وديعةً عند شيخ كانا يريان فيه الصلاح وحسن المذهب، فكانا يبعثان إليه] بالشيء بعد الشيء مما...

وفي الحاشية: أضفنا العبارة التي بين قوسين ليتسق نظام الحكاية، وقد كان في موضعها بياض بالأصل.

وقد توقَّف شاكر عن تقدير هذا البياض في نشرته ص (١٠٧)؛ إذ جاء في الكتاب: ٣- حسن العقبى، [سقط من الأصل أول الكلام] إلى بالشيء بعد الشيء مما...

الوجه الخامس:

مواضع الاختلاف في افتقار النص إلى زيادة:

ثمَّة مواضع اختلفت فيها أفهام المحققين في حاجة النص وافتقاره إلى زيادة تضاف عليه؛ كي يستقيم لقارئه، هي:

١- في نشرة شاكر ص (٧): فسألته [الإذنَ] في شَغْلها.

ولم ير أمين والجارم ضرورة في إضافة ما أضافه شاكر، فجاء عندهما ص (١١): فسألته في شَغْلها. من دون إضافة [الإذن] في النص، وقالا في الحاشية: في الاتجار بها.

٢- وفي نشرة أمين والجارم ص (١٥): وأمرني بإنفاذ رسولي معه في [حمْل] الأعرابيِّ الآخر.

وفي الحاشية: الزيادة التي بين القوسين من البلوي.

ولم ير شاكر ص (٩) ضرورة في إضافة تلك الزيادة في النص المحقق.

٣- وفي نشرة شاكر ص (٢٠): ووافانا إسحاق بن إبراهيم [بن تميم] مُفْتَقِدًا

ولم ير أمين والجارم ص (٣٥) ضرورة في إضافة هذه الكلمة في النص المحقق.

وتعليلي لإضافة شاكر الاسم الثالث لإسحاق أنه قد جاء في النص الاسم ثلاثيا في ص (٣٣)، والتزامُ الأصلِ في هذا الموضع أولى، ويكفي أن يشار بذلك في الحاشية؛ إذ لا ضرورة في أن تضاف في النص هذه الكلمة.

٤- وفي نشرته ص (١٤٠): فقد نفعتنا بأكثر مما ضررتنا لأننا جرَّبنا ما أشرتَ به فوجدناه أنجعُ شيء يُلْتمَس [به].

ولم ير أمين والجارم ضرورة في إضافة هذه الكلمة في النص، فاستقامت قراءة الفقرة عندهما من دونها. انظر: نشرتهما ص (١٤٠).

٥- وفي نشرة أمين والجارم ص (١٨٣): وأنفذ [هارون] إلى جماعتنا مائدةً.

وفي الحاشية: زِيد ما بين القوسين؛ ليتسق نظام الكلام.

ولم ير شاكر ضرورةً في إضافة هذه الكلمة في نشرته ص (١٢١) وأثبت رسم ناسخ النسخة في النص المحقق: "وأنفذ إلى جماعتنا مائدة".

٦- وفي نشرتهما ص (٢١٢): وكان لي أخ لا يشتهي مما تقدمت أنا فيه من العلم شيئا إلا أنه كان يخدم أبي في حوائجه، و[يظهر] الإشفاق عليه.

ولم ير شاكر ضرورة في إضافة [يظهر] في النص المحقق، واتَّبع رسم ما جاء في النسخة الخطية ولم يضف في الفقرة شيئا.

٧- وفي نشرة شاكر ص (٨): فرامَ أن يُخلصني بحصوله في موضع لا يخرج منه أخرى الليالي، و[هو] غُرْمٌ ثقيل على مثله.

ولم ير أمين والجارم حاجة في إضافة ما أضافه شاكر، وقال: [وغُرْم] معطوف على "بحصوله".

٨- وفي نشرة أمين والجارم ص (١٦٣): [قالا] فحدثنا الغلام قال: صرنا إليه.

وفي الحاشية: زدنا ما بين القوسين ليتسق الكلام.

ولم ير شاكر حاجة في افتقار النص إلى هذه الزيادة التي جاءت في نشرة بولاق، فلم يضف في هذه الفقرة شيئا في نشرته ص (١٠٨).

٩- وفي نشرتهما ص (١٣٠): ولأنْ تمادَى في مسيرك حتى تدخلَ مصر فتجد فيه الرجال والكُراع والمال وتملكَ بها اختيارَك [خيرٌ لك].

وفي الحاشية: خير لك: زيدتْ ليستقيم الكلام.

ولم ير شاكر ضرورة في إضافة هذه الزيادة، ورأى استقامة النص من دونها. انظر: نشرته ص (٨٥)، ولكنه حذف الواو من (وتملك) فجعل النص هكذا: «ولأنْ تمادى في مسيرك حتى تدخل مصر فتجد فيها الرجال والكُراع والمال، تملك بها اختيارَك». على جعل تملك جواب (ولأنْ). والحمد لله رب العالمين.

*

ـ ٤ـ
طبقات الشعراء لابن المعتز تحقيق: عبد الستار فراج
ضوء المقالة: التصحيح بأحد أفراد عائلة النص (المختصر)

قصة الكتاب:

وجاء سنة ١٩٣٩م، وفيها حقق الأستاذ عباس إقبال كتاب الطبقات لابن المعتز بمطبعة لندن –لوزاك، عن نسخة حديثة غير تامة دخلتْ ضمن مقتنياته، نسخها مهدي بن علي التبريزي في شوال سنة ١٢٨٥م، مع استعانته بنسخة الكتاب المختصر في تصحيح النص واستكماله، ثم استشعر الأستاذ عبد الستار فراج ضرورة إعادة تحقيق الكتاب من جديد، واعتمد في ذلك على طبعة "إقبال" ونسخة "الإسكوريال"، فأتمَّ تحقيقه وأبرزه للناس في سلسلة "ذخائر العرب"، التي تصدرها دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٥٦م. عن هذه النشرة الثانية نتحدث إن شاء الله تعالى.

طبقات الشعراء
لابن المعتز

تحقيق
عبد الستار أحمد فراج

دار المعارف بمصر

شكل رقم (٣٢)

وصف الأصل:

هي نسخة سقيمة، يكثر فيها الأخطاء: من تصحيف وتحريف ونقص، وقد صرح المحققان بذلك في مقدمة النص وحواشيه، فيقول الأستاذ فراج ص (٦) في وصف النسخة وناسخها: «نسخة الطبقات وحيدة، قريبة عهد بنسخها، كثيرة التحريف والتغيير، لم يسر ناسخها على منهج واحد في كتابتها، فالألفات تحذف أو تكتب ياءات، والياءات تكتب ألفات. والنقط كثيرا ما تحذف، وقد تتقدم أو تتأخر، ومرة تعلو، وتارة تسفل، والحروف المتقاربة الرسم يحتل بعضها مكان بعض، وهذا على الرغم من خط الناسخ الجميل. والمحقق يقف حائرا أمام الكلمة، أهي صحيحة، أم محرفة؟ وما معناها في حال صحتها؟ وإذا كانت محرفة فما هو أقرب رسم حرفت عنه؟ ولا يجوز أن يغير شيئا إلا اعتمادًا على نص أو قرينة أدبية».

ومع كل هذا الذي قاله عن النسخة وناسخها نجد المحقق حريصًا على إثبات رسم ناسخ الكتاب الذي خالفه في حواشي النص المحقق، ولم يكُ ذلك الإثبات اعتباطًا منه، أو حشدًا للتعليقات وملئًا للفراغات، بل كان لذكره غرض واضح؛ إذ يقول في المقدمة ص (٦): «على أي حال لابد أن يثبت في الهامش ما كان في الأصل، فلعل لمحقق سواه رأيًا يخالف ما أبداه، أو فهمًا أصوب مما تبادر إلى ذهنه».

التصحيح بمختصَر النص:

تحتفظ مكتبة الإسكوريال بإسبانيا بنسخة خطية من مختصر الطبقات برقم (٢٧٩)، وفي معهد المخطوطات العربية صورة منها برقم (٢٢٥٤ أدب)، نسخ ذلك المختصر أبو البركات الأربلي في مرحلتين من عُمره: الشباب والكِبَر؛ الأولى سنة ٥٩٠هـ، والثانية سنة ٦٣٠هـ، كما جاء في النسخة الخطية، وقد كانت هذه النسخة عونًا لمحققي الكتاب (فراج) و (إقبال) في تصحيح كثير من إشكاليات النص، سواء أكان

التصويب بالزيادة أو بمخالفة الرسْم. وقد تفرد المختصر بزيادات كثيرة عن الأصل، ارتأى المحقق أن يؤخرها في ملحق مستقل بآخر الكتاب، وأراه قد أصاب في ذلك.



شكل رقم (٣٣)

يقول المحقق ص (٦): أهم ميزة له (المختصر) هي توثيقه نسخة الطبقات، بمعنى أنها من مؤلفات ابن المعتز، يضاف إلى ذلك أنه أثبت بعض نصوص خلت منها نسختنا، هذا إلى جانب أني والأستاذ عباس إقبال صوَّبنا منه بعض كلمات كانت في نسختنا محرفة.

الإشادة بالمحقق السابق:

وقد أشاد الأستاذ عبد الستار فراج بالمحقق السابق له في تحقيق النص (عباس إقبال) وبتصويباته عليه، تجد ذلك في حواشي النص المحقق، وقد رمز فراج لإقبال بـ (ق)، وأثبت دراسته للنص التي كتبها بالفرنسية في ملحق بآخر الكتاب بعدما ترجمها بالعربية انظر: ص (٥٨٥)، وكل هذه الإشادة والإعجاب لم يمنعا المحققَ من إعادة تحقيق الكتاب ولا من تخطئته في بعض مواضع النص. انظر ص (١٥).

مخالفات النسخة:

استخدم المحقق في تصحيح الأصل من صور المخالفة، ما يلي:

- الزيادة على النص، وفيه:
  - الزيادة منه.
  - الزيادة من المصادر.
  - الزيادة من المختصر.
- مخالفة الرسم.

أولا: الزيادات على النص:

تنقسم الزيادة على النص إلى زيادة من قِبل المحقق، وزيادة من المصادر الناقلة، وزيادة من عائلة النص، وقد طرَق المحقق هذه السُّبُلَ كلَّها في تصحيح ذلك النص، من ذلك ما يلي:

- **زيادات المحقق (فراج):**

١- جاء في النص (١٠): واقتصرت [على] ما كان من مطولات قصائدهم.

وفي الحاشية: في الأصل: "واقتصرت ما كان" فإما أن الكلمة محرفة عن "واخترت ما كان" وإما أن نضيف إليها كلمة "على" كما فعلت بالأصل. والذي دفعني إلى

ذلك أنه ذكر قصائد مطولات لا توجد في كتب أخرى. وإما أن تكون الكلمة "واختصرت ما كان من مطولات" كما فعل في بعض القصائد.

٢- وفي ص (٣١): وله القصيدة المشهورة التي يقول فيها هذا البيت [يا رحمة الله .. إلخ]. وفي الحاشية: زيادة يحتاج إليها السياق.

٣- وفي ص (٨٨): لأن العامة الحمقى قد لهجتْ بأن تنسب كل شعر في المجون إلى أبي نواس، وكذلك تصنع في أمر مجنون [بني عامر] كل شعر فيه ذكر ليلى تنسبه إلى المجنون. وفي الحاشية: زيادة؛ ليستقيم بها الكلام.

٤- وفي ص (٣٢٢): ذكر دعبل بن علي الشاعر أن هذا البيت أهل بيت شِعْر، وأن محمد بن أبي أمية وابنه عبد الله بن أبي أمية، وابنه العباس بن أبي أمية وابن ابنه [محمد بن علي] بن عبد الله بن أبي أمية.

وفي الحاشية: زيادة؛ لتصويب الاسم.

٥- وفي ص (٢٩٠): إذا أوصلت إليه ما معك من الكتب وقرأها [فادفع إليه كتابي، فلما وصل ودفع إليه الكتب وقرأها] قال له: أصلحك الله.

وفي الحاشية: زيادة يحتاج إليها السياق.

٦- وفي ص (١٦١):

صـــــار قَـــــدْحًا [حــــب داح] ... في فـــــــؤادي المســــــتباحِ

وفي الحاشية: زيادة يحتاج إليها المعنى والوزن.

٧- وفي ص (١٩٧): وتجمع [على] أذواء [وذوين].

وفي الحاشية: زيادة يقتضيها السياق.

٨- وفي ص (٣٠٨):

لله جوهرةٌ يـــــــــروق (م) ... العـــــينَ [حسنُ] صفائها

وفي الحاشية: نقص في الأصل وما وضعتُه يتفق مع السياق والوزن.

٩- وفي ص (٣٠٦): أبو نواس: ما مجنت ولا خلعت العذار حتى عاشرت الخاركي، فجاهر بذلك ولم يحتشم فامتثلنا نحن ما أتى به وسلكنا [مسلكه].

وفي الحاشية: هذه الجملة قد اختصرت في الأصل اختصارا كاد يخل بها ولهذا وضعت بين قوسين كلمة [مسلكه] حتى تؤدي بعض المعنى المطلوب وليستقيم الكلام.

*

وبغضِّ النظر عن صحة هذه الزيادات التي زادها المحقق في النص من عدمها؛ ولكنها تصوِّر لك أن مسألة حرمة النص لم تكن حاضرة عند كبار المحققين إلا للنسخة الأم التي نسخها المؤلف بيده، وأن النسخة الفريدة السقيمة لم تكن بتلك المنزلة التي غالى فيها كثير من الناس.

- **الزيادة من المصادر:**

ويخفف من حرَج الزيادةِ في النص كونُ تلك الزيادة من المصادر ناقلة لها، وقد طرق محقِّقُنا هذا السبيل في تصحيحه لذلك النص الفريد ، من ذلك ما يلي:

١- جاء في ص (٢٠): أخبار ابن هَرْمة، هو إبراهيم بن علي بن سلمة [بن عامر] بن هرْمة.

وفي الحاشية: الزيادة من شرح القاموس.

٢- وفي ص (٢١):

قـد يُـدرك الشرـفَ الفتـى [ورداؤه   خلـقٌ وجيـبُ قميصِـه مرقـوعُ]

وفي الحاشية: تكملة البيت ذكرها (ق) من ابن خلكان والشعر والشعراء.

٣- وفي ص (٣٧): كان سديف مولى لامرأة من خزاعة، وكان لها [زوج] من اللَّهَبِيِّين.

وفي الحاشية: زيادة يحتاج إليها السياق عن الأغاني ج ١٤، والشعر والشعراء.

٤- وفي ص (٤٠): فلما فرغ من غدائه [قيل له؛ هلا] ... لأطيب عندي من رائحة [المسك والعنبر]. وفي الحاشية: زيادة من الأغاني؛ ليستقيم الكلام.

٥- وفي ص (٤٥): قال: أربعمائة [دينار]. وفي الحاشية: الزيادة من ابن خلكان.

٦- وفي ص (٤٦): وهو معن بن زائدة بن [عبد الله بن زائدة].... [ذُهْل بن] شيبان. وفي الحاشية: الزيادة من ابن خلكان.

٧- وفي ص (٥٥): فإني [لا] أدري على أي المنزلتين تحصل.

وفي الحاشية: زيادة يحتاج إليها السياق وقد وضعها أيضا (ق). وهي مقتبسة من الأغاني.

٨- وفي ص (٥٨): قال: يا أمير المؤمنين، [الحاجة لي أم لك؟ قال: بل لك قال: فإني أسألك أن تهب لي كلب صيد، فأمر له بكلب، فقال: يا أمير المؤمنين] وإن تهيأ لي أن أخرج إلى الصيد [أفاخرج] رجلا ... اكتبوا له بمائتي جرِيب [عامرة، ومائتي جريب غامرة].

وفي الحاشية: زيادة نقلها (ق) عن ابن خلكان وهي كذلك في غيره.

٩- وفي ص (٦٢): ولأبي دلامة في بُنيَّة له يقال [لها أم دُلام].

وفي الحاشية: وقد وضعت هذه الزيادة نقلا عن (الجليس الصالح) ص ١٥٥.

١٠- وفي ص (٧٤): قال ابن الأعمش: [كان أبو الشِّيص عند عقبة بن جعفر بن الأشعث الخزاعي] ... ولما بينهما من العشرة [و] كان لعقبة بن الأشعث خادم يحبه حبا شديدا.

وفي الحاشية: زيادة؛ ليستقيم المعنى مقتبسة من (معاهد التنصيص) وغيره.

١١- وفي ص (١٠٦): فلما قرأ كتابه قال له: [أعفني من] الجُعودة وقد كان أُمر [له] بها جعادا.

وفي الحاشية: زيادة؛ ليستقيم بها الكلام مقتبسة من الشعر والشعراء والأغاني وغيرهما.

١٢- وفي ص (٢٥٢):

مسـتقبلا جِـدَّة الـدنيا وبهجتهـا [أيامُهـا لـك نظـم في لياليهـا]
[العيـد والعيـد والأيـام بيـنهما] موصولة لـك، لا تَفْنَى وتُفْنِيهـا

وفي الحاشية: الزيادة من الشعر والشعراء وغيره.

١٣- وفي ص (٣١١): فإذا سكرتْ ففيها [مطمع]. وفي الحاشية: زيادة من العقد وتحفة المجالس.

١٤- وفي ص (٣٧١): وله فيه قريب من مائتي بيت [في خمسين] قطعة.

وفي الحاشية: زيادة من ذيل زهر الآداب.

١٥- وفي ص (٢٥٨): فتفكَّر في شيء يكون عندي علامة [فأينا سئل عن السبب خبَّر به، فلم يختلف الخبران]. وفي الحاشية: الزيادة من الجهشياري.

١٦- وفي ص (٢٢٨): أجمع أهل الأدب أنهم لم يسمعوا قافية [أحق] بمكانها من قوله...

وفي الحاشية: زيادة من الإعجاز والإيجاز.

١٧- وفي ص (٤١٥): قال أخزاه الله [إنما عرَّض بقول النبي صلى الله عليه وسلم].

وفي الحاشية: الزيادة من ذيل زهر الآداب ص ٧٦.

- **زيادات المختصر:**

لمختصر الكتاب دورٌ كبيرٌ في تصحيح نصِّه الأصلي الفريد، والمحقق البصير إن لم يستطع الوقوفَ على الجسم في بنية جسم آخر (الشرح)، أو على الجسم كاملا (النص نفسه)، لجأ إلى البحث عن شيء منه (المختصر، التهذيب، الانتقاء، الاختيار)، وهذا ما حدث مع كتابنا؛ إذ وقف المحققان على مختصر للكتاب يحمل زيادات على النص

الأصلي، فما كان منهما إلا أنهما أثبتا تلك الزيادات في النص الكامل الذي أخلَّ بها، مشيرين إلى ذلك في حواشي الكتاب، ولا شك أن إثبات زيادة من المختصر أخل بها النص الأصلي، أجدرُ بالقبول من إثبات زيادة من المصدر الناقل، وإثباتها أجدرُ بالقبول من زيادات المحقق على النص الفريد، ولكل قاعدة ما يخرج عنها.

وإليك الآن أمثلةً من زيادات المختصر على الأصل الخطي، وقد أثبتها المحقِّق في النص المحقَّق، وأشار إلى ذلك في حاشيته:

١- جاء في ص (١٧٨): وهل بقَّيْت لأحدٍ مدحًا بعد [قولك] في أبي دلف.

وفي الحاشية: الزيادة من المختصر؛ ليستقيم الكلام.

٢- وفي ص (١٩٣): حدثني علي بن حرب أخو محمد بن حرب بن خالد بن المِهْزَم، [قال حدثني أخي محمد بن حرب].

وفي الحاشية: زيادة من المختصر، ويؤيدها ما في أخبار أبي نواس لأبي هفان الذي حققته في ص ١٠٨.

٣- وفي ص (٢٣٤): حدثنا صالح بن محمد العوفي قال: [حدثنا إبراهيم بن أبي يحيى المدني الأنصاري قال].

وفي الحاشية: زيادة من المختصر.

٤- وفي ص (٣٠٦): أخبار الخاركي، واسمه [أحمد بن] إسحاق، لا يعرف إلا بالخاركي.

وفي الحاشية: التصويب بالزيادة من المختصر وغيره.

٥- وفي ص (٢٥٠):

وربَّ [قلبٍ] يقول صاحبُه تعسًا لقلبي فبئس ما صنعا

وفي الحاشية: الزيادة من المختصر وغيره.

٦- وفي ص (٢٦١):

[حـــدثني ابـــن أبي الخوصـــاء قـــال] حـــدثني عمـــي قـــال: حـــدثني

وفي الحاشية: الزيادة من المختصر.

٧- وفي ص (٣٣٩):

فقلـت مـا نالهـا غـيري فكيـف بهـا [قالـت فأنـت لهـا قلنـا لهـا: إيتـي]

[ولم أزلْ أتحسَّـــــاها مصـــــفَّقةً] معْ كـلِّ مُـدَّرعٍ بـالحُكم سِـكِّيتِ

وفي الحاشية: الزيادة من المختصر؛ ليستقيم الشعر.

٨- وفي ص (٣٥٤): فلما بلغ المنشد هذا البيت:

مـــــرَّتْ [عـــــلى] الكـــــرج ولم تعـــــرِّج

وفي الحاشية: الزيادة من المختصر.

٩- وفي ص (٣٦٠): فما لنا ولك يا [أبا] عبد الله.

وفي الحاشية: زيادة من المختصر.

١٠- وفي ص (٣٧٢): كان الجماز رجلا من موالي قريش يكنى أبا عبد الله من ساكني [البصرة].

وفي الحاشية: زيادة من المختصر.

١١- وفي ص (٤٠١): ومما روينا لأبي سلهب قوله في [الحسن بن] علي بن [أبي] سويد.

وفي الحاشية: الزيادة من المختصر.

١٢- وفي ص (٣٦٥):

كفـى حزنًـا أنـى أرى مـن أحبـه [لديَّ] صريعًا لا أطيق لـه نفعـا

وفي الحاشية: زيادة ليستقيم الوزن مأخوذة من المختصر.

مخالفة رسْمه:

- **التصحيح بالمصادر:**

استعان المحقق بالمصادر الناقلة في تصويب النص وضبطه، وذلك عند التيقُّن من خطأ جاء في الأصل والمختصر، من ذلك ما يلي:

١- جاء في ص (٢٦):

فلا تبْخلا بُخْلَ ابن قزْعةَ إنه مخافة أن يُرْجَى نداه حزينُ

وفي الحاشية: في الأصل: فلا تنتحل بخل ابن فرعت. والتصويب من عيون الأخبار ج ١ ص ٨٨ والبديع ص ٦٠، والشعر والشعراء والصناعتين ص ٣١٨.

٢- وفي ص (٢٧):

ومن حذَر الزيادة في الهدايا أقمتَ دجاجةً فيمن يزيدُ

وفي الحاشية: في الأصل: أقمت ودائة فيمن يزيد. والتصويب من الشعر والشعراء.

أكتفي بهذين المثالين، وأشير إشارات سريعة إلى بعض المراجع المختلفة التي صوَّبت النص، جاءت في حواشي الكتاب:

٣- حاشية ص (٣١): التصويب من الإعجاز.

٤- حاشية ص (٦٣): التصويب من ابن عساكر.

٥- حاشية ص (٦٤): التصويب من المؤتلف.

٦- حاشية ص (٦٥): التصويب من اللسان وشرح القاموس.

٧- حاشية ص (٧٠): التصويب من الأغاني.

٨- حاشية ص (٧٦): التصويب من ابن الشجري ومعاهد التنصيص وغيرهما.

٩- حاشية ص (١٣٠): التصويب من المحاسن للبيهقي.

١٠- حاشية ص (١٣١): التصويب من الجهشياري.

١١- حاشية ص (١٤١) التصويب من العقد الفريد.

١٢- حاشية ص (١٤٢): التصويب من نهاية الأرب.

١٣- حاشية ص (١٤٦): التصويب من الحماسة والبيان والتبيين وغيرهما.

١٤- حاشية ص (١٨٥): التصويب من معجم الأدباء، وفوات الوفيات وغيرهما.

١٥- حاشية ص (١٩٥): التصويب من أخبار أبي نواس.

مخالفة رسم المختصر:

ولم يتبع المحقق رسم مختصر الكتاب في حاله كله، بل كثيرا ما كان يأخذ برسم الأصل في النص، ويدع قراءة المختصر في الحاشية، من ذلك ما يلي:

١- جاء في ص (٢١): وله في الحكم بن المطلب يمدحه.

وفي الحاشية: في المختصر: عبد المطلب.

٢- وفي ص (٢٢): قال السدري. وفي الحاشية: في المختصر: "السدى".

التجويد بالمختصر:

لا يسلم من صور تجويد النص الفريد إلا قلة من المحققين، وإني أَعُدُّ الآتي صورةً من صور تجويد النص وتحسينه:

١- جاء في ص (٢٣): وكان من الشعر بمكان لم يكن به أحد غيره.

وفي الحاشية: في الأصل: الشعراء. واخترتُ رواية المختصر؛ **لأنها أدق.**

مخالفة الأصل وإن كان له وجه بعيد:

يحاول بعض المحققين التمسُّك بما جاء في الأصل الفريد إن كانت اللغة تصححه، بغض النظر عن كون المؤلف من القائلين بتلك اللغة أو لا؟ وقليلٌ من المحققين من يستطيع تمييز ذلك عن غيره وتمحيصه، والانخداعُ بتجويزِ اللغةِ مَسْلَكٌ لا

يقبله كبار المحققين، أكتفي من التدليل على ذلك بمثال واحد ورد في نص (طبقات) ابن المعتز:

- جاء في ص (٢٣): وقلن له: يا بشار، ليتك أبونا فلا نفارقك أبدا.

وفي الحاشية: في الأصل: أبانا، وهي جائزة على لغة من يلزم المثنى والأسماء الخمسة الألف وهي لغة كنانة وغيرها.

قلت: وهذا سديد في المخالفة؛ إذ محاولةُ إلصاق كل ما جاء في الأصل إلى لغات العرب تحريفٌ للنصوص، لا سيما في الحِقَب المتأخرة من الزمن، وقد تقدَّمتْ الإشارة إلى ذلك أثناء حديثي عن تجويد النص أولا وثانيا.

*

- ٥ -
أدب الغرباء لأبي الفرج الأصفهاني
تحقيق: د. صلاح الدين المنجد
ضوء المقالة: مراتب مخالفة النص الفريد

ودخلت سنة ١٩٧٢م وفيها أصدر الدكتور المنجد طبعته الأولى لكتاب أدب الغرباء لأبي الفرج الأصفهاني في دار الكتاب الجديد، ببيروت، عن نسخة فريدة حصل عليها عن طريق الإهداء من خزانة «بديع الزمان فروزنفر» عميد كلية الإلهيات بجامعة طهران، تتألف من ٢٥ ورقة، كتب على غلافها: «كتاب أدب الغرباء لصاحب الأغاني»، وهي نسخة حديثة، أتمَّ نسخَها مجهولٌ سنة ١٢٩٣هـ.

كتاب
أدب الغرباء
لأبي الفرج الأصبهاني

نشره عن مخطوطة فريدة في العالم
الدكتور صلاح الدين المنجد

دار الكتاب الجديد

شكل رقم (٣٤)

ويعد صلاح الدين المنجد خبيرا من خبراء المخطوطات العربية، وعَلَمًا من أعلامها، الذين نظَّروا لها وقعَّدوا قواعدها، وأسَّسوا أُسسَها، مع إسهام كبير في نشر العديد منها، أَهَّله لذلك علمُه وخبرتُه وحسنُ إدارته لمعهد المخطوطات العربية، ورحلاتُه الكثيرةُ في تتبُّع نفائس المخطوطات وفرائدها.

ولم يكن المنجد أوَّل من تصدَّى للتحقيق على نسخة فريدة؛ إذ سبقه إلى ذلك من تقدَّم ذكرُه، ولكنه كان بصيرًا بطبيعة التحقيق ومشكلاته، ويمكنني أن أجمل المشكلات التي واجهت المنجد في تحقيقه لهذا الكتاب في عدة أمور:

- رداءة النسخة، وحداثة نسخها.
- عُجْمة الناسخ.
- عدم إيجاد نقولات من الكتاب في المصادر الأخرى إلا عند ياقوت في معجم الأدباء ومعجم البلدان.

وفي ذلك يقول المنجد في مقدمة التحقيق ص (١٦): «إن تحقيق كتاب قديم بالاعتماد على مخطوطة واحدة فريدة منه، هو من أسهل الأمور إذا كانت صحيحة مضبوطة جيدة، لكنه يكون من أصعب الأمور وأكثرها مشقة إذا كانت المخطوطة سقيمة، كمخطوطتنا، لذلك لقينا صعوبات كثيرة في تحقيق الكتاب، تغلبنا على الكثير منها بالصبر والأناة ومعاودة القراءة مرات، والبحث في بطون الكتب. ومما زاد التحقيق صعوبة أننا لم نجد نقولا عن الكتاب في مصادر أخرى، إلا ما وجدناه عند ياقوت، فهو الوحيد، لعله، الذي نقل عن الكتاب في معجم الأدباء، ومعجم البلدان، مصرّحًا باسمه تارة، أو اسم مؤلفه مرة، أو مغفلا إياهما».

وقال في وصف الناسخ ص (١٦): «يبدو أنه كان أعجميا لا يجيد العربية، فكأنه كان يصوّر الألفاظ عند النسخ دون فهم، وكثيرا ما يضع النقط في غير موضعه، ويقدّمه أو يؤخره، أو يخطئ في تصوير الحروف فتنقلب إلى حروف أخرى».

منهج المحقق في التعامل مع النسخة الفريدة:

أسرد الآن منهج المحقق في نشْرِ كتاب (أدب الغرباء) للأصفهاني في ما يلي:

- نسخ النص.

- معارضته على ما جاء عند ياقوت.
- مخالفة النص عند تبين خطأ رسم الناسخ.
- عدم التحرُّج من إضافة كلمة أو أكثر في النص عند الضرورة؛ ليتضح الكلام.

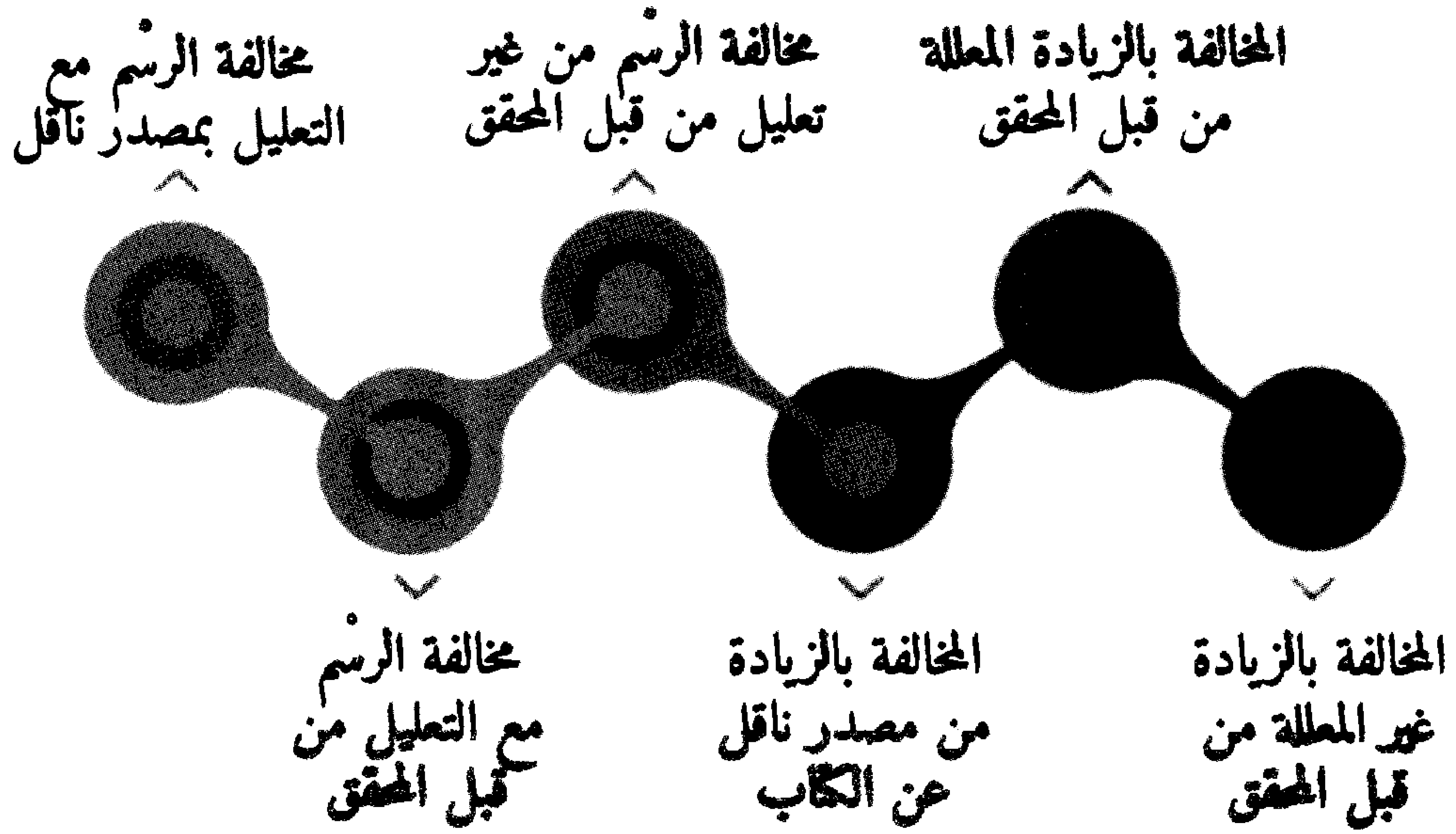
منازل مخالفة النسخة الخطية:

ثمة كلمةٌ أرى ضرورة التطرُّق إليها هنا، أذكر فيها منازل مخالفة النسخة الخطية الفريدة على طريقة ذكر منازل النسخ الخطية واعتمادها في التحقيق، من الأعلى إلى الأدنى؛ لأَصل بذلك إلى نتيجة عقلية متعلقة بمخالفات المحقق للنسخة الفريدة التي عليها حقق الكتاب؛ فأقول: إن ولوجَ المحقق المخالفة الأعلى يدل دلالة ضمنيَّة على إمكانية ولوجِه المخالفةَ الأدنى، أو قبولِها من غيره. هذا لازمٌ لا بد أن يلتزم به كلُّ من طرق ذلك الباب أو ولج ذلك السبيل، وإلا وقع في التناقض -لا محالة- والإلزام بما يلزم. وفي سلوك المحقق سبيل الزيادة على النص المحقق؛ لتصحيحه = دلالةٌ ضمنية أخرى وهي أن (حرمة النص) تتحقق في ما إذا كان ناسخُها هو مؤلِّفُها لا غير، وأنَّنا يصح لنا مخالفة ذلك النص إذا ترجَّح لنا خطأ ذلك الناسخ، وأنَّ نسبة هذا الخطأ إلى ذلك الناسخ أولى من نسبته إلى مؤلف الكتاب الأصلي ما لم يترجَّح لنا نسبته إلى المؤلف، ولذلك استبعدتُ من عينة بحثي النسخ الخطية الفريدة التي نسخها مؤلِّفُوها بأنفسهم.

أما مراتب المخالفة حسب تصنيفي لها فهي كما يلي:

- المخالفة بالزيادة غير المعللة من قبل المحقق.
- المخالفة بالزيادة المعللة من قبل المحقق.
- المخالفة بالزيادة من مصدر ناقل عن الكتاب.
- مخالفة الرسْم من غير تعليل من قبل المحقق.
- مخالفة الرسْم مع التعليل من قبل المحقق.
- مخالفة الرسْم مع التعليل بمصدر ناقل.

مراتب المخالفة



شكل رقم (٣٥)

ومن هنا يتبين لك خطأ الأستاذ فؤاد سيد في تحقيقه لكتاب طبقات الأطباء لابن جلجل؛ إذ صرَّح بأنه لجأ إلى إضافة زيادات في النص المحقق يقتضيها السياق، ولكنه في ذات الوقت لم يصوِّب أخطاء النسخة في النص نفسه، وصوَّبها في حاشيته فيقول في مقدمة النص (مو): «وكانت طريقتي في التحقيق هي: المحافظة على نص المؤلف كما ورد في نسختنا، ولم أحاول تصويب ما فيه من أخطاء، وإنما بيَّنتُ ذلك كله في الحواشي معزوًا إلى مصادره. إلى أن قال: ولم أتعرض إلى ذكر الزيادات أو النقص فيها، وإنما أثبتُ فقط بعض العبارات أو الكلمات التي يستقيم بها المعنى ويحتاجها السياق».

وهذا تناقض ظاهر؛ فإنَّ ارتكاب الإضافة في النص من قِبل المحقق دليلٌ على افتقار النص إلى زيادة؛ لتقويمه، وافتقارُه إلى ذلك يدل على أن ناسخَه قد وقع في خطأ من سهو أو غفلة، وتصويبُ أخطاءِ الناسخ في حالة السقط وتركُها في حالة مخالفة الرسْم، تناقضٌ لا يستقيم.

ولوج المنجد أعلى منازل المخالفة:

أما عن رؤية "المنجد" في قبول إضافة كلمة -للضرورة- في النص المحقَّق ليستْ منه، فقد كانت متقبِّلةً لهذا الأمر، واضحةً فيه وضوحَ أحمد زكي باشا في تحقيقه لكتاب الأصنام لابن الكلبي؛ إذ وجدنا المحقِّق في صفحة الرموز التي جاءت قبل النص المحقَّق، مصرِّحًا بذلك.

ما ترمز اليه الأقواس

﴿ ﴾ ما بينهما آية قرآنية

[ ] ما بينهما مُضاف من نصّ آخر

< > ما بينهما مضاف من عندنا

شكل رقم (٣٦)

كما ترى في هذا الشكل يصرِّح المحقق بأنه أضاف على النص ما ليس منه، وأنه قد فرَّق بين الزيادات التي أضافها من مصدر ناقل عن المؤلِّف، وبين ما أضافه هو في النص بعلامتين:

الأولى: [ ] وخصها لزيادات المصادر الناقلة.

والثانية: < > وجعلها للزيادات التي أضافها وهو، وقد لاحظتُ أن مجموع زيادات المحقق كانت ضِعْفَ زيادات المصادر الناقلة.

أما العلامة الأولى: <>: فقد كان مجموعها في النص المحقق سبعة عشر موضعا. يمكنك أن تنظرها في ص: ٢٠، ٢٧، ٣٢، ٣٩، ٤١، ٤٦ (موضعان)، ٥٢، ٥٥، ٥٨، ٦٠، ٦٩، ٧٧، ٨١، ٨٢، ٨٨، ٨٩، ٩٣.

وأما العلامة الثانية: [ ]: فقد كانت تسعة مواضع، يمكنك أن تنظرها في ص: ٣٥، ٣٩، ٤٩، ٧٥، ٨٢، ٨٣ (ثلاثة مواضع).

وهذه الإضافات التي أضافها المحقق في النص من قِبله، منها ما وقع في الشعر، ومنها ما وقع في النثر، والإضافات الشعرية الصائبة تدل على تمكُّن المضيف من الشعر، والعلم بعروض الخليل أو الإلمام به، إن لم يكن يقرضه ويقوله.

وقد رأينا المحقق مضيفًا شيئًا من تلك الرموز في تحقيق آخر له، هو كتاب «رسُل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة» لابن الفراء، الذي نشره في طبعته الأولى في نفس الدار سنة ١٩٤٧م، عن نسخة فريدة تحتفظ بها خزانة طوب قبو بتركيا برقم (٣٠٥٢).

ما ترمز إليه الأقواس

﴿ ﴾	آية قرآنية
[ ]	النصوص المضافة من مصادر ثانية
< >	الحروف أو النصوص المضافة من عند المصحّح
( )	يدل على أوائل صفحات المخطوطات وأواخرها آ – الوجه الأول المفرد ب – الوجه الثاني غير المفرّد
(؟)	ما لم يمكن فهمه

شكل رقم (٣٧)

وعند تحقيق كتاب اللغات في القرآن لإسماعيل المقرئ قال ص (١٣): أما أغلاط التحريف والتصحيف فكثيرة، وقد أشرنا إلى كثير منها في ذيول الصفحات، كما أن هناك كلمات سقطت، أضفناها، وجعلناها بين قوسين [ ].

ومن هنا أقول مدلِّلا على ما ذكرتُه من قبلُ في كلامي عن منازل المخالفة: بدهيٌّ أن المحقِّق الذي يتقبَّل مسألة إضافة شيء في النص المحقَّق كان خِلْوًا في النسخة الخطية

الفريدة، ويصرِّح بذلك = يتقبَّل من باب أولى مخالفة رَسْم ناسخ ذلك النص؛ إذ إن المخالفة بالزيادة تُعَدُّ سَقْفَ مخالفة النصوص كما تقدَّم، ومن سهُل عليه الوصول إلى السقف سهُل عليه نزولُ درجةٍ أو درجتين منه من باب أولى، هذا أمر يجوِّزُه العَقْلُ ويفطن إليه العقلاءُ. وهذا ما حدث من قِبل الدكتور صلاح الدين المنجد في أثناء تحقيقه لكتاب (أدب الغرباء) لأبي الفرج الأصفهاني، فلا حاجة لتسويد بياض فيه؛ وذلك لتصريح المحقِّق بقابليته الوصولَ لسقْف المخالفات النصية. والحمد لله رب العالمين.

❋

-٦-

البرصان والعرجان والعميان والحولان، للجاحظ
ضوء المقالة: تعامل المحققين مع محجوب النص

المقصد والغاية:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض عملِ اثنين من كبار المحقِّقين في تحقيقهما لإحدى فرائد النسخ الخطية، مع عرض للمنهج المتبع منهما، والإشارة إلى طرائق التصحيح التي اتُّخذتْ في ذلك النص، وتبرئة للاحق من تهمة الاستفادة أو الأخذ من السابق من دون إشارة أو ذكر له، وذلك بالاستدلال على **قاعدة عقلية**، مُفادُها:

«الاتفاقُ في تقدير كل المحجوب في النص دليلٌ على أخذ اللاحق من السابق، أو دليلٌ على وُرُوْدِهِ مَوْرِدَه، والاتفاقُ في كل مخالفات رسم النسخة الخطية دليلٌ على نفس الأخْذ أيضا، كما أنَّ الاتفاق على الأخطاء الواقعة في النسخ الخطية المتعددة دليلٌ على اتحاد الأصل المنسوخ منه».

أولا: نشرة د. محمد مرسي الخولي:

وفي نفس السنة التي حقَّق فيها د. صلاح الدين المنجد كتاب (أدب الغرباء) للأصبهاني ١٩٧٢م، حقق الدكتور محمد مرسي الخولي كتاب البرصان والعرجان للجاحظ عن نسخة فريدة أيضا، اكتشفها في مكتبة الزاوية العباسية بالمغرب الأقصى بمدينة (بزو)، ولها نسخة مصورة في الخزانة العامة للكتب بمدينة الرباط برقم (٨٧)

ضمن مجموع رقم (١٦) (٢١٤ صفحة)، وبمعهد المخطوطات العربية صورة منها برقم (١٠٦٦ أدب).



شكل رقم (٣٨)

منهج الخولي في تحقيقه:

أعرض هاهنا منهجه في تحقيقه ذلك النص في صورة عدة عناصر، هي كما يلي:

- التمسُّك بما جاء في الأصل، والتحرُّج من مخالفته قدر المستطاع ما لم يكن خطأً محضًا.

- التوقف عن تقدير المحجوب في النص مطلقا: من طمس أو بياض وما إلى ذلك، أو محاولة تقديره في الحاشية.
- التصحيح بالمصادر والمراجع الناقلة وذات الصلة.

وإليك الآن بيان ذلك:

التمسُّك بما جاء في الأصل:

وفي ذلك يقول في ص (ع): «سلكتُ في تحقيقه منهجًا حازما التزمت فيه بما يلي: التدقيق في كل لفظة والتحقق من صحتها قبل إثباتها، وذلك **بمعارضتها بما ورد في المراجع** إن وجدت أو ملاءمتها لسياق المعنى، على أنني **لم أبدل لفظة في الكتاب ما لم تكن خطأً** محضا نحويا أو لغويا أو واضحة التحريف، أما إذا كانت واضحة الحروف فإنني أثبتها كما هي مع الإشارة إلى اختلاف الرواية في المراجع الأخرى».

التوقف عن تقدير المحجوب مطلقا:

غلب على المحقق الدكتور الخولي في تعامله مع محجوب النص = التوقُّفُ عن تقديره، وينبه القارئ إلى ذلك بتنقيطه، بينما إذا ما عرضنا تنقيط الخولي في النص على نشرة هارون، نجد هذا التنقيط مقدَّرًا في نشرته، وهذا مما يستدلُّ به على تباين النشرتين، وإليك الآن بيان ذلك:

١- جاء في نشرة الخولي ص (٢): وما ذلك إلا كاحتجاج المحتج واختبار المختبر [.....].

وفي الحاشية: كلمة **مطموسة** في الأصل.

قلت: قدَّر هارون الكلمة المطموسة في النص فقال ص (٢٨): واختبار المختبر، [وأوصاف الواصف].

٢- وفي ص (٢): وقد وصف الآخر [قول...] المتلوِّن والمستطرف.

قلت: وقد نقَّط الخولي الكلمة ولم يذكر في الحاشية شيئا، وهي طمس في النسخة الخطية، قدَّرها هارون فقال: [قول خليله] المتلوِّن...

٣- وفي ص (٣): وناسٌ من أهل الكلام نظروا في [...] والكفر والمداخلة والمُجاورة.

وفي الحاشية: كلمة **مطموسة** في الأصل.

قلتُ: قدَّر هارون الكلمة فقال ص (٢٩): وناس من أهل الكلام نظروا في [الجزء] والطَّفرة...

وقال في الحاشية: رسمت في الأصل: (الجرو) والمراد به الجزء الذي لا يتجزأ. والطفرة مسألة كلامية تنسب إلى إبراهيم النظام، والمداخلة: مقالة كلامية.

٤- وفي ص (٧٥):

...... صـــــاحبه الظـــــالِمين وعجْلهـــا ذلـــك الأرْقَـــشِ

وفي الحاشية: كلمة **محذوفة** في الأصل.

قلت: قدَّرها هارون فأثبت في ص (١١٨): [عتيق].

وقال في الحاشية: الكلمة الأولى مطموسة في الأصل، و"عتيق" هو اسم أبي بكر الصديق[1].

٥- وفي ص (١٢٧): ومن العرجان، الأحوصُ بن محمد الأنصاري الشاعر، قال يونس بن حبيب النحوي قدم الأحوص البصرة فنزل على عمرو بن عبيد ... فجاء يتوكأ على عصا.

وفي الحاشية: كلمة **مطموسة** في الأصل.

قلت: قدَّرها هارون في ص (١٩٣) فقال: عمرو بن عبيد [الأنصاري] ولم يذكر في الحاشية شيئا.

٦- وفي ص (٢٠٠):

كفَـــى حزَنًـــا ألا أرُدَّ مطيَّتـــي .... مســـتزاد إلى أهـــلي

(١) لستُ مع تقديره. (خلوف).

وفي الحاشية: **بياض** بالأصل.

قلت: وكذلك توقف عن تقديرها هارون ص (٣٠٨)، وقال في الحاشية: كذا ورد البيت وفيه هذا البياض، ولم أجد هذه الأبيات في ديوان حميد مع وجود أبيات أخرى من هذا الوزن والروي في ديوانه ١٢٣-١٢٧، وهي مع ذلك ليست من جو هذه الأبيات.

٧- وفي ص (٣٠٧): ولذلك قال الشاعر:

....

وقال في الحاشية: بياض بالأصل.

قلت: وقد استطاع هارون تقديره ص (٤٨٣) فقال:

[من مبلغ رأس العصا أن بيننا ضغائن لا تُنسى وإن قدُم الدهر]

وقال في الحاشية: موضع البيت بياض في الأصل، وأثبته من «البيان والنوادر».

٨- وفي ص (٣٤٦):

وكان عتيبةُ............... ولا تلْقاه يدَّخرُ النصيبا

وفي الحاشية: نقل بالأصل، ولم أعثر عليه في ما بين يدي من مراجع.

قلتُ: وقدَّره هارون ص (٥٤٣) فقال:

وكان أبي عتيبةُ (شَمَّرِيًّا)

وقال في الحاشية: صدر هذه البيت في الأصل (وكان عيينة) كلمتان فقط، وتصحيحه وإكماله من معجم البلدان (اللعباء)[1].

٩- وفي ص (٣٦٣): مالك بن مسمع، ذهبت عينه يوم .... بالبصرة.

وفي الحاشية: كلمة **لا تقرأ**.

(١) هي: عُيينة في كتاب بلاغات النساء لابن طيفور ص١٨٩. (خلوف).

قلت: وقدَّرها هارون ص (٥٦٧): الجُفْرة. وقال في الحاشية: سعة في الأرض مستديرة.

تقدير المحجوب في الحاشية ظنا:

وهذان موضعان محجوبان في النسخة الخطية، نقَّطهما الخولي في النص المحقق، واقترح لهما شيئا في الحاشية من دون جزم بذلك، ولم ير هارون ما رآه الخولي في نشرته، وهذا مما يدل على تباين النشرتين:

١- في ص (٤٨): قالوا: ويولد بالمغرب ... والأقشر ولا يَعُدُّونهما في البرصان.

وفي الحاشية: هكذا بالأصل وثمة كلمة ناقصة **لعلها** الأحمر أو الأبيض أو نحو ذلك.

قلت: قرأها هارون كما في الأصل، ولم ير نقصا بالأصل كما رأى الخولي.

٢- في ص (٢٥٠): ومنهم كَرْدَوَيه الأعسر، رأس بكل كُورة سُبْذَان.

وفي الحاشية: كلمة **غير واضحة** في الأصل، **ولعل** صحتها كما أثبت.

قلت: قدَّرها هارون ص (٣٨٧): رئيس تكاكرة سَنْدان[1].

تقدير المحجوب في النص ظنًّا:

وهذه مواضع محجوبة في النسخة الخطية قدَّرها الخولي في النص المحقق من دون جزم لها، ولم ير هارون ما رآه الخولي في ذلك التقدير، وهذا مما يدل أيضا على تباين النشرتين؛ إذ لو اتفقا في التقدير لقال قائل بأخذ اللاحق من السابق، وإليك الآن هذه المواضع:

١- جاء في ص (٨٤):

(أو لبيبٍ إستَوَتْ حُنْكَتُهُ)   مُوفِي المِرَّةِ مأمونَ العُقَدْ

وفي الحاشية: **غير واضحة** في الأصل، ويصعب قراءتها بصورة مرضية، **ولعلها** كما أثبت.

قلت: قرأها هارون ص (١٣١) كما يلي:

---

(١) لعلها: تكاكرة (ماسبَذان). (خلوف).

ولبيـــــب أيِّـــــدٍ ذي حُنْكـــــةٍ مُسْـــتوي المِـــرَّةِ مـــأمون العُقَـــدْ

وقال في الحاشية: وفي الأصل: "اسدى" والوجه ما أثبت، وقد نشأ التحريف من التصاق الكلمتين.

٢- وفي ص (١١٦): فلما خاف قيس بن عاصم أن يفوته نجَلهُ بالرمح في (غُرابة) ورِكِه.

وفي الحاشية: كلمة **غير واضحة** في الأصل، **ولعلها** كما أثبت.

قلت: قرأها هارون ص (١٧٩) بالخاء (خَرابة). وقال في الحاشية: خرابة الورك: ثقبها ومغرز رأسها.

٣- وفي ص (١٣٢):

وظلْـــتُ أزُجُّ الـــنفس وهـــي بطيئـــةٌ إلى اللهـــوِ زَجِّـــي بالثَّقـــالِ المُقَيَّـــدِ

وفي الحاشية: هاتان الكلمتان **غير واضحتين** في الأصل، **ولعلهما** كما أثبتنا.

قلت: وكذلك قدَّرها هارون ص (٢٠١) مع جعل (بطيئة) (بطيَّة). وقال في الحاشية: والكلمة مهملة النقط في الأصل.

٤- وفي ص (١٤٩): ووصفوا مشي العجوز ومشي الشيوخ ومشي (الرَّهِلَة) والأرملة.

وفي الحاشية: كلمة **غير واضحة** في الأصل، **وهي أقرب** إلى ما أثبت، ورهل لحمه إذ كثر واسترخى وتهدل.

قلتُ: قرأها هارون ص (٢٢٧): مشي الرُّهبان. وقال في الحاشية: في الأصل: الرهان. تحريف، يشير إلى قوله: مشي النصارى.

٥- وفي ص (٢٧٣):

أنـــا مـــن الليـــل والظلـــماء داجيـــةٌ والنضر (يدمج) مقلوبًا له البصَرُ

وفي الحاشية: كلمة **غير واضحة** في الأصل **ولعلها** كما أثبت.

قلت: وقدَّرها هارون ص (٤٢٧) (يُدلِجُ).

٦- وفي ص (٢٨٧):

أنـــــوفٌ وآذانٌ وأيـــدٍ (أمـــدَّها) مع القتل هيآت السيوف الصوارم

وفي الحاشية: كلمة **غير واضحة** في الأصل، **ولعلها** كما أثبت.

قلت: وقدَّرها هارون ص (٤٦٨): أترَّها.

مخالفات الأصل:

- **مخالفته بالزيادة عليه**

هذه مواضع أضافها د. الخولي في نشرته لم ير هارون ضرورة في إضافتها، أو أضاف شيئا مخالفا لرسم قراءة الخولي، أو أنه تمسَّك بما جاء في الأصل ولم يحد عنه، وهذا يدل أيضا على تباين النشرتين كما تقدم:

١- في ص (٥٨):

ومُغيرِ حُجْرٍ [قد] جرَرْتُ برجله بعد الهدوِّ له قوائمُ أربعُ

وفي الحاشية: زيادة يستقيم بها الوزن.

قلت: لم ير هارون ضرورة في إضافة هذه الكلمة وقرأ البيت مستقيما هكذا:

ومقيَّر حجلٍ جررتُ برجله

٢- في ص (٣٧): قوله: ﴿وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۝٤٩﴾ [آل عمران: ٤٩] [فأشار إلى إبراء الأبرص] وإلى إبراء الأكمه.

وفي الحاشية: زيادة يستقيم بها السياق لم ترد في الأصل.

قلت: ولم ير هارون ص (٦٩) ضرورة في إضافة هذه الكلمة من أجل السياق، فأعرض عنها، أو أنه لم ينتبه إلى هذا الأمر، وأرى الصواب مع د. الخولي، أعني ضرورة إضافة ما أضافه في النص.

٣- وفي ص (٦٧): فقال: بلغني أنك تشتري السيفَ بعشرين ألف درهم وأكثر، قال: [نعم]، قال: أفلا أبعثُ إليك ببني تجبرُهم وتُغْنِيهم؟

وفي الحاشية: ليست في الأصل.

قلت: ولم ير هارون ص (١٠٨) ما رآه الخولي فأثبت: ... ألف درهم وأكثر، قال: أفلا أبعث إليك...

٤- وفي ص (٢٦٠): وهو الذي دقَّ عليه البابَ جبَلُ العمِّي بعد أن مضى [هزيعٌ] من الليل.

وفي الحاشية: زيادة يستقيم بها الكلام.

قلت: ولم ير هارون ص (٤٠٧) ضرورة في إضافة هذه الكلمة في النص. وقال في الحاشية: أي مضى جزء من الليل.

٥- في ص (٢٧١):

ولم تبـك بيـت الله إذ دلَفَـتْ [بـه] ... هـا ميَّـةٌ حتـى حرقْـتَ جنودُهـا

وفي الحاشية: زيادة يستقيم بها الوزن.

قلت: وقدَّرها هارون في ص (٤٢٤): [له]. وقال في الحاشية: كلمة "له" ليست بالأصل، وإثباتها من كتاب (الوحشيات) لأبي تمام.

٦- وفي ص (٢٤١): عن عمار بن ياسر قال: رأيت النبي عليه السلام [ينصرف] عن يمينه ويساره، فقد سوى بينهما.

وفي الحاشية: زيادة لا بد منها للسياق.

قلت: تمسَّك هارون بما جاء في الأصل ص (٥٣٧)، وقال في الحاشية: في الحديث سقط لعله: (ينصرف عن يمينه أو يساره).

٧- وفي ص (٣٥١): مرَّ الأحنفُ بعِكْراش بن ذُؤَيب، وقد كان شهد الجمل فقُطعتْ يداه جميعا، فلما مر به الأحنف صاح: يا مُخذِّل، [فقال الأحنف]: أما إنك لو كنت أطعتني لامتسحت بشمالك وأكلتَ بيمينك.

وفي الحاشية: زيادة من الاشتقاق لم ترد هنا في الأصل.

قلت: وأضاف هارون في ص (٥٥٠) إلى التقدير السابق كلمة (له) فقرأها هكذا: [فقال له الأحنف]. وقال في الحاشية: التكملة من الاشتقاق ٢١٠.

٨- وفي ص (٣٥٤): وفي كل بلد إلا في الواحد الشاذّ [وهو] باطل.

وفي الحاشية: زيادة يقتضيها السياق.

قلت: وقدرها هارون في ص (٥٥٥): [وهذا] باطل.

٩- وفي ص (٣٥٥): وكان يحيى فوقه في الحديث وفي الحال [الحسنة] عند أصحاب الحديث.

وفي الحاشية: زيادة يستقيم بها الكلام.

قلت: قرأ هارون الفقرة ص (٥٥٦) هكذا: وكان يحيى (قد فاقه)... ولم ير ضرورة في إثبات ما أثبته الخولي.

- **مخالفته رسْمًا**

تقدَّم الحديث عن منهج الخولي، وأنه يرى التمسُّك بما جاء في الأصل غالبا إلا إذا لم يستطع توجيهه على الصواب، فإنه يخالفه، ولا حاجة هنا لذكر ذلك مع التصريح به من قبل المحقق، وله في ذلك ألفاظ تدل على مخالفته للأصل، من ذلك: في الأصل كذا وهي خطأ. وهي تحريف، وهي تصحيف، والصحيح كذا. إلى غير ذلك.

التمسُّك بما جاء في الأصل من غير توجيه له:

ثمة مواضع مضطربة تمسَّك فيها د. الخولي بما جاء في الأصل من غير تقويم لها، وقد استطاع هارون تقويمها في النص المحقق، أذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- جاء في نشرة الخولي ص (٩٣):

سائل يستحك والرومي بعظاوةٍ ... كأنما أيْرُهُ في الكفِّ طُوْمارُ

وفي الحاشية: هكذا في الأصل، ولم أستطع تقويمه، كما لم أعثر عليه في ما بين يدي من مراجع.

قلت: كان الأولى به تنقيط الكلمة بدلا عن إثبات غير المقروء، وقد أثبت هارون رسمًا معللا في الحاشية ص (١٤٥):

سـائلْ بشـيخك والرومـيُّ يَفْطَـؤه

وقال في الحاشية: أي اسأل بشيخك، والشيخ هنا الوالد، كما مضى يفطؤه: يفعل به، وفي الأصل: "معطاوه" بهذا الإهمال. والطومار: الصحيفة.

التصحيح بالمصادر:

كغيره من المحققين لجأ الخولي إلى الوِجْهة الأولى التي يلجأ إليها مصححو النص الفريد في تقويم اعوجاج نسخته الفريدة، ألا وهي التصحيح بالمصادر، سواء أكانت المصادر الناقلة عن المؤلف مباشرة، أو المصادر الأصلية التي نقل منها المؤلف كدواوين الشعراء أنفسهم عند تصحيح الشعر، وكتب التراجم والتاريخ عند تصحيح ترجمة عَلَم من أعلام النص، وما شابه ذلك. وللتدليل على ذلك أذكر لك الآتي:

١- في ص (٤٠): وحشَفَة المختون ربما برِصَتْ من حَزِّ المُوسَى.

وفي الحاشية: في الأصل: حد بدل حز. **والتصحيح من الحيوان ١/ ١١٩.**

قلت: وقرأها هارون ص (٧٣): من حرِّ الموسى.

٢- وفي ص (٩٦): شبيب بن يزيد بن حمزة بن عوف بن أبي حارثة بن **نُشْبة.**

وفي الحاشية: في الأصل: شبة. **والتصحيح من جمهرة الأنساب ٢٤٢.**

وغير ذلك مما جاء في حواشي النص المحقق.

التصحيح من المحقق:

قد يلجأ محقق النص الفريد إلى مخالفة رسم ناسخه من دون الوقوف على دليل يذكره لقارئه عدا ذوقه واجتهاده، ثم يأتي محقق آخر؛ فيرى رؤية مخالفة له؛ فيثبتها في النص المحقق، أذكر من ذلك على سبيل المثال موضعًا جاء في نشرتَي (البرصان):

- جاء في نشرة الخولي ص (١٨):

وابـن ابـن بَجْـدَتِها فيَّ صُـبابتها   وسـليلُ كـلِّ مُسَـوَّدٍ مِفْضـالِ

وفي الحاشية: وهذا الشطر مكسور الوزن، وقد أصلحته قدر الجهد.

قلتُ: وارتأى هارون رؤية أخرى في قراءة البيت فقال:

وأنـــــا ابـــــن بَجْـــــدَتِها وفي صُـــــيَّابِها

وعلَّل ذلك في الحاشية قائلا: الصيَّاب والصُّيابة أيضا: الخيار والصميم من كل شيء، وفي الأصل: "في صيابها" بدون واو.

شيء من النقد:

وأختم كلامي عن نشرة الخولي بشيء من النقد؛ فأقول: قد صرَّح المحقق في مقدمته بقوله: **لم أبدل لفظة في الكتاب ما لم تكن خطأ** محضا نحويا أو لغويا أو واضحة التحريف.

وهذا التعميم لم يحدث في مطلق الكتاب؛ إذ جاء في ص (١١٦): والحوفزان بن الحارث بن شريك.

وفي الحاشية: كلمة ابن هنا زائدة وهي خطأ كما لا يخفى فاسمه الحارث بن شريك ولقبه الحوفزان.

قلت: وكان الأحرى بالدكتور الخولي أن يحذف كلمة (ابن) من النص المحقق مع الإشارة في الحاشية إلى ما جاء في الأصل، كما فعل الأستاذ هارون في نشرته ص (١٧٩)، ولا سيما بعد تنصيصه الذي ذكره في مقدمته؛ من التزامه تصحيحَ خطأ الأصل في النص المحقق إن كان محضا، فلو كان فعل ذلك، لأصبح مَحِلّ الفقرة كلها أن تدرج في عنوان (مخالفة الأصل بالنقص منه) فتأمّل!

ثانيا: نشرة عبد السلام هارون:

وبعد مرور عشرة أعوام من نشرة الخولي، وبالتحديد سنة ١٩٨٢م أعاد الأستاذ عبد السلام هارون تحقيق كتاب "البرصان" عن النسخة نفسها، وسوف أبدأ حديثي عنه بذكر منهجه في صورة نقاط، كما يلي:

١- التصحيح بالمصادر.

٢- مخالفة رسم الناسخ إذا تبين خطؤه.

٣- زيادة كلمة أو أكثر في النص إذا تبين له افتقاره إليها.

٤- تقدير المحجوب في النص.

٥- فهم أسلوب المؤلف وبصمته الكلامية.

وفي ذلك يقول المحقق ص (١٩): «كان لندرة نصوص البرصان وكثرة ما تزخر به من أعلام مجهولة وإشارات أدبية وتاريخية غامضة، ما يتقاضى محقِّقها ومفسرها كثيرا من الجهد، وصبرا جميلا في التهدِّي إلى مظانها في بطون المراجع، وحرصا على البعد عن مزلَّات الفهم، كما كان رسم كلمات النسخة، والنمط الذي سارت عليه في الكتابة وفي الضبط مقتضيا للتريث وطول النظر. ولولا طول العهد مني بصحبة الجاحظ ومعايشة أسلوبه ومراميه، لم يخرج هذا الكتاب هذه الصورة التي ظهر بها».

وإليك الآن الحديثَ عن نشرته بشيء من التفصيل والبيان:

الزيادة في الأصل من تقدير المحقق:

ثمة مواضع زادها هارون في النص المحقق ولم يُقم لها دليلا من مصدر ناقل أو ما شابهَ ذلك من الأدلة التي يذكرها المحققون في زياداتهم على النصوص الفريدة، وهذه الزيادات لا يصح القطع بحروفها؛ لأنها أقرب شيء إلى الظن، ما لم تؤيد بمصادر أخرى في قابل الأيام، أو تظهر نسخة ثانية توافقها، أما هذه المواضع فهي كما يلي:

١- جاء في ص (٥٦):

حبسناهم حتى أضاء لنا [الدجى]   من الصبح مشهور الشواكل أبلق

وفي الحاشية: كلمة (الدجى) ليست في الأصل، وأحسبها تتمة الشطر الأول.

قلت لم يفطن الخولي في ص (٢٧) إلى كسر البيت، أو حاجته إلى تتمة له، كما فطن هارون إلى ذلك، ولكنَّ الخولي ضبط الكلمة الأولى في البيت (حبسناهم) بالحاء، وهارون ضبطها بالجيم (جبسناهم).

٢- وفي ص (١٤٥): ومن البرص [ما] يعرِضُ لخُصى الخيل وغراميلها.

وفي الحاشية: تكملة يفتقر إليها الكلام.

٣- وفي ص (١٨٢-١٨٣): وكان حنظلة بن عمرو بن بشر بن مرثد، أسر الحَوْفزان وجزَّ ناصيته ومنَّ عليه، [و] قيس بن عاصم.

وفي الحاشية: تكملة يستقيم بها الكلام[1].

٤- وفي ص (٢٢٥): والثاني صار [أَبَدَّ] لعِظم أيره.

وفي الحاشية: تكملة يفتقر الكلام إليها.

٥- وفي ص (٢٣٦): ومن [المَشْي] مشْيُ العدوِّ إذا رأى عدوَّه[2].

وفي الحاشية: تكملة يفتقر إليها الكلام.

٦- وفي ص(٢٧٣): وكانت القدم على الأرض ثابتة [و]ضربها ضاربٌ بعصا لم تنكسر.

وفي الحاشية: في الأصل: (ضربها) وقد أثبتُّ الواو قبلها.

٧- وفي ص(٢٧٧): فأبصر نساء امرئ القيس ساقيه فقالت [إحداهن]: ما رأيت ساقي وافٍ أقبحَ.

وفي الحاشية: تكملة يقتضيها السياق.

٨- وفي ص (٣٣١): وقد ذُكر خلفُ بن خليفة [بذلك].

وفي الحاشية: تكملة يفتقر إليها الكلام، وإلا كان إقحاما.

٩- وفي ص (٣٦٢): قال بَغْثَر بن لقيط، يزعم أن بني رواحة [من] بني أسد

لـيس إذا قلـتم أبونـا وأمُّنـا　　　هنـاك مُـدانٍ [لا] ولا متقـاربُ

(١) لا أرى الكلام مستقيما، ولعله: (ومنَّ عليه قيس بن عاصم). (خلوف).

(٢) لعله: (ومنه مَشْيُ العدو...). (خلوف).

وفي الحاشية: تكملة يفتقر إليها الكلام. وقال في الحاشية التالية: كلمة (لا) بين المعقوفين ليست في الأصل، وبها يستقيم الوزن.

١٠- وفي ص (٣٦٥): ثم [من] هذا الباب إلا أنه من المدح قولُه:...

وفي الحاشية: تكملة يفتقر إليها الكلام.

١١- وفي ص (٤٢٣): وقال أيوب الوهْبيلي في [ابن] الزبير...

وفي الحاشية: تكملة يفتقر إليها الكلام، ويقتضيها الشعر بعده.

١٢- وفي ص (٤٧٤): [و] بالأنف والأنوف.

وفي الحاشية: ليست بالأصل.

١٣- وفي ص (٤٨٤): [وكان] ينظر في الأكتاف ويتكهَّن.

وفي الحاشية: تكملة يفتقر إليها الكلام.

١٤- وفي ص (٤٩٨):

وجه مليح ولسان أبكمُ ومِشفرٌ [لا] يتوارَى أضجَمُ

وفي الحاشية: كلمة (لا) ساقطة من الأصل، ولا يستقيم المعنى ولا الوزن بدونها.

١٥- وفي ص (٥٠٨):

[لقد] بنى المجدَ آباءٌ لنا سلَفوا صُلْعُ الرؤوس وسيما السادةِ الصلَعُ

وفي الحاشية: ورد البيت منقوصا في أوله، فأكملته بما ترى؛ ليستقيم وزنه.

١٦- وفي ص (٥٣٠): ولا يتعاطى ذلك منه ولم يطمعْ فيه [من] غير أن يغيِّر تلك الأوتار.

وفي الحاشية: تكملة يفتقر إليها الكلام.

١٧- وفي ص (٥٤٥): وقال [رجل من] سُلَيم.

وفي الحاشية: تكملة يفتقر إليها الكلام.

١٨- وفي ص (٥٤٩): ورأينا في الملوك [و]الأشراف.

وفي الحاشية: الواو قبلها ساقطة من الأصل.

١٩- وفي ص (٥٥٣): [قال الأيمن]: لو ذكرتم...

وفي الحاشية: تكملة يفتقر إليها الكلام.

٢٠- وفي ص (٥٥٤): و[لو] كانت علة ذلك.

وفي الحاشية: تكملة يفتقر إليها الكلام.

٢١- وفي ص (٥٥٥): [وهذا] باطل.

وفي الحاشية: ساقطة من الأصل.

٢٢- وفي ص (٥٥٦): فإن الشيطان [يأكل] بيساره.

وفي الحاشية: ساقطة من الأصل.

قلت: نقَّط مكانها د. الخولي في نشرته ص (٣٥٥).

*

وكما رأيت من هذا العرض الحثيث لتلك الزيادات التي أضافها هارون في نشرته، ولم يثبتها الخولي، أظنُّكَ الآن تقولُ بأن هارون كان أقدَمَ (من الإقدام) على تصحيح النسخة الخطية من الخولي، وذلك شيءٌ صحيح أُوفقكَ عليه.

الزيادة من المصادر:

وهذا السبيلُ في منزلة بين اليقين والظن؛ لأنه لا يصلح القطع به، ولا يصلح أيضا عدمُ قبوله عند غياب النسخة الثانية للكتاب، والصواب عندي بأنه من الراجحات؛ إذ لا يجد قارئه أمامه شيئًا سوى التسليم والإذعان به، ما لم يأت شيء أرجح منه؛ ليقلب كفَّته. وقد طرَق هارون هذا الباب في نشرته، واستخدمه كثيرا في تقويم سقط النسخة الخطية الفريدة وإصلاحها، أذكر لك من ذلك هذه المواضع:

١- جاء في نشرة هارون ص (١٥٥): من عبد أصفر [مبسور] إلى أحمر مشهور.

وفي الحاشية: التكملة من ضوء ما في **نوادر المخطوطات** ١/ ٧١، **والأغاني** ١٠/ ٥٤.

٢- وفي ص (٢٠٤): وهو مولى [ابن] الزبير.

وفي الحاشية: هذه التكملة من **المراجع المتقدمة**.

٣- وفي ص (٢٥٤): قال الشاعر:

[وحمْشٌ بصيرُ المقْلتين] كأنه إذا ما مشى مستكرَهُ الريح أقزلُ

وفي الحاشية: التكملة في هذا البيت من **الديوان والمعاني الكبير**.

٤- وفي ص (٢٥٦):

يعسلُ [تحتي] عسلانًا كما يعسل تحت الثلَّة الذيبُ

وفي الحاشية: التكملة في البيت من **كتاب المعاني الكبير** ٣٦.

٥- وفي ص (٢٦٣): وإن تستمتع بها [استمتعت بها] وفيها عوج.

وفي الحاشية: التكملة من **مسلم** في كتاب (الرضاع)... **والبخاري** في كتاب (النكاح).

٦- وفي ص (٢٧٩): فما كان قائما على [غير] ساق فهو نجْم.

وفي الحاشية: تكملة يفتقر إليها الكلام كما أجمعت عليها **كتب اللغة ومعاجمها**.

٧- وفي ص (٤١٧):

وما ذنبُنا [في أن أداءتْ خُصاكمُ] وأن كنتمُ في قومكمْ معشراً أُدُرَا

وفي الحاشية: **التكملة من المراجع** السابقة.

٨- وفي ص (٤١٧):

لا بارك الله في قومٍ يسودهمُ ذئبٌ [عَوَى] وهو مشدودٌ على كُورِ

وفي الحاشية: **التكملة من الحيوان** ١/ ٣٧٨.

٩- وفي ص (٤١٩): وإذا كان الفحل [من النخل] كريما فهو فُحَّال.

في الحاشية: **التكملة من البيان ٣/ ٩٦**.

١٠- وفي ص (٤٤٨): و[عُمر بن] عبد الرحمن كان القائم والساعي في صلح الأزد وبكر بن تميم، حتى تم ذلك على يديه.

وفي الحاشية: تكملة يقتضيها الكلام كما في **البيان ١/ ٣١٩ والطبري ٥/ ٥٢٨، وابن الأثير ٤/ ١٤٢**.

١١- وفي ص (٤٦٥): كأن [في] أنفه نُعَرة.

وفي الحاشية: كلمة (في) ساقطة من الأصل، وإثباتها من **الحيوان ٣/ ٣٥١**.

١٢- وفي ص (٥٣٢):

[مستقبل الريح يهفو] وهو مبترِكٌ   لسانُه عن شمالِ الشِّدْقِ معدولُ

وفي الحاشية: تكملة البيت من **المفضليات ١٤٠**.

١٣- وفي ص (٥٣٩):

عُذافرةٌ ضَبطاءُ تَخْدي كأنها   فنيقٌ [غدا يحمي السوامَ السوارحا]

وفي الحاشية: ورد البيت مبتورًا في الأصل، وإكماله من **اللسان والمقاييس**.

١٤- وفي ص (٥٥٠): فلما مر به الأحنف صاح: يا مُخَذِّل، [فقال له الأحنف]: أما إنك...

وفي الحاشية: التكملة من **الاشتقاق ٢١٠**.

تقدير المطموس:

قدَّر هارون شيئا من محجوب النسخة الخطية، وقد كانت حجَّتُه في ذلك دلالةَ السياق والسباق في النص، مثال ذلك ما جاء في ص (١١٨): قال في هجائه [لأبي بكر وعمر].

وقال في الحاشية: هذه الكلمة والتي قبلها مطموستان في الأصل، **ولكن الشعر التالي يدل عليهما**.

التوقف عن تقدير البياض:

وفي الآنِ نفسه لم يستطع هارون البتَّ في بعض محجوب النسخة الخطية، من ذلك ما يلي:

١- في ص (٢٨): وليكتب ما .. لبَّ.

وفي الحاشية: لم يظهر من هذه الكلمة إلا هذان الحرفان.

٢- وفي ص (٣٠٨): قال حميد بن ثور الهلالي:

كفـــى حَزَنًـــا ألا أردَّ مطيتـــي   مســــــــــتزاد إلى أهــــــــلي

وفي الحاشية: كذا ورد البيت وفيه هذا البياض، ولم أجد هذه الأبيات في ديوان حميد مع وجود أبيات أخرى من هذا الوزن والروي في ديوانه (١٢٣-١٢٧) وهي مع ذلك ليست من جوِّ هذه الأبيات.

٣- وفي ص (٥٤٦):

جمعــتُ لــه يــديَّ بــذي كعــوب   عســه ســواء عنـــي تطـــيرُ

وفي الحاشية: كذا ورد هذا العجز.

قلت: وبعد هذا العرض الموجز لهذه المواضع الثلاثة وما قبلها، يتبين لنا أن المحقق استخدم التقدير في محجوب النص حينًا، وتوقف عن تقديره حينا آخر.

التصحيح من المصادر:

ما ذكرتُه في (الزيادة من المصادر) يصح ذكره هاهنا؛ إذ موردهما واحدٌ، وقد لجأ هارون إلى ذلك المورد في كثير من المواضع، أذكر من ذلك ما يلي:

١- في ص (٤٠): وقول ابن مطيع شبيه بقول عُتيبة بن الحارث بن شهاب.

وفي الحاشية: في الأصل: (عيينة) **والصواب ما أثبت من العقد ١/ ١٥٠ ومعجم البلدان (ثبرة) والحيوان ٢/ ١٠٤.**

٢- وفي ص (٥٣): يا أم عمرو لا تَعُرِّي بالروَقْ

وفي الحاشية: في الأصل: (لا تغري) **صوابه من الحيوان.**

٣- وفي ص (٥٧): قال مُحَرِز بن مكعَبر الضبي.

وفي الحاشية: في الأصل: معكبر. **صوابه بتقديم الكاف، كما في البيان ٤/ ٤٢ والحماسة ٥٧٢ بشرح المرزوقي و٢/ ١٣٨ بشرح التبريزي والمنهج لابن جني ٢٣ والأغاني ١٥/ ٧٤ ... إلى آخر كلامه.**

٤- وفي ص (٦٧): والبرص أندَى باللُّهى وأعرفُ

وفي الحاشية: في الأصل: أبدى. الباء، **صوابه من الحيوان ٥/ ١٦٤.**

٥- وفي ص (٧٥): حمراء حبشيَّة الإتمام.

وفي الحاشية: حمراء إلا خلسة الأمام. **صوابه من الحيوان ١/ ٣٤٩.**

٦- وفي ص (٩٤):

والله لـــولا قُـــرزُلٌ إذ نجـــا لكـان مثـوى خـدِّك الأخْرَمـا

وفي الحاشية: في الأصل: (مثوى جدك) **صوابه ما أثبت من الديوان والنقائض، وفي الاشتقاق ٩٣، والنقائض ٥٨٨، ١٠١٨.**

٧- وفي ص (٩٧):

ومشَـــــتْ نســـــاءٌ في الرفـــــاق عبـــــاهلا

في الأصل: (ومست مسا) **صوابه من العقد.**

٨- وفي ص (١٠٦): عامر بن حوط الأبرش.

وفي الحاشية: في الأصل: (عامر بن خوط) بالخاء المعجمة، **صوابه في المؤتلف والحماسة بشرحيها، وانظر المرزوقي ١٦٧٦.**

٩- وفي ص (١٣٣):

صـــــــــحو يـــــــــدوم ولا شــــــــمس ولا قمـــــــــر

وفي الحاشية: في الأصل: (صحو قديم) والوجه ما أثبت من **ثمار القلوب**.

١٠- وفي ص (١٥٢):

فكــــــــــم مــــــــــن فــــــــــارس لم تُرزئيــــــــــه

وفي الحاشية: في الأصل: (لم تزدريه) **صوابه ما أثبت من النقائض والأغاني**.

١١- وفي ص (١٧٠): وكان يكنى أبا الحسن.

وفي الحاشية: في الأصل: (أبا الجن) **صوابه ما أثبت من الأغاني ونهاية الأرب**.

١٢- وفي ص (٢١٤): قال أبو عمران الأعمى.

وفي الحاشية: في الأصل: (أبو عمران الأعجم) **صوابه في العققة والبررة (نوادر المخطوطات ٢/ ٣٥٢) والحيوان ٣/ ٣٢٥**.

مخالفة الأصل مع التعليل بذَوْق المحقق:

من المعلوم أن هارون عايش الجاحظ وحقَّق مكتبته؛ مما جعل له حسًّا عاليًا بحروف الجاحظ وتصانيفه، وقد استخدم هارون ذلك الحسُّ في مخالفته رسْم النسخة الخطية الفريدة لكتاب (البرصان)، أكتفي من ذلك بموضع:

١- جاء في ص (٣٤٣): وقد قالت امرأة في صفة ساق شيخ.

وفي الحاشية قال هارون: في الأصل: (مَرَة) بمعنى المرأة، وهي صحيحة، **لكن الجاحظ لا يقولها**.

مخالفة الأصل من غير تعليل:

وهذا كثير في حواشي الكتاب، فتجد هارون يرجح شيئا مخالفًا لرسم النسخة الخطية، ويسكت عن تعليله، إما لوضوح خطأ الأصل، وإما لأنه لم يرد إكثار الحواشي،

أو لم ينشط لذلك، وأختار من هذه المخالفات جزءًا أراه كافيًا في حصول المراد، من ذلك ما يلي:

١- في ص (٣٤): فصار كل من ظن بهم سوءا يصير ظنه موافقا للذي يحاولون، والذي هم فاعلون. وفي الحاشية: في الأصل: للذين يحاولون والذين هم فاعلون.

٢- وفي ص (٣٥): ولكن ما معناه في أن أبا فلان كان أعمى، (إن) لم يكن. وفي الحاشية: إذا.

٣- وفي ص (٤٤): والضوى في البهائم **أوجَد منه** في الناس. وفي الحاشية: (أوحد منها في الناس).

٤- وفي ص (٦٠): وفيه قالوا في تلك الحرب. وفي الحاشية: في الأصل: (وفيها).

٥- وفي ص (٦٧): أعرابية فصيحة. وفي الحاشية: في الأصل: (فصحته).

٦- وفي ص (٧١): إن حِلي بها. وفي الحاشية: في الأصل: وأحابته.

٧- وفي ص (٧١): ومتى كان الطالب. وفي الحاشية: في الأصل: الطلب.

٨- وفي ص (٧١): حتى قذفت بالبلغم (ومجَّته) في ظاهر جسده. وفي الحاشية: في الأصل: (ومحنة) بالحاء المهملة.

٩- وفي ص (٧٢): ولولا الأخبار والأشعار والآثار لكان... وفي الحاشية: في الأصل: (وكان).

١٠- وفي ص (٩٨): وكان حاجبٌ (أسيرَ) الزهدمين. وفي الحاشية: في الأصل: أمير. صوابه ما أثبت.

ما اتفقت عليه النشرتان: الخولي وهارون

أولا: الاتفاق في تقدير المحجوب والزيادة:

وجُلُّ المذكور الذي وقع الاتفاق عليه من قِبل هارون، هو من قبيل وقع الحافر على الحافر، أو هو مما يتبادر العقلاءُ الوقوفَ عليه بداهة، فتأمل ما يلي تجد ما أريد تقريره:

١- جاء في نشرة الخولي ص (١١٠): فلما دعا به في السحَر غلِط الخادمُ فسقاه دواءً (كثير الأفيون)، فشربه فمات.

وفي الحاشية: هاتان الكلمتان **غير واضحتين** في الأصل، ولعل صحتهما ما أثبت.

قلت: **وكذلك قدَّرهما هارون** ص (١٧٠)، وقال في الحاشية: في الأصل: "كسر الأفيون" بإهمال النقط ولعل صوابه ما أثبت.

٢- وفي ص (٩٥): وأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يرحل له يوما، فقال: إني جنُب وليس عندي ما أغتسل به، فأنزل الله آية (الصعيد).

وفي الحاشية: الكلمة **غير واضحة** في الأصل، وصحتها كما أثبت.

قلت: **وكذلك قدَّرها هارون** ص (١٤٨)، وقال في الحاشية: لم يظهر من هذه الكلمة في الأصل إلا الألف والصاد فوقها فتحة، وجزء من العين تحته كسرة.

قلت: **وتقديره واضح بيِّنٌ وإنْ خفي في الأصل؛ فإنَّ السياق يدل عليه.**

٣- وفي ص (١١٢): وكان الحسن الأولُ الذي سُمّي الثاني [باسمه] والثاني الذي سُمي الثالث باسمه.

قلت: ولم يذكر الخولي في الحاشية شيئًا يدل على الكلمة التي وضعها بين العلامتين، وبعرضه على نشرة هارون ص (١٧٢) تبيّن لي أنه متَّفقٌ مع الخولي في تقدير الكلمة. وقال هارون في الحاشية: تكملة يفتقر إليها الكلام.

قلت: وتقديره ظاهر، يدل عليه الثاني، أعني قوله: (سمي الثالث باسمه)، وكما يقول النحاة: يجوز الحذف من الثاني؛ لدلالة الأول عليه، وقد يحذف من الأول؛ لدلالة الثاني عليه، وهذا ما وقع في فقرة الجاحظ، فتأمل!

٤- وفي ص (١٢٧): ومن العرجان ثم [من] أهل الشرف والجمال المنعوت: عمر بن عبد الحميد...

وفي الحاشية: زيادة لا بد منها لم ترد في الأصل.

قلتُ: **وكذلك قدَّرها هارون** ص (١٩٤)، وقال في الحاشية: تكملة يفتقر إليها الكلام.

٥- وفي ص (١٤٥):

السالك الثغرة اليَقْظانُ كالِئُها   مَشْي الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُل

وفي الحاشية: الخيعل: ساقطة من الأصل.

قلت: **وكذلك أثبتها هارون** في ص (٢٢٢)، وكلاهما أخذا الكلمةَ الساقطة في الأصل من ديوان الهذليين ٢/ ٣٤.

٦- وفي ص (١٣٨): وليس هذا من ذكر باب العرجان ولكنه **يناسب** شعر مجلودة.

وفي الحاشية: كلمة غير واضحة في الأصل.

قلت: **وكذلك قدَّرها هارون** ص (١٦٣)، وقال في الحاشية: في الأصل: "يناسد" تحريف.

٧- وفي ص (٢٨٦): وهو [مولى] معاذ بن عفراء.

وفي الحاشية: زيادة لا بد منها لم ترد في الأصل.

قلتُ: **وكذلك قدَّرها هارون** ص (٤٥٠)، وقال في الحاشية: تكملة لا يستقيم القول بدونها، قلت: وهذا المحذوف خطأ يدل عليه السياق، راجع الفقرة في الكتاب.

٨- وفي نشرة الخولي ص (٣٠٢): وقال أيضا ذو الرمة:

[سَدِيسٌ] تُطاوي البُعْدَ أو حدٌّ نابِها   صبيّ كخرطوم الشعيرة فاطرُ

وفي الحاشية: كلمة سديس ساقطة في الأصل.

قلت: **وكذلك قدَّرها هارون** ص (٤٧٥)، وقال في الحاشية: التكملة من ديوان ذي الرمة ٢٤٧. ومصدرُ الموافقةِ العودةُ إلى ديوان الشاعر، فلا حرج!.

٩- وفي ص (٣٤٤): [لم] ترسب ولم تطفُ ولم تتحرك.

وفي نفس الصفحة: وقد زعم أناس أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان أعسر يسر، لأنه كان يقاتل في حرب صفين [بسيفين] وهذا لا يكون.

وفي الحاشية: زيادة تناسب المعنى.

قلت: **وكذلك قدَّرها هارون** ص (٥٤٠)، ومصدر الموافقة في تقدير المحذوف دلالة السياق عليه.

١٠- وفي ص (٣٤٩):

حمراء تامكة السنام كأنها   [جمَلٌ] بهَوْدَجِ أهله مظعونُ

وفي الحاشية: ساقطة من الأصل، **وقد أثبتناها من الحيوان.**

قلت: **وكذلك قدَّرها هارون** ص (٥٤٨) وقال في الحاشية: وكلمة "جمل" ليست في الأصل، **وإثباتها من الحيوان.**

قلت: وهذا الاتفاق منهما مورده الرجوع إلى كتاب الحيوان للمؤلف نفسه.



وبعد هذا العرض للكلمات المحجوبة والزائدة في النص التي اتفق فيهما هارون مع الخولي، يتبين لك أن وقوع ذلك ما كان إلا وقوع فَهْمٍ صحيح على آخر مثله، أو ورود مبصِرٍ بالشيء موردَ مثله، أعني مصادر المؤلف ومراجعه.

ثانيا: الاتفاق في النقص منه:

وكما يتفق المحققان في الزيادة على النص قد يتفقان على النقص منه، من ذلك ما جاء في نشرة الخولي ص (٥٠): وإذا كبر الشيخُ جدًّا وصلِع وطال عمره، عاد لرأسه شعرٌ أسود.

وفي الحاشية: في الأصل: وعاد. ولا يستقيم معها الكلام فلا جواب للشرط بعد ذلك.

قلت: وكذلك أسقط هارون (الواو) في نشرته ص (٨٤)، **وهذا الاتفاق مورده الذوق السليم وتأمل الكلام السديد في موضعه، لا غير.**

ثالثا: الاتفاق في مخالفة بعض رسم النص:

وكذلك قد يتفق كلا المحققين على مخالفة رسم النسخة الخطية، وهذا يُعدُّ من مرجحات خطأ النسخة الخطية، إن لم يكن اللاحقُ قد أخذ تلك المخالفة من السابق. مثال ذلك في نشرتي (البرصان) ما يلي:

١- جاء في نشرة الخولي ص (٣٣): كُلثوم بن رزين بن يعمر بن **نُفاثة.**

وفي الحاشية: في الأصل: بغاثة، **والتصحيح من المنمق.**

قلت: يعني كتاب المنمق في أخبار قريش لمحمد بن حبيب البغدادي. وما أثبته الخولي من كتاب المنمق أثبته هارون ص (٦٥) وقال: في الأصل: "بغاثة" واضحة الكتابة والضبط، وليست من أعلامهم، والصواب في المنمق، ومعجم البلدان.

قلت: **وهذا الاتفاق مورده الرجوع إلى مصادر المؤلف ومراجعه كما تقدم.**

٢- جاء في نشرة الخولي ص (٢٧): قال السموءل بن عادياء:

وبـــالأبلق الفَـــرْد بيتـــي بـــه وبيـــتُ المَصِـــير ســـوى الأبلـــقِ

وفي الحاشية: البيت في الأصل لا يقرأ، **وقد أثبتنا القراءة الصحيحة من الديوان ٢٦.**

قلت: وكذلك صححه هارون في نشرته ص (٥٦) وقال في الحاشية: في الأصل: "وبيتا لمصير"، صوابه ما أثبت من رواية الديوان ٢٦ صنعة نفطويه. **وهذا الاتفاق مورده الرجوع إلى ديوان الشاعر، لا غير.**

رابعا: الاتفاق في قلب أوراق النسخة:

وقد وقع الاتفاق من قِبل المحقِّقَين على وقوع قلب بالتقدير والتأخير في النسخة الفريدة؛ إذ يقول المحقق السابق د. الخولي ص (ن): «على أن الأهم من ذلك أنه قد حدث خطأ في ترتيب أوراقها، ثم رقمت خطأ بناء على هذا الترتيب، وهذا ما دعانا إلى القول بأنها رقمت حديثا. أما بيان هذا الخطأ فهو كما يلي:

١- صفحة ٨٠ تكملة الكلام فيها ليس من الصفحة التي بعدها بل من صفحة ١٤١.

٢- يسير الكلام بعد ذلك متصلا حتى آخر صفحة ١٥٨.

٣- يعود الكلام بعد هذه الصفحة فيكمل من صفحة ٨١ إلى آخر ص ١٤٠، ثم يستكمل بعد ذلك من صفحة ١٥٩ حتى آخر المخطوطة، وقد أرفقنا بهذا صورة بالزنكغراف للصفحات التي حدث فيها خطأ».

وقال الخولي في حاشية ص (١١٣): «من هنا تضطرب صفحات المخطوطة، فعلى حين تسير الأرقام متسلسلة يختلط الكلام ويختل المعنى، وقد أمكنني بعون الله ترتيبها على النحو الذي أشرت إليه في المقدمة مع الصفحات التي حدث فيها الخلط».

وقال في حاشية ص (١٦٧): «إلى هنا تنتهي صفحة ١٥٨ من الأصل، وتكملة الكلام فيها في صفحة ٨١ كما سبق أن أشرنا إلى ذلك في المقدمة».

وقال في حاشية ص (٢٦٨): «يضطرب من هنا ترتيب صفحات المخطوطة كما سبق القول، فتكملة صفحة ١٤٠ التي انتهت هنا في صفحة ١٥٩ من الأصل وهي التي تأتي في ما يلي».

ووافق الخوليَّ على ذلك هارونُ؛ إذ يقول ص (١٨): «وقد وقع خطأ ظاهر في أوضاع الصفحات وترتيبها لم يتنبه له من أثبت أرقام الصفحات مسلسلة، وجُلِّدتِ النسخة بناء على هذا الخطأ، **ولكني تمكنت من تدارك هذا الخطأ بمتابعة سياق النص، وأعدت النسخة إلى صواب ترتيبها**».

قلت: وهذا مورده تدبُّر الكَلِم، ومحاولة انتظام حروف النص وأوراقه، ووقوع ذلك الاتفاق من العقلاء المختلفين في البلاد، المتباينين في العصور - واردٌ ممكنٌ مقبول جائز!

كلمة حق نبرِّئ بها عالما:

عاب بعض الباحثين المشتغلين بالتراث على الأستاذ عبد السلام هارون شيئًا أراه منه بعيدًا كلَّ البعدِ، ولولا ما سبرته من أمر النشرتين لما تكلمتُ في هذا الأمر، أما العيب، فكان سببُه عدم ذكر المحقق اللاحق (هارون) شيئا عن المحقق السابق (الخولي) مع طول بُعْد ما بين النشرتين، بما ينفي في الغالب عدم وقوع هارون على نشرة الخولي، مما يشي بشيء من حظ النفس، أو العظمة أو ظنّ انفراد اللاحق بالأمر عن السابق.

وسوف تكون الكلمة عن نفي ذلك العيب وقُلْبه حسنا إن شاء الله؛ فأقول:

يغلب على بعض المحققين الذين يعيدون نشرَ كتابٍ سبقهم إلى نَشْره أحدٌ من الناس، أن يذكروا مسوغات ذلك النشر الجديد، فإما أن يذكروا حصول أحدهم على نسخة لم يتحصل عليها غيرهم، أو يذكروا التصحيفات والتحريفات التي وقع فيها من سبقهم، وما شابه ذلك الأمر، وبعض ذلك قد يكون مفتعلًا أو شيئًا ينبغي أن يُقال حتى

يرضى الناس عن النشرة الجديدة، وكلا الأمرين لم يحدث من الأستاذ هارون إبَّان تحقيقه للكتاب لا في مقدمة الكتاب ولا في حواشي النص، وساق حديثه وكأنَّه الناشر الأول للكتاب، وذلك عندي آية في الحُسْن والأدب والتلطُّف، لا العكس، وذلك لأن الأستاذ هارون لو أراد أن يعدد الأخطاء التي وقع فيها د. الخولي، لعدَّد الكثير من ذلك، وكونُه أعرضَ عن ذلك الأمرِ مع وجودِه وتمكُّنِ سردِه = دليلٌ على سلامة نفسه من حظوظها؛ وأن إقامة النص وإخراجه في صورة حسنة هو المقصدُ والغاية له، فحظُّ النفسِ يكون بذكر معايب من سبقها في ذات الأمر، وفي ذلك مدحٌ لها، فلما تلحظ النفسُ الأخطاء، ولا تشير إليها، فهذا يدل على صفائها من حظوظها.

وأنا لا أظنُّ أن الأستاذ هارون كان يُقابل نشرة الخولي عند التحقيق بنشرته، أو بالنسخة الفريدة أصلا، فهذا مني مستبعدٌ كلَّ الاستبعادِ، ولا أنفي أن يكون وقف عليها، أو طالعها، أما الاستفادة منها عند قراءة النص، فأنفيه جملة وتفصيلا، وذلك؛ لأنه لا يوجد في حواشي نشرة الأستاذ هارون في النص ما يدل على ذلك، لا من قريب ولا من بعيد، أما الدليل على ذلك فهو ما ذكرتُه في مطلع هذه المقالة مجملًا، وأحاول هاهنا مَزْجَه بما له تعلُّقٌ بالمسألة؛ فأقول:

- إن عدمَ الاتفاقِ في تقدير كل المحجوب في النص (من طمس وبياض...) يدل على أن اللاحقَ (هارون) لم يَسْتقِ من السابق (الخولي) شيئًا، ومن الممكن أن نعكس القضية فنقول: إنَّ الاتفاق في تقدير كل المحجوب في النص أو جُلِّه، شريطة أن يكون ذلك التقدير غيرَ معلَّلٍ بالمصدر = دليلٌ على أن اللاحق قد أخذ ذلك من السابق[1].

(١)انظر في ذلك الأمر مقالة (القوافي) للأخفش، ومقالة (المكافأة) لابن الداية.

- وكذلك أقول: إن الاتفاق في تقدير كل الكلمات المصوَّبة أو جُلِّها، شريطة أن يكون التصويب غيرَ معلَّلٍ بالمصدر = دليلٌ على أن اللاحق قد أخذ ذلك من السابق، فإن انتفى الاتفاق في تقدير المحجوب، انتفى الأخذ، وإن ثبت الاتفاق مع إمكانية ورود المحقِّقِ اللاحقِ موردَ المحقق السابق، اعتذرنا للاحق بإمكانية ورودِه موردَ مَن قبله = وكذلك إذا تباينتْ مخالفاتُ المحققين لرسم النسخة الفريدة، تباينَ الموردُ منهما.

وكلا الأمرين لم يقع شيء منهما إلا ما يقع الحافر على حافر غيره، ويمكنك أن تنظر في تقديرات المحجوب في النص عند الخولي وتقديرات المحجوب في النص عند هارون = لتشهد ببراءة هارون من السطو على جهد الخولي، ولتشهد أيضا ببراءته من وصمة الاستفادة من نشرة الخولي من دون إشارة إلى ذلك، وإني أحمد الله رب العالمين بأنْ جعلني سببًا في كتابة هذه السطور.

❋

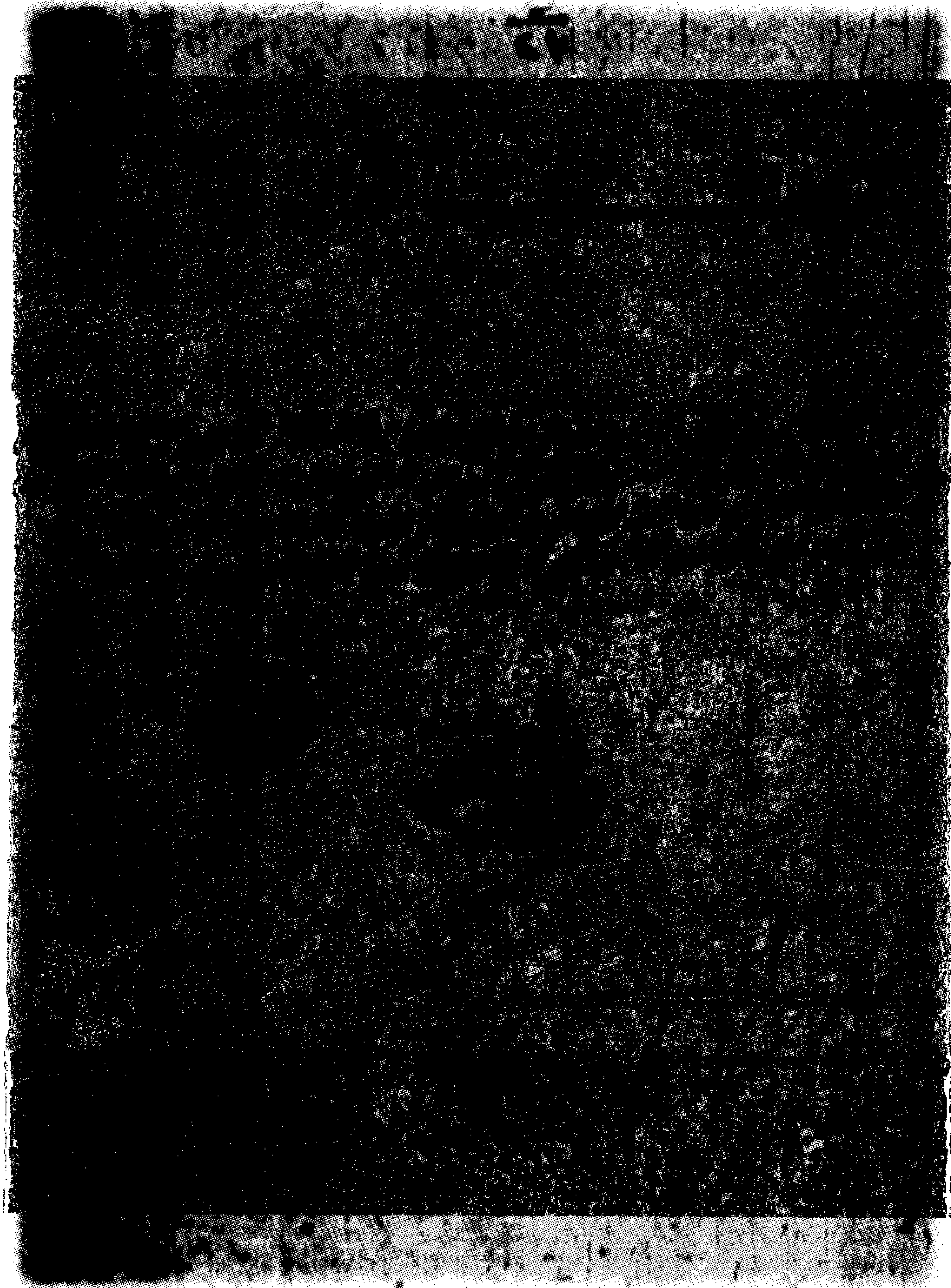
ـ ٧ـ

كتاب القوافي للأخفش

ضوء المقالة: الاتفاق في تقدير مخالفة الأصل والزيادة عليه

نشرة أحمد راتب النفاخ:

وجاءت سنة ١٩٧٤م، وفيها أتمَّ الأستاذُ أحمد راتب النفاخ تحقيقَ كتاب القوافي لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش على نسخة فريدة تحتفظ بأصلها خزانة حسين جلبي في مدينة بروسة بتركيا، ويحتفظ معهد المخطوطات العربية بنسخة مصورة منها (٢٧ العروض والقوافي)، كتبها بخط النسخ أحمد بن عبد الله بن عبد الله الأندلسي الوادياشي المعروف بابن مهاجر (ت٧٣٩هـ).



شكل رقم (٣٩)

وقد أشار المحقق إلى ما وقع فيه الناسخ من أخطاء وهنات مع كونه كان يعرف النحو والعروض ويشتغل بهما كما ذكر الصفدي في ترجمته. وفي ذلك يقول ص (٣٨): «لم يكن له فيما يظهر كبير بصر بكلام الأئمة الأوائل ومذاهبهم، ومن ثم فرطت منه هذه الهنات، وذلك أني رأيت السقط والاضطراب يقعان أكثر ما يقعان عندما يتناول الكلام دقيقة من دقائق علم العربية مما قد يشمس (يستعصي) على من لم يطل تمرسه بأصول المتقدمين من أئمة هذه الصناعة ومذاهبهم في الاحتجاج والتعليل، ولا أستبعد أن يكون الرجل قد أقحم نفسه في مواضع من الكتاب فكان التخليط فيها من قبله، وربما كان الأصل الذي نقل عنه ليس بذاك، ثم لم تسعفه معرفته باستدراك ما وقع فيه من خلل أو الإشارة إلى مواضع الإشكال فيه، إلا أن مما يخفف من وطأة هذه العيوب أن أكثرها مما لا يتعذر تداركه. **وجملة القول في هذه النسخة أنها تصلح** -على ما فيها من معايب- لأن تتخذ قاعدة في نشرة للكتاب لا تبعد عن أصل مؤلفه بعدا كبيرا، وأن إهمالها من التفريط الذي لا مسوغ له؛ فإن الكتاب أقدم ما انتهى إلينا في بابه وأجله، والظفر بالجانب الأكبر منه صحيحا سليما، -وهو ما أرجو أن أكون قد وفقت إلى تحقيقه- غنم للمعنيين بعلوم العربية غير يسير».

ويمكن أن أجمل عوامل تصحيح النص التي استعان بها المحقق في ما يلي:

- نقولات الأخفش المنثورة في الكتب ذات الصلة.
- ما نقله ابن سيده عن الأخفش في المحكم.
- ما اختصره ابن منظور في اللسان من المحكم، فيه نقل عن قوافي الأخفش.

وفي ذلك يقول المحقق: «وأما عملي في الكتاب فقصدت فيه، أول ما قصدت، إلى ضبط نصه وتحريره من شوائب السقط والاضطراب والتصحيف، ولم يكن ذلك بالأمر الذلول، بل إن كثيرا منه لم أتهد إلى الوجه فيه إلا بعد طول فكر وتأمل، ومعاودة للنظر

فيه المرة بعد المرة، ومصابرة على تتبع المسائل في مظانها. وقد أعانني على استدراك أشياء مما أسقطه ناسخ الأصل وتقويم غير قليل مما صحفه أو أساء نقله **أن عارضت ما جاء فيه بما أصبته من نقول عن أبي الحسن ولا سيما في "لسان العرب" وما طبع من "المحكم"**. وبقيت بعد ذلك مواضع يسيرة استغلقت علي ولم يظهر لي فيها ما أرتضيه، فأثبتها كما جاءت في الأصل وأشرت في تعليقاتي إلى إشكالها، ثم إني عمدت إلى مقابلة ما جاء في هذا الكتاب بما جاء في ما تيسر لي الوقوف عليه من كتب هذا العلم وغيرها مما يعرض لبعض مسائله».

وسوف يكون حديثي في هذه المقالة مقسَّمًا على قسمين، هما كما يلي:

القسم الأول:

أ- الزيادة على النص، وفيه:

- زيادة نُصَّ عليها في الحاشية.
- زيادة لم يُنص عليها في الحاشية.

ب- التصحيح من قِبَل المحقق (غير المعلل).

ت- التصحيح بالمصادر (المعلل).

د- الشك في الأصل مع إثباته في النص.

القسم الثاني:

أ- حديث عن نشرة د. عزة حسن لكتاب القوافي.

ب- وصف النفاخ لنشرة عزة حسن.

ت- الاتفاق في تقدير المخالفة.

د- الاتفاق في تقدير الزيادة.

و- مخالفات.

أ- **الزيادة على النص:**

تنقسم الزيادات التي زادها المحقق أحمد راتب النفاخ في نص كتاب القوافي للأخفش إلى قسمين:

القسم الأول: زيادة زادها المحقق ووضعها بين معقوفتين في أثناء الكتاب، مع النَّصِّ عليها في حواشيه.

والقسم الثاني: زيادة زادها المحقق ووضعها بين معقوفتين ولم ينص عليها في حواشي الكتاب، واكتفى بالمعقوفتين؛ دلالة للقارئ، وتنبيهًا له على أنها زيادة في النص المحقق، أما التفرقة بين النص على موضع الزيادة، وتركه في مواضعَ أُخرَ فلا أعلم سببه، وانتظام المنهج في الكتاب كلِّه، أو النص عليه في مقدمته رافعٌ للحرج الذي قد يُوجَّه إلى المحقق.

- **زيادة نُصَّ عليها في الحاشية:**

وقد زاد المحقق عدة زيادات في مواضع مختلفة من الكتاب، وصرَّح في الحاشية بصنيعه هذا، أما هذه المواضع فهي كما يلي:

١- في نشرة النفاخ (٩٤): وإذا احتاج الشاعر إلى مثل حركة "بَكْر" في الرفع قال: "بكُر" وفي الجر "بكِرْ" حركها بحركة الآخر، [وأما في النصب فلا يحركها بحركة الآخر]؛ لأن الآخر قد تدخله الألف في السكت فتبيِّن حركته.

وكتب في الحاشية: زيادة لا بد منها؛ ليستقيم معنى الكلام. ويظهر أن الناسخ أسقط ما في معناها من كلام المؤلف سهوا.

٢- وفي نشرته (١٠٤): ولا يجوز أن تكون الياء في قول الشاعر:

بـــازلُ عـــامين حـــديث ســـني لمثـــل هـــذا ولـــدتني أمِّـــي

= هي الروي ويكون مقيدا؛ لأنه [ليس] في بنائه شيء أقصر منه.

وكتب في الحاشية: زيادة يقتضيها السياق.

٣- وفي نشرته (١١٢): ولا يدرك ذلك بحرف لين.

وكتب في الحاشية: في الأصل: "لا يدرك" وزِدْتُ الواوَ؛ لتستقيم العبارة.

٤- وفي نشرته (١١٣): وأما "فعِلاتن" في الكامل الذي على ستة [أجزاء] فلا يكون إلا بحرف لين.

وكتب في الحاشية: زيادة يقتضيها السياق.

٥- وفي نشرته (١١٣): فذهبت منه [زنة] متحرك.

وكتب في الحاشية: زيادة لا بد منها؛ ليقوم معنى الكلام.

٦- وفي نشرته (١٢٤): فأما "يخشى" و"يُقضى" فأُجْريت مجرى "زيد" فلا تحذف [ألفها] في الوقف.

وكتب في الحاشية: زيادة يكون معها الكلام أبين.

٧- وفي نشرته (٧٠): كل ما كان في مثل [حال] "البسيط" فهو بسيط.

وكتب في الحاشية: زيادة يقتضيها سياق الكلام.

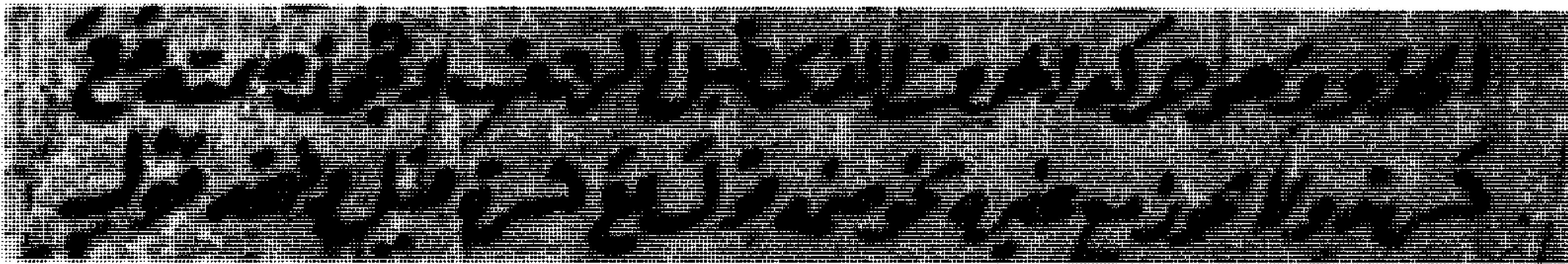
وكل هذه المواضع كما ترى لم يُرْدفها المحقق بمصدر يؤيد به كلامه؛ إنما جاء بها من كيسه.

- **زيادة لم ينص عليها في الحاشية:**

وثمة خمسة مواضع من الكتاب زادها النفاخ في النص المحقَّق، وسكت عن ذكر ذلك في حاشية النص، وقد اضطررت إلى اقتطاع صورة تلك المواضع في النسخة الخطية؛ كي ما يكون القارئ على بصيرة من أمرها:

١- في نشرة النفاخ (٣٦): ومنها الحذْو، وهو حركة الحرف الذي قبل الردف، وتجوز ضمته مع كسرته ولا يجوز مع [الفتح] غيره.

قلت: ولم ينص المحقق في الحاشية على الكلمة التي وضعها بين معقوفتين في النص المحقق، ولما عدت إلى النسخة الخطية [٩/ ب] وجدتها زيادة زادها المحقق في النص، ولم يشر إليها[1].



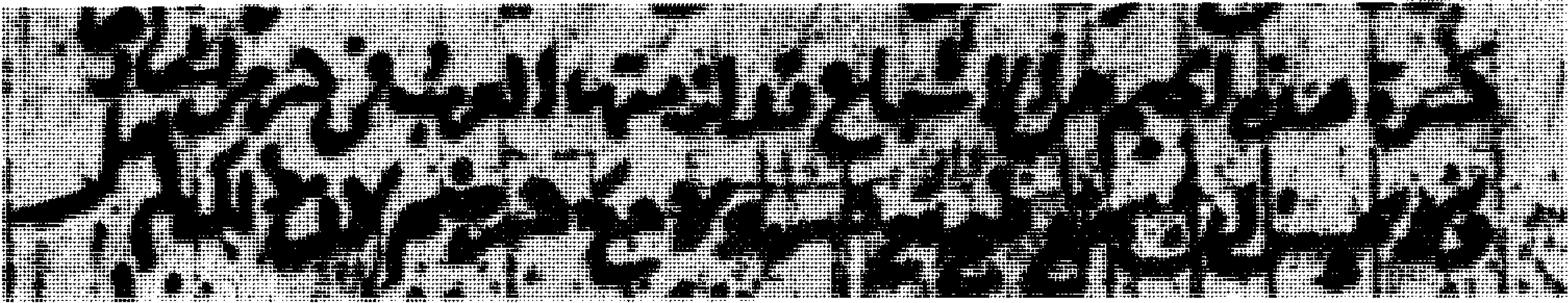
(١)انظر: نشرة د. عزة حسن ص (٣٠).

٢- وفي نشرته (٤٣): ومنها الإشباع وهو حركة الحرف الذي بين التأسيس والروي المطلق نحو قوله:

يزيـدُ يغـضُّ الطـرفَ دُوني كـأنما زوَى بـين عينيـه علـيَّ المحـاجِمُ

كسرة هذه الجيم هي الإشباع [و] قد لزمتها العرب في كثير من أشعارها، ولا يحسن أن يجتمع فتح مع كسر [ولا ضم] ولا مع كسر ضم[1].

قلت: ولم ينص المحقق في الحاشية على الكلمة التي وضعها بين معقوفتين في النص المحقق، ولما عدت إلى النسخة الخطية [١١/ب] وجدتها زيادة زادها المحقق في النص، ولم يشر إليها.



٣- وفي نشرته (٤٩): أنشدته:

كـــأن فـــا قـــارورةٍ لم تُعْفَـــصِ
منهـــا حِجاجـــا مُقلـــةٍ لم تلْخَـــصِ
كـــأن صِـــيران المهـــا المنقَّـــزِ

فقال: هذا إكفاء. وأنشده آخر قوافي على حروف مختلفة فعابه، ولا أعلمه إلا قال [له]: قد أكفأتَ.

قلت: ولم ينص المحقق في الحاشية على الكلمة التي وضعها بين معقوفتين [له] وحينما عدت إلى النسخة الخطية [١٣/ أ] وجدتُها زيادة زادها المحقق في النص، ولم يشر إليها.

(١) هي زيادة لم يستقم الكلام بها، وكان يكفيه حذف كلمة (كسر) الثانية هكذا: ولا يَحْسُنُ أن يجتمعَ فتْحٌ مع كَسْر، ولا مع ضَمّ. (خلوف).

٥- وفي نشرته (٦١-٦٢): أما الإيطاء فردُّ كلمة قد قُفِّي بها مرة، نحو قافية على "رجل" وأخرى على "رجل" في قصيدة. فهذا عيب عند العرب لا يختلفون فيه، وقد يقولونه [مع ذلك](١).

قلت: ولم ينص المحقق في الحاشية على ما وضعه بين معقوفتين في النص المحقق، ولما عدتُ إلى النسخة الخطية [١٦/ أ] وجدتها زيادة زادها المحقق في النص، ولم يشر إليها.

٦- وفي نشرته (٧٠): وفي الشعر التضمين، وليس بعيب، وإن كان غيره أحسن منه، ولو كان كل ما وُجد ما هو أحسن منه قبيحا كان قول الشاعر:

ستبدي لك الأيام ما كنتَ جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزوِّد

= رديئا إذا وُجد ما هو أشعر [منه].

قلت: ولم ينص المحقق في الحاشية على ما وضعه بين معقوفتين في النص المحقق، ولما عدتُ إلى النسخة الخطية [١٩/ أ] وجدتها زيادة زادها المحقق في النص، ولم يشر إليها.

ب- التصحيح من قِبَل المحقق (غير المعلل):

هو الغالب على المحقق رحمه الله في حواشي النص؛ لذا سأقتصر من ذلك على هذه المواضع، ومن أراد المزيد فليطالع الكتاب:

---

(١) لا داعي لهذه الزيادة، فالكلام مستقيم بدونها. (خلوف).

١- في نشرة النفاخ (٤):

لا يشـــــتكين ألمــــا مـــــا أنقَـــــيَنْ

وفي الحاشية: في الأصل: لا يشتكين الماء... وهو تصحيف مخل بوزن البيت ومعناه.

٢- وفي نشرته (٧): ولو كانت القوافي هي الحروف كان قول الشاعر:

يـــا دار ســـلمى يـــا اســـلمي ثـــم اســـلمي

مع قوله:

فخنـــــدفٌ هامـــــةُ هـــــذا العـــــالمِ

غير معيب؛ لأن القافيتين متفقتان؛ (إذ) كانتا ميمين.

وفي الحاشية: في الأصل: (إذا كانتا) والوجه ما أثبت.

٣- وفي نشرته (١١): كل قافية توالت فيها أربعة متحركات.

وفي الحاشية: في الأصل: أربع.

٤- وفي نشرته (١٩): وقال بعضهم في السكوت: حيهلا. فإذا وصل ألقى الألف.

وفي الحاشية: في الأصل: "السكون". وهو تصحيف صوابه ما أثبت.

٥- وفي نشرته (٢٢): وكذلك إذا انضم ما قبل الواو لم يجز (معها).

وفي الحاشية: في الأصل: مع.

٦- وفي نشرته (٢٣): لأن الهمزة لا تثبت في لغته في مثل هذا الموضع.

وفي الحاشية: في الأصل: هذه الموضع.

٧- وفي نشرته (٢٤): سمعناه من العرب ورواه يونس.

وفي الحاشية: في الأصل: وسمعنا. ولعل الصواب ما أثبت.

٨- وفي نشرته (٢٧): وإذا قفُّوا بالكلمة التي فيها حرف مضاعَف لم يجعلوا معه غيره.

وفي الحاشية: في الأصل: "ولم..." أقحم الناسخ الواو في جواب "إذا" فأساء.

٩- وفي نشرته (٢٨): فتقول: "القَوْل" و"القُول" و"القِيل" و"البَيْع" ...* وكان في نحو "ظَبْي" و"عَدْو" وأشباه هذا كثير فيهما.

وفي الحاشية: كذا في الأصل، وقد رسم كاتبه في هذا الموضع علامة يظهر أنه أشار بها إلى أن في الكلام سقطًا أو تصحيفًا. ولا يبعد أن يكون "وكان" مصحفا عن "ويسكن".

١٠- وفي نشرته (٢٩): فهذه الألف لا تكون تأسيسا؛ لأنها منقطعة من ميم "دمي" وليست من ضمير.

وفي الحاشية: في الأصل: "من ضميره. والوجه ما أثبت.

١١- وفي نشرته (٣٠): والروي ميم "هما".

وفي الحاشية: في الأصل: "والروي ميمهما" وما بعده من كلام المؤلف يشهد بصواب ما أثبت.

١٢- وفي نشرته (٣٢): وإنما جاز في ألف "كما هما" و "ما هيا" ألا تكون* تأسيسا ولم يجز إلا أن تكون ردفا في المنفصل لأنَّ...

وفي الحاشية: في الأصل: "إلا أن تكون..." وهو تخليط من الناسخ، ووجه الكلام ما أثبت.

١٣- وفي نشرته (٣٥): وفي القوافي مما يلزم من الحركات: الرسُّ، وهي فتحة.

وفي الحاشية: كذا في الأصل... وإن كان الأوجه أن يقال: "هو فتحة..."

١٤- وفي نشرته (٤٣): إذا طرحت الألف واللام طرحت منه الياء.

وفي الحاشية: في الأصل: وطرحت الياء.

١٥- وفي نشرته (٥٦): فرددنا عليه هذا غير مرة، والبيتين الأولين على نفر من أصحابه (ممن) ليس بدونه كلهم لا يستنكر هذا.

التصحيح (المعلل) بالمصادر :

وهو قليل عند المحقق إذا ما قُورن بغيره من المحققين، وها هي المواضع التي صرَّح فيها بالتصحيح في حواشي النص، ولا أنفي أن يكون ثمة شيءٌ مسكوتٌ عنه.

١- في نشرة النفاخ (٣٥): ففتحة الواو هي الرس.

وفي الحاشية: في الأصل: "فتحة الواو هي رس". **وما أثبته من اللسان** "رسس".

٢- وفي نشرته (٤٠): أما التعدي فحركة الهاء التي للمضمر المذكر الساكنة (في الوقف).

وفي الحاشية: في الأصل: "في الشعر". **وما أثبته وهو الصواب من تعريف "التعدي" في المحكم لابن سيده** (٢/ ٢٢٨) وهو عنه في اللسان (عدا) وقد أخذه في ما يظهر من كلام أبي الحسن هذا وإن لم يصرح بذلك.

٣- وفي نشرته (٤١):

تنفشُ منه الخيلُ ما لا تَغْزِلُهُو

وفي الحاشية: في الأصل: تنفس منه... ما لم ..." تصحيف. والبيت لأبي النجم العجلي من أرجوزة في صفة الخيل والحلبة أورد منها ابن عبد ربه في العقد ١/ ١٧٢-١٧٤ قطعة كبيرة فيها البيت الشاهد.

د- الشك في الأصل مع إثباته في النص:

شك المحقق في مواضع لم يستطع الجزم بخطئها ومع ذلك أثبتها في النص المحقق من دوم مخالفة لها، مثال ذلك ما يلي:

١- جاء في نشرة النفاخ (٤٢): فحركة الهاء التعدي، والواو المتعدّي.

وفي الحاشية: كذا في الأصل، وأخشى أن يكون في هذا الموضع اضطراب وسقط. وأن يكون وجه الكلام وتمامه كما جاء في المحكم ٢/٢٢٨ واللسان (عدا) بعد البيت الشاهد: فحركة الهاء هي التعدي، والواو بعدها هي المتعدي.

٢- وجاء في ص (٥٥): وروى عن العرب.

وفي الحاشية: كذا في الأصل، وما سيأتي من كلام المؤلف عقب الأبيات يرجح أنه مصحف عن "بعض".

القسم الثاني: نشرة د. عزة حسن:

وقبل نشرة أحمد راتب النفاخ بثلاثة أعوام ١٩٧٠م، نشر د. عزة حسن الكتابَ في وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي بدمشق، على ذلك الأصل الفريد، ولكنه كان له رأي آخر في تعامله مع تلك النسخة الخطية وناسخها فيقول ص (٢٤): «كان العمل في تحقيق هذا الكتاب سهلا ميسورا، لم يكلفنا جهدا كبيرا ولا وقتا طويلا، فقد كانت نسخته المخطوطة جيدة قويمة، كما كان كاتبها عارفا متقنا، فكان جل اهتمامنا لذلك منصرفا قبل كل شيء إلى ضبط نص الكتاب وإخراجه صحيحا محققا».

وقد نقض الدكتور عزة هذا الكلام بعد خَطِّه بثلاثة أسطر؛ إذ قال: «وقد وجدنا في النسخة المخطوطة تصحيفات قليلة، وبعض السقط القليل أيضا، فقومنا هذه التصحيفات، **وأكملنا النقص الناشئ عن السقط**».

أ- وصف النفاخ لنشرة عزة حسن:

يقول الأستاذ النفاخ في ص (٦) في وصف النشرة السابقة له: «أنا أمام عمل أقل ما يوصف به أن صاحبه لم يوفه حقه من الجهد والتمحيص، ولا رعى ما يجب في مثله من الدقة والأمانة، ويظهر أنه كان في عجلة من أمره فتسرع في نسخ الكتاب، ثم لم يعن بمعارضة ما نسخ بأصله، ولا أمعن النظر في تدبر معانيه، **فكان أن أسقط ألفاظا**

وعبارات شتى في مواضع مختلفة، وزاد في مواضع ما لا داعي إلى زيادته، بل لقد زاد في بعضها ما أفسد الكلام وأحاله، ثم إنه صحف ألفاظا هي في الأصل غاية في الوضوح، هذا إلى أنه فاته تقويم بعض ما أخطأ فيه الناسخ، واستدراك بعض ما أسقطه، على حين اتهم عبارات جاءت في الأصل صحيحة بينة المعنى، وأما ما أثبته وحسبه تقويما لها فجاء لا يكاد يظهر له معنى يعقل».

وبعض هذا العرض الذي سُقْته لكَ، لم يذكر النفاخ دليلا واحدا على كلامه هذا، لا في مقدمة الكتاب ولا في حواشي النص المحقق، ولستُ أراه صحيحًا لأسباب كثيرة أذكرها لك في ما يلي:

ب- الاتفاق في تقدير المخالفة

ثمة مواضع خالف فيها النفاخُ رسْمَ النسخة الفريدة فيها، وقد تبين لي بالدليل والبرهان أنه قد أخذ نص هذه المخالفات من نشرة د. عزة حسن، ومع ذلك لم يشر إلى ذلك في نشرته، تفصيلها كما يلي:

١- في نشرة النفاخ ص (١٩): تفعل ذلك في الألف من "أنا".

وفي الحاشية: في الأصل: "ألف" والوجه ما أثبت.

قلتُ (يوسف): وقد أخذ المحقق هذه القراءة من نشرة د. عزة حسن ص (١١)، ولم يشر إلى ذلك في نشرته.

٢- وفي نشرته ص (٢٠): الصوت الذي يجري في الواو ليس كالصوت الذي يجري في الألف، فسُوِّيَ (بينها) كما سُوِّي بين حروف الروي.

وفي الحاشية: في الأصل: بينه. والسياق يقتضي ما أثبت.

قلت (يوسف): وقد أخذ المحقق هذه القراءة من نشرة د. عزة حسن ص (١٣)، ولم يشر إلى ذلك في نشرته.

٣- وفي نشرته ص (٢٢): ويكون الردف واوا ساكنة أو ياء ساكنة في هذا الموضع يجتمعان في قصيدة إذا انفتح ما (قبلهما).

وفي الحاشية: في الأصل: قبلها. والوجه ما أثبت.

قلت (يوسف): وقد أخذ المحقق هذه القراءة من نشرة د. عزة حسن ص (١٣)، ولم يشر إلى ذلك في نشرته.

٤- وفي نشرته ص (٢٨): نحو "ميت" و"سيد" وإنما **أصلهما**.

وفي الحاشية: في الأصل: "أصلها". والوجه ما أثبت.

قلت: هذه القراءة بنصها في نشرة د. عزة حسن (٢٢)، وقال في الحاشية: في الأصل المخطوط: أصلها، ولا أدري، لم أعرض النفاخ عن ذكر ذلك في حاشية نشرته؟!

٥- وفي نشرته ص (٢٩):

وإن كــان عقــلٌ فــاعقلا لأخــيكما (بناتِ) المَخاضِ والفِصال المقاحِما

وفي الحاشية ص (٣٠): صحف في الأصل إلى "بذات المخاض".

قلت: وقد تفطن لهذا التصحيف قبلُ د. عزة حسن في نشرته ص (٢٤)؛ فأثبت في النص (بنات)، وقال في الحاشية: في الأصل المخطوط: بذات المخاض. وهو تصحيف. ولم يشر النفاخ في نشرته إليه لا من قريب ولا من بعيد!

٦- وفي نشرته ص (٣٥):

دعْ عنــك نَهْبًــا صِــيح في حَجَرائــه ولكنْ حديثًا ما حديثَ الرواحــلِ

وفي الحاشية: في الأصل: ...حديث الدواخل". تصحيف.

قلت: وقد سبقه في تصحيح هذا التصحيف د. عزة حسن في نشرته ص (٣٠)؛ إذ أثبت في النص: (الرواحل)، وقال في الحاشية: في الأصل المخطوط: الدواخل، وهو تصحيف.

٧- وفي نشرته ص (٤٠): والبيت لا يحتاج إلى حركتها، حرَّكوها بالضم.

وفي الحاشية: في الأصل: "وحركوه" بتذكير الضمير، وإقحام الواو، والوجه ما أثبت.

قلت: وهذا التصحيح قد سبقه إليه د. عزة حسن في نشرته ص (٣٤) إذ أثبت في النص المحقق "حركوها"، وقال في الحاشية: في الأصل المخطوط: وحركوه، ولم يشر إلى ذلك النفاخ في نشرته.

٨- وفي نشرته ص (٥٦): فرددنا عليه هذا غير مرة، والبيتين الأولين على نفر من أصحابه (ممن) ليس بدونه كلهم لا يستنكر هذا.

وفي الحاشية: في الأصل: "من" والوجه ما أثبت.

قلت: والسابق إلى تصحيح الأصل هنا هو د. عزة حسن؛ إذ أثبت في النص ص (٥١): ممن. وقال في الحاشية: في الأصل المخطوط: من. وقد تبعه النفاخ في ذلك، ولم يشر إليه في حاشية النص المحقق!

٩- وفي نشرته ص (٦٤): الألف واللام لازمتان للاسم قد صيرتاه معرفة، وليس لزومها فيه كلزوم حرف الجر.

وفي الحاشية: في الأصل: "لزومها" والوجه ما أثبت.

قلت: والسابق أيضا إلى هذا التصحيح هو د. عزة حسن في نشرته ص (٥٨)؛ إذ أثبت في النص المحقق: "لزومها"، وقال في الحاشية: في الأصل المخطوط: لزومها. ولم يشر إليه النفاخ في نشرته.

١٠- وفي نشرته ص (٦٥): وكذا الزوج.

وفي الحاشية: في الأصل: "وهذا" وسياق الكلام يقتضي ما أثبت.

قلت: وكذلك السابق إلى هذا التصحيح هو د. عزة حسن في نشرته ص (٥٩)؛ إذ أثبت في النص المحقق: "وكذا". وقال في الحاشية: في الأصل المخطوط: هذا.

١١- وفي نشرته ص (١٢٧): فإن تحرك ما قبلها.

وفي الحاشية: في الأصل "قبلها" والوجه ما أثبت.

قلت: والسابق في هذا التصحيح هو د. عزة حسن في نشرته ص (١٥٥)؛ إذ أثبت (قبلها) في النص المحقق، وأشار في الحاشية إلى ما جاء في الأصل.

د- الاتفاق في تقدير الزيادة:

وكذلك يوجد مواضع أخرى ارتأى النفاخُ زيادتها في النص المحقق؛ بدعوى اقتضاء السياق، وعند عرضها على نشرة د. عزة تبين لي أنها كذلك في نشرته؛ مما يَشي بأن اللاحق قد أخذها من السابق، وهذه المواضع أذكرها كما يلي:

١- جاء في نشرة النفاخ ص (٢٢): ويكون الردف واوًا ساكنة [أو ياء ساكنة].

وفي الحاشية: زيادة يقتضيها سياق الكلام.

قلت (يوسف): وتقدير هذه الزيادة بنصها في نشرة د. عزة حسن ص (١٤).

٢- وجاء في نشرة د. عزة حسن (١٨):

[أ] أطـــلالَ دارٍ بالســـباعِ فحمَّـــتِ   سألتَ فلما استعجمتْ ثم صُمَّتِ

قلت: لم ينص المحقق على الكلمة التي وضعها بين معقوفتين في حاشية النص، ولما عدت إلى النسخة الخطية [٦/ ب] وجدتها زيادة زادها المحقق من قِبله.



وهذه الزيادة التي زادها د. عزة تبعه عليها أحمد راتب النفاخ ص (٢٥) في تحقيقه، ولو أحسنَّا الظنَّ لقلنا: هذا مما يقع فيه الحافر على الحافر، أو العودة إلى ديوان الشاعر تكشف حقيقة هذا الساقط في النص، ولم يشر النفاخ في حاشية النص إلى هذا الموضع الذي أضافه في النص المحقق ولم يضعه بين معقوفتين كما وضعه د. عزة حسن، ومن الممكن تخريج ما جاء في الأصل على ظاهرة "الخرم" في علم العروض وهو حذف الحرف الأول من التفاعيل ذوات الوتد المجموع كـ"فعولن" تصير بعد الحذف (عولن)،

ونخرج حذف همزة الاستفهام على أنها ضرورة شعرية، وحذفها مع العلم بها جائز، وهذا بعيدٌ ولكنه شيءٌ يُقال!

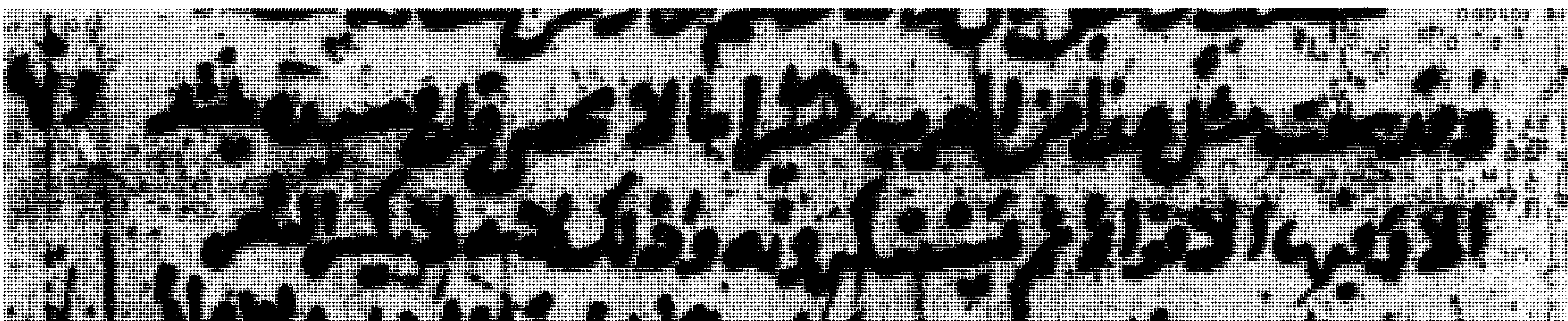
١- وفي نشرة د. عزة (٢٦): وكان القياس أن يجعلها تأسيسا [لأنهما] صارا كلمة واحدة.

قلت: لم ينص المحقق على الكلمة التي وضعها بين معقوفتين في حاشية النص، ولما عدت إلى النسخة الخطية [٦/ ب] وجدتها زيادة زادها المحقق من قِبله، وقد تبع د. عزة في تقدير هذا الساقط من الأصل المحقق أحمد راتب النفاخ؛ فقدَّر الكلمة كما قدَّرها د. عزة، ولكنه جعل (صارا) (صارتا).



٢- وفي نشرة النفاخ (٤٧): وقد سمعت مثل هذا من العرب كثيرا ما لا يحصى، قلَّ قصيدة ينشدونها إلا وفيها الإقواء، ثم [لا] يستنكرونه.

قلت: ولم ينص المحقق في الحاشية على الكلمة التي وضعها بين معقوفتين [لا]، وحينما عدت إلى النسخة الخطية [١٢/ ب] وجدتها زيادة زادها المحقق في النص، ولم يشر إليها في حاشيته.



ولما عارضتُ هذه الزيادة التي جاءت في نشرة النفاخ على نشرة د. عزة ص (٤٢) وجدتُ السابق لها هو د. عزة؛ إذ هو صاحب هذا التقدير، وقد تبعه النفاخ في ذلك، ولم

ينص د. عزة في نشرته على هذه الزيادة التي زادها في النص المحقق، ولم يشر إليه النفاخ أيضا في نشرته!

١- وفي نشرته ص (٧٩): فلما جاء لفظ [لا] يكون مع الأول.

وقال في الحاشية: مما أساء الناسخ نقله وأصلحته كما أثبت من حكاية قول الأخفش في اللسان (مطا).

قلت: ولم يشر النفاخ في الحاشية إلى ما وضعه بين معقوفتين، وهو في الحقيقة زيادة أخذها من نشرة د. عزة حسن ص (٧١)، وقد أثبتها د. عزة في النص المحقق من نقْلِ ابنِ منظورٍ نصَّ الأخفشِ؛ فقال د. عزة عن الكلمة الزائدة في النص: زيادة من اللسان (مطا).

٢- وفي نشرته ص (١٢٨): إذا تحرك ما قبلها أو سكن.

وفي الحاشية: في الأصل: "وسكن" ولعل الصواب ما أثبت.

قلت: وهذه القراءة بنصِّها وفصِّها في نشرة د. عزة حسن ص (١١٦)، وقد وضع د. عزة الألف المزادة بين معقوفتين هكذا [أ] وسكن. ولم يشر في الحاشية إلى ما جاء في الأصل.



و- مخالفات:

الناسُ في قراءتهم للنصوصِ ذواتِ النسخِ العديدةِ أفهامُهم تختلفُ، واختلافُهم في نصٍّ يُحقق على نسخة فريدة سقيمة من بابِ أولَى، لذا قد يقرأ أحدهم النص قراءةً لا يُوافقه عليها آخر، مثال ذلك ما جاء في نشرتي القوافي للأخفش:

١- في نشرة د. عزة ص (٢٦): وما إذا لم يجعلها كلمة واحدة.

وفي الحاشية: في الأصل المخطوط: يجعله.

قلت: وقد خالفه في ذلك النفاخ ص (٣١) وأثبت قراءة الأصل.

٢- وفي نشرة النفاخ ص (٤١): تنفشُ منه الخيل..

وفي الحاشية: في الأصل: تنفس منه... تصحيف.

قلت: وقد تفطَّن قبلُ د. عزة إلى وجود تصحيف في الأصل؛ إذ قال: في الأصل تنفس. وهو تصحيف، ولكنه أثبت في النص (تنفر) بدلا من قراءة النفاخ (تنفش).

٣- وفي نشرة النفاخ ص (٦٦): ولفظه بذا.

وقرأها د. عزة حسن: ويلفظه كذا. وأشار إلى رسم الأصل في حاشية نشرته.

٤- وفي نشرة د. عزة (١٤٤): وهذه الواو والياء لا تحذفان في الكلام، فإذا كانت ياء [لا] تحذف في الكلام فهي في الروي أجدرُ أن [لا] تحذف نحو ياء القاضي.

قلت: ولم ينص المحقق في الحاشية على ما وضعه بين معقوفتين، وحينما عدت إلى النسخة الخطية وجدتهما زيادتين زادهما المحقق في النص ولم يشر إليهما في الحاشية.

ولم يتابعه النفاخ على تلك القراءةِ، بل خالفه، وأثبت ما جاء في النص. انظر: نشرته ص (١٢٣-١٢٤).

١- وفي نشرة د. عزة (١١٤): وإن شئتَ كسرْتَ مِنْ، لأنهم قد قالوا: من القومِ، ومن...

وفي الحاشية: هنا كلمة مطموسة في الأصل المخطوط.

قلت: وحينما عدتُ إلى النسخة الخطية لرؤية هذا الطمس لم أجده، ورأيته فيها واضحًا مقروءًا، وقد قرأه النفاخ ص (١٢٥): و"من ابنك". وهو كذلك في النسخة الخطية.



*

-٨-
الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب
تحقيق: د. حاتم الضامن
ضوء المقالة: التوسع بالزيادة على النص

ودخلت سنة ١٩٨٤م وفيها انتهى الدكتور حاتم الضامن رحمه الله من تحقيق كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب، ونشره في مجلة المورد (مجلد ١٣، عدد ٣) على نسخة وحيدة تحتفظ بأصلها مكتبة المتحف البريطاني برقم (٧٥١٦)، ويحتفظ معهد المخطوطات العربية بنسخة مصورة منها برقم (٩ لغة)، وبعد ذلك بعام ١٩٨٥م، أعاد د. الضامن نشره في طبعته الثانية في مؤسسة الرسالة.



شكل رقم (٤٠)

ويعد الدكتور حاتم الضامن من المتوسعين في تحقيق الكتب ذوات النسخ الفريدة، وهو أمر لا يجسر عليه إلا قليل من المحققين، وتحقيقاته هذه تتفاوت حجمها بين الكِبَر والصغر، وإذا ما أردنا أن ننظر في تلك العناوين؛ لتصنيف موضوعها ومحتواها - وجدناها كتبًا داخلة في إطار التخصص الذي اعتنى به الدكتور حاتم رحمه الله، أعني علوم العربية باختلاف أنواعها، وإليك الآن مَسْردًا بتلك الكتب:

١- الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب (ت بعد ٢٠٦هـ)، حقَّقه على نسخة مكتبة المتحف البريطاني، نُشر في ٧٨ صفحة، (وهو الكتاب المدروس).

٢- النخلة لأبي حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ) حقَّقه على نسخة آجريجنتو، نُشر في ١٣٢ صفحة.

٣- المذكر والمؤنث للسجستاني أيضا، حقَّقه على نسخة قونية بتركيا، نُشر في ٣٤٢ صفحة.

٤- أفراد كلمات القرآن العزيز لابن فارس (ت٣٩٥هـ)، حقَّقه على نسخة دار المخطوطات اليمنية بصنعاء، نُشر في ٢٤ صفحة.

٥- دقائق التصريف للقاسم بن محمد المؤدب (من علماء القرن الرابع الهجري، تحقيق مشترك مع غيره، على نسخة مكتبة شهيد علي بتركيا، نُشر في ٥٥٥ صفحة.

٦- شرح مقصورة ابن دريد المنسوب إلى الجواليقي (ت٥٤٠هـ) حققه بالاشتراك مع عبد المنعم التكريتي على نسخة مكتبة كوبريلي بتركيا، نُشر في ٦٨ صفحة.

٧- الإنباء في أصول الأداء لابن الطحان (ت٥٦١هـ) حقَّقه على نسخة تشستربيتي، نُشر في ٦٨ صفحة.

٨- منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) حقَّقه على نسخة أحمد الثالث باستنبول، نُشر في ١٤٥ صفحة.

٩- غلط الضعفاء من الفقهاء لابن بري (ت٥٨٢هـ) حقَّقه على نسخة مكتبة المتحف البريطاني، نُشر في ٤٨ صفحة.

١٠-خير الكلام في التقصِّي عن أغلاط العوام لعلي بن بالي القسطنطيني (ت٩٩٢هـ) حقَّقه على نسخة الظاهرية، نُشر في ٧١ صفحة.

وسوف أكتفي لبيان منهجه في تحقيق النسخة الفريدة بالكتاب الأول الوارد في هذا المسرد.

توسُّع المحقق في الزيادة على النص:

ولم يبين المحقق منهجه في تحقيق هذه النسخة، ولكن من خلال حواشي النص المحقَّق نستطيع استنباطه، وإنَّ أول ما يلفت انتباه القارئ في تلك الحواشي هو أن المحقق توسَّع في الزيادة على الأصل المنسوخ منه حتى إنه قد بلغت مواضع الزيادة على النص أربعة وثلاثين موضعا، في نشرة خرجت في (٧٨ صفحة)، أصلها الورقي (١٨ ورقة) ناهيك عن مواضع مخالفة رسم الأصل، وإثبات ما ترجح للمحقق من المصادر الناقلة ذات الصلة.

أولا: عوامل تصحيح النص:

وقد استعان المحقق ببعض المصادر المهمة التي استطاع بها أن يصحح النص، ويمكن أن أجمع بعض هذه المصادر في ما يلي:

- دواوين الشعراء أنفسهم الوارد ذكرهم في النص.
- المراجع الناقلة عن قطرب.
- المعاجم اللغوية كالمخصص لابن سيده واللسان لابن منظور.

ثانيا: التصرف في النص:

وقد خالف المحقق النص وتصرف فيه بصورتين:

الصورة الأولى: الزيادة فيه.

الصورة الثانية: مخالفة رسمه.

الصورة الأولى:

تقدم الحديث على أن الدكتور حاتم الضامن، يعد من المتوسعين في مخالفة النص الفريد، وقد طرق في ذلك أعلى أنواع المخالفة، وهي الزيادة عليه، وإليك الآن مواضع الزيادة التي تبيِّن لك صِدْق هذه الدعوى.

- **زيادة معلَّلة بالسياق:**

١- جاء في النص (١٢): [ومن أسماءِ السماءُ]: برقعُ. وفي الحاشية: يقتضيها السياق.

قلت: وهي زيادة في محلها، وقد ذكرها المصنف في غير ما موضع في الكتاب، ومن الممكن أن يكون المقدر [ومن أسمائها] فقد ذكر المصنف هذه الكلمة أيضا. انظر: ص (١٣).

٢- وفي ص (٢١): لأن السواد في أوَّل الليل [والبياضَ] في النصف الآخر.

وفي الحاشية: يقتضيها السياق.

٣- وفي ص (٢٢): ويقال لآخر [ليلة] من الشهر.. وفي الحاشية: يقتضيها السياق.

٤- وفي ص (٢٢): يقال لأول يوم [من] الشهر... وفي الحاشية: يقتضيها السياق.

٥- وفي ص (٣٤): فإذا جمعْتَ السبت قلت لأدنى العدد إلى العشرة: ثلاثةُ أسْبُتٍ، على أفعُل، وإذا جاوزتَ العشرةَ قلتَ: سُبوت، وسِبات كثيرة، على فُعُول وعلى فِعال، هذا الأكثر، والقياس، مثل فَرْخ وأفرُخ [وفِراخ] وفروخ، وكعب وأكعُب وكِعاب وكعوب. وفي الحاشية: زيادة يقتضيها السياق.

٦- وفي ص (٣٦): وأما جمع أوَّل فالأوائل، للقليل والكثير، لأن هذا البناء لهما جميعا. وكذلك أهون: الأهاون، و[أوْهَد]: الأواهد. وفي الحاشية قال عن هذه الزيادة: يقتضيها السياق.

٧- وفي ص (٣٧): وتقول في كثير العدد على القياس ولم يسمع: مضت جِبْران ودِبْران. كما قالوا: غُراب وغِرْبان، وغلام وغِلْمان، [وقُراد] وقِرْدان. وفي الحاشية قال عن هذه الزيادة: يقتضيها السياق.

٨- وفي ص (٣٥): كما قالوا: كثيب وكُثبان، للكثير، ورغيف ورُغْفان [وجريب] وجُربان. وفي الحاشية قال عن هذه الزيادة: يقتضيها السياق.

٩- وفي ص (٤٤): فإن قلت الشهور المحرمة، بالهاء، فجائز إذا جعلت المحرم صفة، من حُرِّم فيه القتال، مثل المكرّم [و] الممجَّد. وفي الحاشية قال عن هذه الزيادة: يقتضيها السياق.

١٠- وفي ص (٦٢): قال الشاعر:

فتى مما ابن الأغرِّ إذا شتْونا ... وحُبّ الزاد في شهري قُماح

[ورُوي] وحبَّ الزادُ. وفي الحاشية: يقتضيها السياق.

١١- وفي ص (٢٧): يقول: [لم] يقدروا على أن يذبحوا.

وفي الحاشية: زيادة يقتضيها السياق.

١٢- وفي ص (٤٨): وإن جعلته اسما قلتَ: مضت الآصام الثلاثة، كما تقول: الأباطح والأحامر والأشاعث في جمع [الأبطح و] الأحمر والأشعث إذا كانا اسمين.

وفي الحاشية قال عن هذه الزيادة: يقتضيها السياق.

- **زيادته غير المعللة:**

وثمة مواضع أخرى أضافها المحقق على النص وضعها بين معقوفتين [ ]، ولم يذكر في الحاشية عنها شيئا، وهذا يفعله بعض المحققين أحيانا سهوًا، وأحيانا تكاسُلًا، وأحيانا للتنصيص على نظيرها من قبل، من ذلك ما يلي:

١- جاء في النص ص (٢١): ثم النصف الآخر يقال [له]: ...

٢- وفي ص (٣٨): ويقال: عِذْق مرجَّب، [أي] معمود.

٣- وفي ص (٤٣): لبيك اللهم لبيك. [لبيك] عن بجيله.

٤- وفي ص (٤٧) [و] وَبْصان إذا جمعته قلت: ثلاثة وبصانات.

٥- وفي ص (٤٩): فإذا جمعت [العامَ] قلت: ثلاثة أعوام.

- **زيادته من المصادر:**

والزيادة على النص الفريدة من المصادر الناقلة أمرٌ صحيح مطروقٌ من كبار المحققين، وقد تقدَّم الحديث عنه في المقالات السابقة، وقد سلك محققنا هذا السبيل.

أمثلة على ذلك:

١- جاء في النص (١٧): وحُكي لنا أنهم كانوا يقولون: جئتكَ عند غَبِيَّةِ[1] [الشمسِ أي] عند مغيبها. وفي الحاشية: زيادة يقتضيها السياق من الأزمنة والأمكنة ٢/ ٤٩ نقلا عن قطرب.

٢- وفي ص (٢٣): قال ذو الرُّمَّة [يصف روضة]:.. وقال في الحاشية عن الزيادة: من المخصص ٩/ ١٠.

٣- وفي ص (٢٤): وليس [له] نَوْء. وفي الحاشية: زيادة من الأزمنة والأمكنة ١/ ١٩٩.

٤- وفي ص (٢٨): فإذا طلع [سَعْدُ]... وقال في الحاشية عن مصدر هذه الزيادة في النص: من الأزمنة والأمكنة ٢/ ١٨٣، والمخصص ٩/ ١٦.

٥- وفي ص (٣٠): درَأْتُ له بِساطًا [إذا] بسَطْته. وقال في الحاشية عن مصدر هذه الزيادة: من اللسان والتاج (درا).

---

(١) لعلها: غَبْيَة، أو غَيبة. (خلوف).

٦- وفي ص (٣٢): فإذا أدخلتَ الألف واللام في (أمس) فبعض العرب ينصبه [ويقول]: رأيته الأمس. وقال في الحاشية عن مصدر هذه الزيادة: من الأزمنة والأمكنة نقلا عن قطرب.

٧- وفي ص (٣٥): وأما الخميس فإذا جمعته لأقل العدد كان على أفعلة، [تقول]: ثلاثة أخمسة. وقال في الحاشية عن مصدر هذه الزيادة: من الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٧٢.

٨- وفي ص (٣٥): ويكون في القياس على (فُعْلان) للكثير [نحو] خُمْسان.

وقال في الحاشية عن مصدر هذه الزيادة: من الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٧٣.

٩- وفي ص (٣٥): وإن شئتَ قلتَ: ثلاثة جُمَع كما تقول: [ثلاث] ظُلَم.

وقال في الحاشية عن مصدر هذه الزيادة: من الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٧٣.

١٠- وفي ص (٣٦): قال ابن مقبل:

وإذا رأى الرواد ظلَّ [بأسْقُف] يومًا كيوم عروبة المتطاول

وفي الحاشية: ما بين القوسين من الديوان.

١١- وفي ص (٣٧): وصفَر: كانوا يخرجون [فيه] إلى بلاد يقال لها: الصفريَّة.

وفي الحاشية قال عن مصدر هذه الزيادة: من الأيام والليالي والشهور ٩.

١٢- وفي ص (٣٨): وأما شوال فلشَوْلان الإبل [فيه] بأذنابها.

وفي الحاشية قال عن مصدر هذه الزيادة: من الأيام والليالي والشهور ١٤ والزاهر ٢/ ٣٦٨.

١٣- وفي ص (٣٩): [تلبِياتُ العَرَب].

وفي الحاشية: زيادة ليست في الأصل. وينظر: نصوص التلبيات قبل الإسلام.

١٤- وفي ص (٣٩): كانت تلبية النبي صلى الله عليه وسلم:

لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك [لبيك]

إن الحمد [والنعمة] لك، والملك لا شريك لك

وفي الحاشية: ينظر: صحيح مسلم ٤٨١، سنن ابن ماجه ٩٧٤ **والزيادة منهما.**

١٥-وفي ص (٤٠): [قد] أدلجت بليل. لبيك اللهم لبيك. لبيك [عن] ربيعة.

وفي الحاشية: تاريخ اليعقوبي ١/ ٢٥٥-٢٥٦. **والزيادة منه.**

١٦-وفي ص (٤٣): إن [تغفر اللهم] تغفر جما. في الحاشية: البيتان الأخيران في اللسان (جمم) **والزيادة منه.**

الصورة الثانية:

خالف المحقق د. حاتم الضامن رسْم ناسخ النسخة في مواضع كثيرة، أكتفي من هذه المواضع بما يلي:

١- في النص (١٣):

(بـــاءتْ) عـــرارُ بكَحْـــلَ فـــيما بيننـــا   والحـــق يعرفُـــه ذوو الألبـــابِ

وفي الحاشية: عبد الله بن الحجاج الثعلبي في اللسان (كحل). وفي الأصل: بانت.

٢- وفي ص (١٣-١٤): قال الشاعر:

يُبـــــادرُ الآثـــــارَ أن تؤوبـــــا   وحاجـــبَ الجَوْنـــةِ أن يَغيبـــا

وفي الحاشية: الخطيب الضبابي في اللسان (جون). وفي الأصل: تغيبا.

٤- وفي ص (١٩): وقال بعضهم: ابن ليلة عَتَمَة سُخَيلَة، حلَّ أهلها برُمَيْلة، (كأنَّ بقاءه) في السماء بمقدار ذلك. وفي الحاشية: وفي الأصل: كان بقاؤه.

٥- وفي ص (٢١): لأن (القمر) قحَمَ في دُنُوِّه إلى (الشمس). وكتب في الموضعين من الحاشية: في الأصل: الشهر.

٦- وفي ص (٢٣): ثم البَطَن. وبعض العرب يقول: بُطَيْن. فيصغِّر ثم (النجم) هو الثريا، ثم (الدَّبَران). وفي الحاشية: في الأصل: الديدان. وهو تحريف.

٧- وفي ص (٢٤): فهذه النجوم التي أكثرها يقولون (لها) الأنواء. وفي الحاشية: في الأصل: بها.

٨- وفي ص (٢٥): ثم تطلع الجوزاء. وفي الحاشية: في الأصل: يطلع.

٩- وفي ص (٢٦):

ضَرْبَ هَـــــــدالِ الأيْكَـــــــــةِ المُسَـــــــــوِّقِ

وفي الحاشية: في الأصل: المشوق. بالشين.

١٠- وفي ص (٢٦): إذا طلعت النثرة شقَّحَتِ البُسْرة. وفي الحاشية: في الأصل: البشرة. بالشين.

١١- وفي ص (٢٨): إذا طلعت الأشراط (نقَصت) الأنباط. وفي الحاشية: في الأصل نفضت.

١٢- وفي ص (٢٨): إذا طلع الغَفْر جاء القطْر. وفي الحاشية: في الأصل: إذا طلعت الغفر.

١٣- وفي ص (٢٩): إذا كانت الثريا قمُّ الرأس فَلَيْلة فتى وفأس. وإذا كانت الثريا بقبَل فليلة نتاج وجمَل. وإذا كانت الثريا بدَبَر فليلة ريح ومطر.

وفي الحاشية: جاءت (فليلة) في المواضع الثلاثة في الأصل: (قليلة). وهو خطأ.

١٤- وفي ص (٣١): والبُرْج أيضا: القَصْر المستطيل. وفي الحاشية: في الأصل: العصر. وهو تحريف.

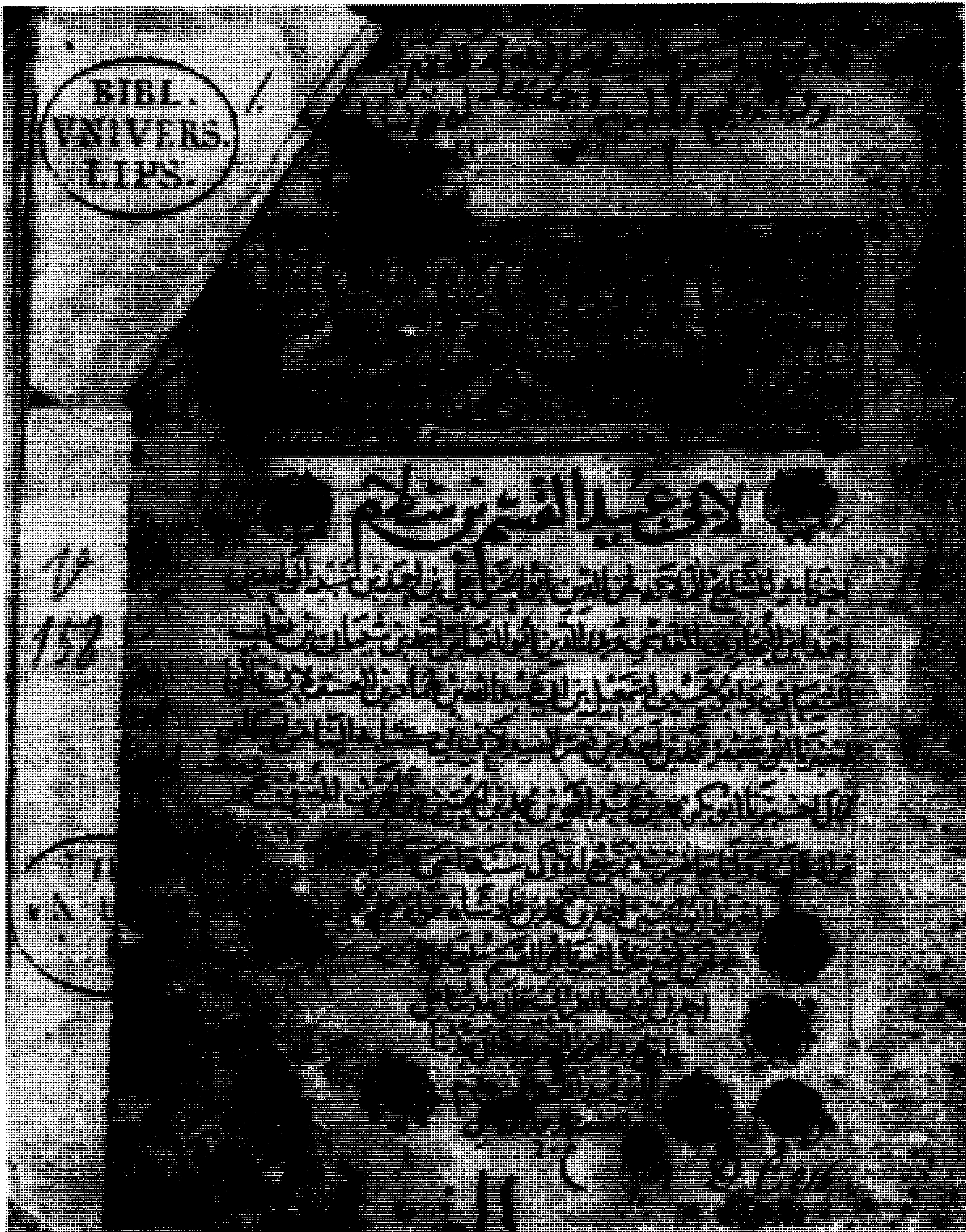
❊

ـ ٩ـ

الخطب والمواعظ للقاسم بن سلام

تحقيق: د. رمضان عبد التواب

وجاءت سنة ١٩٨٦م، وفيها قام الدكتور رمضان عبد التواب بتحقيق كتاب الخطب والمواعظ لأبي عبيد القاسم بن سلام على نسخة فريدة تحتفظ بها مكتبة ليبزج بألمانيا الشرقية برقم (١٥٨)، (١٠٥ق)، نسخت سنة ٧٤٩هـ عن نسخة كتبت سنة ٢٨٦هـ.



شكل رقم (٤١)

أولا: منهجه:

أعرض منهج د. رمضان عبد التواب في تحقيق تلك النسخة في صورة نقاط، هي كالتالي:

١- عرض ما جاء في الكتاب على الكتب ذات الصلة؛ للتأكُّد من سلامتها.

٢- عدم التحرُّج من مخالفة النسخة الفريدة إن تبين خطؤها أو تصحيفها مع التعليل لوجه المخالفة في حاشية النص.

٣- عدم التحرُّج في إضافة كلمة أو أكثر في النص إن تبين افتقاره إلى المضاف فيه، وهي إما أن تكون من المراجع أو من فهمه للنص.

٤- التصحيح بحواشي النسخة الفريدة.

يقول المحقق ص (٦): «ولم يكن تحقيق هذا الكتاب، الذي وصل إلينا في نسخة وحيدة، نزهة في بستان، ولا سيرًا في درب من الأمان، فكم كانت بعض أعلامه محرفة! وكم كانت نصوصه مضطربة مشوشة! ولم يكن من السهل تخريج الأحاديث والأخبار التي احتوى عليها هذا الكتاب. وأذكر أنني كثيرا ما عبرت بعض المصادر من منبعها إلى مصبها، ولا سيما كتب الحكمة هنا وهناك، وخرجت منها كما دخلت! وكم من علم من أعلام السند بقي أسابيع وشهورا بلا ترجمة، حتى يسَّر الله الطريق وهدانا إلى إخراج هذا الكتاب الجليل على النحو الذي لا يبتغي به المحقق سوى وجه الله العلي القدير».

ثانيا: تصرفه في النص:

وكغيره من المحققين تصرَّف د. رمضان عبد التواب في النسخة الفريدة؛ لتصحيحها وضبطها، وهو في ذلك قد استخدم من أنواع المخالفة صورتين:

الصورة الأولى: مخالفته بالزيادة فيه.

الصورة الثانية: مخالفة رسمه.

الصورة الأولى: وفيها عدة صورة:

- **زيادة من تقدير المحقق:**

لم يكن عند المحقق مانعٌ من إضافة كلمة في النص بدعوى إقامته، أكتفي تدليلا على ذلك بما جاء في ص (٩٠-٩١): عن محمد بن كعب أنه [حدَّثه] ميمون بن أبي شبيب عن أبي ذر قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم... وقال في الحاشية: ما بين المعقوفين **زيادة لازمة لإقامة النص.**

- **زيادته من المراجع الناقلة:**

وأضاف المحقق عدة زيادات في مواضع مختلفة من الكتاب، معلِّلًا تلك الزيادات من المصادر الناقلة، أذكر لك من ذلك ما يلي:

١- جاء في ص (٩٣-٩٤): عن [أبي] علي الرحبي عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم... وفي الحاشية: **ما بين المعقوفين زيادة لازمة، وهي في الأموال لأبي عبيد ٩٧.**

٢- وفي ص (١٤٤): يحدِّث [عن] فضالة بين عبيد. وفي الحاشية: ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط، **وهو في الزهد لابن المبارك.**

٣- وفي ص (١٤٥): أوحى الله إلى داود أنْ يا داود أحببني، وأحبب من يُحِبُّني، [وحبِّبني] إلى خلقي.

وفي الحاشية: ما بني المعقوفين **زيادة من الزهد لابن حنبل**، وبدونها لا يستقيم الكلام.

٤- وفي ص (١٥٤): قال سفيان: حدَّثنيه عنه منصور، ثم لقيته [فسألته] عنه.

وفي الحاشية: ما بين المعقوفين **زيادة من الزهد لابن حنبل**، وهي زيادة لازمة.

٥- وفي ص (١٩٥): بادروا بالأعمال ستا... أو [أمر] العامة. وفي الحاشية: ما بين المعقوفين **زيادة من المصادر.**

٦- وفي ص (١٠٤): لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق المدينة، وعليه إزار من قُطْن، مُنَثَّر الحاشية، فقلت: عليك السلام يا رسول الله، فقال:

[هذه] تحية الميت. إن "عليك السلام" تحية [الموتى]، سلام عليكم، سلام عليكم، أي هكذا قل.

وفي الحاشية: ما بين المعقوفين **زيادة لازمة لتمام المعنى**، ففي جامع الأصل: لا تقل عليك السلام؛ فإن ذلك تحية الموتى. قل: السلام عليك. ومثله في سنن أبي داود.

الصورة الثانية: وفيها عدة صور:

- **التصحيح المعلَّل بالمصادر**

التصحيح بالمصادر كالزيادة منه في التوثيق والاطمئنان، وقد خالف المحقق رسم النسخة الفريدة مستدلا على ذلك بالمراجع والمصادر الناقلة، أذكر لك من ذلك ما يلي:

١- جاء في ص (٩١): قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم:«اتق الله حيث كنتَ وأتبع (السيئة الحسنةَ) تمحها». وفي الحاشية: في المخطوطة: الحسنة السيئة. **والتصحيح من المصادر.**

٢- وفي ص (١٠٠): عن عقبة بن عامر قال: لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما، فقلت: ما النجاة؟

وفي الحاشية: في المخطوطة: (مما) **والتصحيح من المراجع كلها** في ما عدا بهجة المجالس ففيها: "فيم".

٣- وفي ص (١٠٢-١٠٣): ويا عجبًا كلَّ العجب، للمكذب بنشور الموتى.

وفي الحاشية: في الأصل: (الموت) **وما أثبتناه عن سراج الملوك.**

٤- وفي ص (١٠٣): عن أبي تميمة الهُجَيْمي. وفي الحاشية: في الأصل: الهجنى. وهو تحريف. **والتصحيح من الفتح الرباني ١٧/ ٣٣٤.**

٥- وفي ص (١٠٤): قال: قلت: أين أتَّزرُ؟ قال: فأقنع ظهرَه، وأخذ (بعَظْم) ساقه.

وفي الحاشية: في المخطوط: "بمعظم" وما **أثبتناه من الفتح الرباني.**

٦- وفي ص (١٣٠): عن ثابت بن معبد المُحاربي. وفي الحاشية: في المخطوطة: (المحارى) **والتصحيح من التاريخ الكبير**.

٧- وفي ص (١٣٦): وعليكم خاصة يهودُ ألا تَعْدوا في السبت. والحاشية: في المخطوط: (يهودًا لا تعدو) **والتصحيح من مصادر الحديث**.

٨- وفي ص (١٣٨): ألم تعلم يا أيوب أن لله عبادًا أسكتتهم الخشية من غير عيٍّ ولا بكَم. وفي الحاشية: في المخطوطة: (غي) **والتصحيح من المصادر**.

٩- وفي ص (١١١): وأمر لها بهاجر، فانقلبت إلى إبراهيم، فقال لها: مَهْيَم؟

وفي الحاشية: في المخطوط: (هميم) هو **تحريف صوابه في المصادر**، و"مهيم" كلمة يستفهم بها، معناها: ما حالك؟ وما شأنك؟

١٠- وفي ص (١٤١): وإجمامٌ للقلوب. وفي الحاشية: في المخطوطة: (وإخماد) وهو تحريف، **وما أثبتناه من المصادر**.

١١- وفي ص (١٤٢): ومرَمَّة لمعاشه. وفي الحاشية: في المخطوطة: (وهرمه) وهو تحريف **وما أثبتناه من المصادر**.

١٢- جاء في ص (١٢٥): عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه، رفعه قال. وفي الحاشية: في المخطوطة: "عن أخيه" وهو تحريف. وأبوه هو: معاذ بن أنس الجهني، صحابي نزل مصر. له ثلاثون حديثا. وعنه ابن سهل. **انظر خلاصة تهذيب الكمال ٣٢٤/ ٢٩**.

- **التصحيح المعلل من قِبل المحقق**

وقد خالف المحقق رسم النسخة الخطية الفريدة وعلَّل في الحاشية سبب المخالفة، ولكنه لم يصرح بمصدرها، وموردُها عندي العودةُ إلى كتب التراجم والرجال، وأذكر لك من ذلك ما يلي:

١- جاء في ص (١٤٥): عن ابن حَلْبس. وفي الحاشية: في المخطوطة: "ابن حسن" وهو تحريف. وهو يونس بن ميسرة بن حلبس.

٢- وفي ص (١٢٧): عن قابوس بن أبي ظبيان، عن أبيه، عن ابن عباس. وفي الحاشية: في المخطوطة: "طيبان" وهو تصحيف. وهو قابوس بن أبي ظبيان الجنبي الكوفي. روى عن أبيه...

٣- وفي ص (١٣٠): عن سعيد بن عبد العزيز التنوخي. وفي الحاشية: في المخطوطة: "الشوخبي" وهو تصحيف. وهو سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التنوخي، أبو محمد الدمشقي الفقيه...

٤- وفي ص (١٣٩): عن أبي إسحاق السُّبَيعي. وفي الحاشية: في المخطوطة: "الشسعى" وهو تحريف. واسمه عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي...

٥- وفي ص (١٤٢): عن زَهْرة بن مَعْبَد أنه سمع أبا عبد الرحمن الحُبُلِيّ. وفي الحاشية: في المخطوطة: "الجملي" تحريف، وهو عبد الله بن يزيد المعافري الحبلي – بضم الحاء والباء- أبو عبد الرحمن المصري.

- **التصحيح غير المعلل**

وخالف المحقق رسم النسخة الخطية وسكت عن التعليل، أو عن مصدر المخالفة، من ذلك:

١- جاء في النص ص (١٠٩): وكانت له سراويلان، إحداهما عليه، والأخرى معلَّقة. وفي الحاشية: في المخطوط: (والأخر) وهو تحريف.

٢- وفي ص (١٣١): حدثني رجل من أهل الكتاب يقال له: يسَّى. وفي الحاشية: في الأصل المخطوط: (نسى) وهو تحريف.

٣- وفي ص (١٣٩): واعلم أن خطبة الأحمق في نادى القوم، كالمتغنِّي عند رأس الميت. وفي الحاشية: في المخطوطة: (خطية) وهو تصحيف.

٤- وفي ص (١٤٠): عن عبد الرحمن بن أبزى. وفي الحاشية: في المخطوطة: (عبد الرحمن بن أبي) وهو تحريف.

٥- وفي ص (١٤٥): يا رب ها أنذا. وفي الحاشية: في المخطوطة: (هذا). وهو تحريف!

٦- وفي ص (١٤٧): عن الجُرَيري. وفي الحاشية: في المخطوطة هنا وفي الخبر التالي: (الحريري) تصحيف.

٧- وفي ص (١٤٨): فعارضه ببناء له. وفي الحاشية: (بيتا) تصحيف.

٨- وفي ص (١٥٩): ولو أطعتم رب الآخرة لأعطاكموها. وفي الحاشية: في المخطوطة: (أعطتم) تحريف.

٩- وفي ص (١٩١): ولا تستروا الجُدُر. وفي الحاشية: في المخطوطة: (تسيروا) تصحيف.

١٠- وفي ص (٢٠٤): وأهواء متبعة. وفي الحاشية: في المخطوطة: (ولهوا) تحريف.

- **التصحيح بحواشي النسخة الفريدة:**

قد يلجأ المحقق إلى تصحيح النص بقراءة أخرى جاءت في حاشية النسخة الخطية الفريدة، مُعرضًا عن رسم ما جاء في الأصل، وقد تقدَّم مثل هذا الصنيع من العلامة أحمد زكي باشا في تصحيحه لكتاب الأصنام، وقد سلك محققنا هذا السبيل، أذكر لك من ذلك ما يلي:

١- جاء في ص (١٧٧): ولا يعجبنَّك رَحْبُ الذراعين، سفَّاكُ دماء الناس. وفي الحاشية: في المخطوطة: سفك. على الفعلية، **والتصحيح على هامشها**.

٢- وفي ص (١٩٩): وأن الله ذكر أهل الجنة فذكرهم بأحسن أعمالهم وتجاوز عن سيِّئها. وفي الحاشية: في المخطوطة: وما تجاوز عن سيئة. وما أثبتناه يوجد على **هامش المخطوطة** عن نسخة، وهو الصواب كما في المصادر.

- **التمسُّك بما جاء في الأصل في صورة راجحة:**

وقد تمسك المحقق في بعض المواضع بما جاء في الأصل، ولم يلجأ إلى مخالفة رسمه؛ لاحتمال صوابه، وهذا مسلك من مسالك بعض المحققين، ومفاده: النظر في النص

الفريد فإن كان رسمُه محتملا للصواب، أو كان ما جاء فيه يمكن أن يكون صوابا، أمضاه كما هو واتَّبع رسمه، ولم يحاول مخالفته وإنْ جاء في المصادر الناقلة ما يخالفه، من ذلك ما يلي:

١-جاء النص في ص (١٠١): قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من فُتح له (باب خَيْرٍ)، فلْيَنْتَهِزْه، فإنه لا يدري متى يُغلق عنه. وفي الحاشية: في المصادر: باب من الخير.

٢-وفي ص (٨٨): قال (يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم): العارية مُؤادَّاة، والمِنْحَةُ مردودة.

وفي الحاشية: كذا في المخطوطة وجامع الأصول. وفي المعجم الكبير للطبراني: (والمنيحة). والمنحة والمنيحة بمعنى واحد، ومعناها أن يعطي الرجل غيره ناقة أو شاة، ينتفع بلبنها ويعيدها...

٣-وفي ص (٩٣): بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذًا إلى اليمن، فقال معاذ: يا رسول الله أوصني! فقال: اتق الله ما استطعتَ، واذكر الله عند كل شجرة وحجَر، وإذا عملتَ سيئة فأحدثْ عندها **قربة**.

وقال في الحاشية: كذا في المخطوط. أما المصادر ففيها: **توبة**.



- ١٠ -

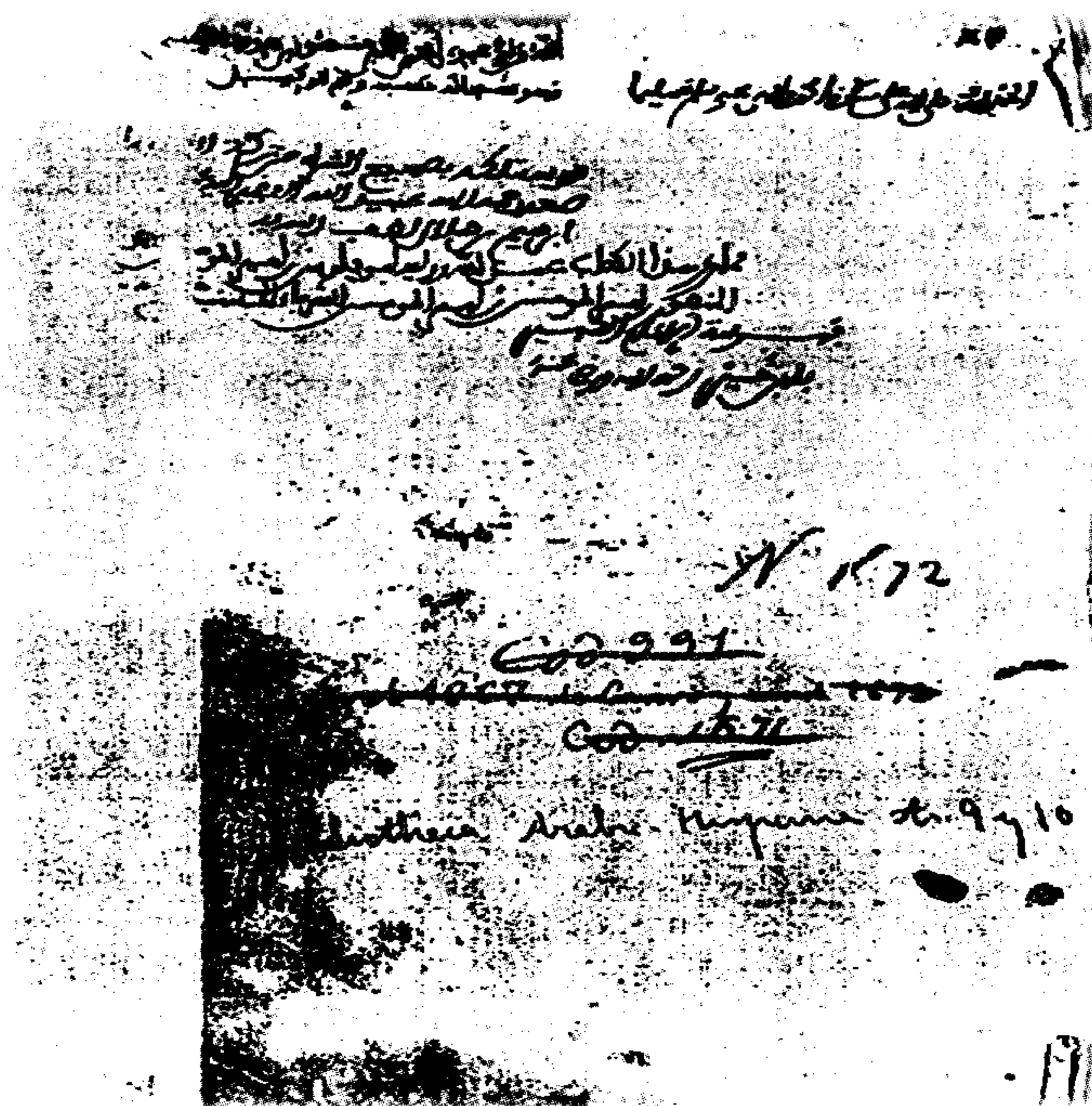
فهرسة ابن خير الإشبيلي
تحقيق: د. بشار عواد معروف
ضوء المقالة: التصحيح بالمصادر ذات الصلة
والمنهج الأمثل في التعليق على تلك النصوص

المقصد والغاية:

تهدف هذه المقالة إلى التنظير لعامل من عوامل تصحيح النص الفريد، هو عامل التصحيح بالمصادرِ ذاتِ الصلةِ بموضوع الكتاب، وجليٌّ لأهل التراث أن كتابَ فهرسة ابن خير الإشبيلي جُلُّ مادتِه مقسَّمة على قسمين، هما: أسماء رجال وأسماء كتب، وهذان القسمان لا شك أنهما متوفران في كتب الرجال والتاريخ والطبقات والببليوغرافيا، لذا كان أول شيء يطرقه المحقق البصير أن يرد هذه الموارد؛ ليتم له تصحيح ما أخطأت فيه النسخة الفريدة.

قصة الكتاب:

وانصرم القرنُ العشرون، وأتى على الناس رديفُه من الزمان، وبالتحديد سنة ٢٠٠٩م وفيها نشر الدكتور بشار عواد معروف، وابنه محمود كتابَ (فهرسة ابن خير الإشبيلي) (ت٥٧٥هـ) على نسخة فريدة تحتفظ بها مكتبة دير الإسكوريال بإسبانيا، ضمن "سلسلة التراجم الأندلسية" (الإصدار الرابع)، في مطبعة دار الغرب الإسلامي بتونس.



شكل رقم (٤٢)

وقد أبدى المحقق في مقدمة النص سقْمَ هذه النسخة الخطية الفريدة؛ إذ يقول في ص (١٥): «ويظهر من كثرة الأخطاء الواقعة فيها أن ناسخها قليل المعرفة بالعلم الذي ينسخه، كما أنه لم يقابل النسخة على الأصل المنتسخ منه، يدل على ذلك عدم وجود أثر للمقابلة، فضلا عن أننا لم نقف في حواشي النسخة على ما يشير إلى أن أحدًا من العلماء المعروفين قد قرأها أو قُرئت عليه، وصحَّح ما فيها من أخطاء، فجاءت النسخة كثيرة التصحيف والتحريف والسقط، مما أتعبنا في تتبع كل ذلك».

وقال في منهج تحقيقها ص (١٧): «لما كانت النسخة التي أقمنا عليها التحقيق نسخة فريدة يكثر فيها التحريف والتصحيف ولا يمكن الركون إليها والاعتماد عليها كلية، كان لا بد من بذل مزيد من الجهد لضبط النص وإصلاح ما فيه من خَلَل».

وهذا الجهْد المبذول من قِبل المحقق كان بالرجوع إلى الموارد التي تقدَّم ذكرها في أول المقالة، وإليك الآن مزيدًا من التفصيل والإيضاح عن هذه النسخة الخطية وتحقيقها.

شُحُّ المصادر الناقلة عن المؤلف:

التصحيح بالمصادر الناقلة عن المؤلف، تقدَّم الحديثُ عن أهميته في تصحيح النص الفريد، وينوب عنه في غيبته المصادر التي ينقل عنها المؤلف، أو ينقل منها، أو المصادر ذات الصلة التي تنقل نفس محتوى النص الفريد، وهذا عامل مهم جدا في تصحيح النص، يلجأ إليه المحققون الأثبات عند مخالفتهم رسمَ نسخة خطية فريدة ليست بخط مؤلفها، أو رسم أصل من الأصول المعتمدة في التحقيق، هذا شيء لا مفرَّ منه، ومن لا يلجأ إليه عند شح المصادر الناقلة، أو فَقْدها، يقعُ تحقيقه مَوقعَ الذمِّ والحطِّ والاستهزاء.

ولقد كان للدكتور بشار عواد معروف منهجٌ خاصٌّ في مخالفة هذه النسخة، من الممكن أن أطلق عليه: "التعليل عند المخالفة"، ومنهجٌ آخر عامٌّ في تحقيق النصوص

المتعددة النسخ هو: "التعليل عند اختيار حرف من حروف النص المختلفة"، ومفهوم "التعليل" عنده يُرادف مفهوم "التدليل" فهو يخالف رسم أصل من الأصول الخطية لدليل ترجَّح له صِدْقه، ومن الأدلة التي يجنح إليها عند مخالفتِه قراءةً جاءت في إحدى النسخ الخطية التي اعتمد عليها في التحقيق، أو قراءة أصل وحيد عليه اعتمد = عَرْضُ تلك القراءة على مصادرها الأصلية الموثقة، فإن وجدها خالفتْ خالف، وأثبتَ في النص المحقق ما جاء في تلك المصادر.

وقد تفطن المحقق إلى عائق "شُحَّ المصادر الناقلة عن المؤلف"، واستطاع أن يجد لهذا الشحِّ حلًّا، كان بمثابة العِوَض عنه؛ إذ طلب ذلك عند ناقلي هذه الأسماء في كتب الرجال، فيقول ص (١٧): «**ومما زاد في صعوبة الأمر أن الناقلين من فهرسة ابن خير كانوا قلة، وفي مقدمتهم ابن الأبار الذي نقل عشرات النصوص فقط مما لا يغني في تصحيح الكتاب كله.** ومن هنا كان لا بد من اتباع قاعدة "الشك قبل اليقين"، **وذلك بعرض الأسماء التي نشك في صحتها أو لا نحفظها، وهي ليست قليلة، على كتب التراجم المتقنة للتأكد من صحتها**، فإذا كانت صحيحة سكتنا، وإن وقفنا فيها على تحريف أو تصحيف علَّقنا».

وبيَّن المحقق أن من سبقه من المحققين في إبراز هذا النص قد التزموا رسم ناسخ النسخة الخطية الفريدة، ولم يفطنوا إلى مواضع خطئها، ولا ما أشار إليه من أمر التصحيح وطريقته، فقال ص (١٥): «وعلى هذه النسخة الفريدة نشر المستشرق الإسباني كوديرا وتلميذه طرغوه الكتاب سنة ١٨٩٣م، وطبع في مطبعة قومش بسرقُسطة، وقدّما لها بمقدمة لاتينية، **وهي نشرة راعت نقل النسخة على ما هي عليها من كثرة التصحيف والتحريف**، ولم يكن في مُكنتهم إصلاح ما فيها من خلل لقلة خبرتهم بطبيعة التراث العربي...».

وقد شنَّ غارة شديدةً على من حقق الكتاب بعد المستشرِقَين من العرب؛ فقال ص (١٦): «ثم قام المصريون بإعادة طبع الكتاب على طبعة كوديرا وتلميذه، ولم يكلف

أحدٌ نفسَه بالاطلاع على النسخة الخطية أو مراجعة الأخطاء الكثيرة التي وقعت فيها، فنشرتها مكتبة الخانجي والهيئة المصرية العامة، وإبراهيم الأبياري».

وقال أيضا: «إن كثرة الأخطاء وجسامتها ومتابعة النشرة الإسبانية متابعة عمياء أوقع الناشرين العرب بأخطاء لا يقع فيها من له أدنى معرفة بهذا العلم مع دعاواهم الكاذبة بالمراجعة والمقابلة والضبط والتصحيح. ثم ضرب مثلا على خطأ إبراهيم الأبياري في هذا التحقيق فقال بعده: فتأمل هذا الجهل المدقع الذي وقع فيه مثل إبراهيم الأبياري الذي يزعم أنه من أهل المعرفة بالعربية ودعاواه الفارغة في تصحيح الكتب ونشرها بهذه الصورة المخجلة، غفر الله لهم على ما اقترفوا بحق تراث الأمة».

أولا: منهجه في التعليق على النص:

من المعلوم أن التعليق على النص مما يُميز محقِّقًا عن آخر، وفي التعليق على النصوص الفريدة يظهر هذا أيَّما ظُهُورٍ، ويُعدُّ د. بشار عواد معروف من المميزين في هذا الأمر، وله كتاب في ذلك يرشد فيه نشءَ المحققين إلى طرائق التعليق على النصوص التراثية، ومناهج المحققين من عرب وعَجم، وإني الآن ذاكرٌ لك منهجَه في التعليق على ذلك النص الفريد:

- **ترجمة الأعلام:**

لما كان لكتاب (الفهرسة) طبيعة خاصة في التعليق عليه وضبطه؛ إذ يغلب عليه أسماء الرجال والكتب، كما تقدَّم في التوطئة الإشارةُ إلى ذلك، وتلك خَصِيصة من خصائص كتب البرامج والمشيخات والأثبات = كان الحلُّ الأمثل في نشْر هذا الكتاب أن يُعْرِضَ المحقق عن التعريف بجُلِّ الأعلام المغمورة فيه؛ دَفْعًا لتكثير الحواشي وتكبير حجم الكتاب، ويكفي في مثل ذلك أن يَطْمَئِنَّ المحققُ من صحتها في مصادرها الأصلية، وعلى ذلك مضى الدكتور بشار عواد معروف في التعليق على كتاب (الفهرسة)، وإن لم يصرح بمنهجه في التعليق على النص ولكنه ظاهرٌ في هوامش النص.

وقد فطن لذلك المنهج أيضا الدكتور محمد حجي محقق كتاب (صلة الخلف بموصول السلف) للروداني، ولكنه اشترط بأن يترجم بشيوخ الروداني إلى طبقة ابن حجر، فيقول في مقدمة النص ص (١٦): «نظرا لكثرة أسماء الرواة الواردة في النص فإننا لم نترجم إلا لشيوخ ابن سليمان الروداني، وشيوخهم إلى طبقة الحافظ ابن حجر، وتركنا من وراء ذلك لاشتهارهم في كتب ابن حجر المطبوعة، وفي الفهارس المشرقية والمغربية المنشورة وبخاصة فهرس الأعلام الذي وضعه المحدث المغربي محمد بن الحسين العراقي الفاسي مرتبا على حروف المعجم -أسماء وكنى وألقابا وأنسابا- مشتملا على نحو ألف ترجمة للمحدثين من طبقة الشيخ زكريا الأنصاري، تلميذ الحافظ ابن حجر إلى عهد الصحابة والتابعين، وأوجزنا الكلام في التراجم إيجازا كثيرا، بحيث لم نزد على ذكر الاسم والنسب، والكنية واللقب إن اشتهر بهما، والبلد وتاريخ الوفاة مع الإشارة إلى مصدر قديم ما لم يكن هناك مصدر حديث يذكر المصادر القديمة للترجمة فنعدل إليه، وكذلك فعلنا بالكتب التي ذكرها المؤلف مرتبة على حروف المعجم، أشرنا في الهامش إشارة خاطفة إلى ما نعرف عنها كونها مخطوطة أو مطبوعة، مع ذكر الأرقام والأمكنة والتواريخ قدر المستطاع، ما عدا الكتب المشهورة فلم نشر إليها بشيء».

- **تعامله مع من سبقه في نشر الكتاب:**

ومما يلاحظ في حواشي الكتاب أن المحقق د. بشار لم يملأها بتخطئة المحققين السابقين الذين نشروا الكتاب من قبله، بل اكتفى بالإشارة إلى خطئهم في مقدمة النص كما تقدَّم.

ثانيا: مخالفاته للنسخة:

خالف المحقق النسخة الخطية بأنواع المخالفات المختلفة، وصورها كالتالي:

- مخالفته بالزيادة عليها، وفي ذلك عدة صور.
- مخالفته بالنقص منها.
- مخالفته رَسْمَها.

- **الزيادة في النص:**

بلغت مواضعُ الزيادة التي ارتأى الدكتور بشار زيادتها في النص المحقق ثمانيةً وثلاثين موضعا، وله في ذلك تعابير مختلفة تدل على ذلك، منها:

- سقطت من الأصل، ولا بد منها.
- ما بين الحاصرتين مني، وهي زيادة متعينة.
- زيادة متعينة أخلت بها النسخة.
- زيادة متعينة كأنها سقطت من النسخة الخطية.
- زيادة متعينة كأنها سقطت من الأصل.
- زيادة متعينة من مصادر ترجمته.
- ما بين الحاصرتين زيادة متعينة مني لا يصح النص إلا بها كأنها سقطت من النسخة.
- زيادة متعينة.
- زيادة للتوضيح.
- بياض في الأصل، وما بين الحاصرتين منا.
- بياض في الأصل، ولعل ما استرجمناه هو الصواب.
- فراغ في الأصل، واستفدناه من ترجمته.
- أرجو أن يكون ما استرجمناه صوابا.

وهذه الزيادات التي زادها المحقق في النص متنوعة بين زيادات زادها من مصدر ناقل، أو مصدر ذي صلة، أو كانت من فهم المحقق للنص، والآن أعرض لك ذلك كله في ما يلي:

- **زيادة في النص من المحقِّق:**

سأكتفي بذكر ثلاثة مواضع صرَّح فيها المحقق بأنه أضاف في النص زيادة من قِبَله، لم تكن في النسخة الخطية:

١- جاء في النص ص (٦٤٩): نفع الله بذلك يوم [الحساب]. وفي الحاشية: ما بين الحاصرتين **مني**، وهي زيادة متعينة.

٢- وفي ص (٢١٨): انتهى كلام [ابن القوطية]. وفي الحاشية: بياض في الأصل، وما بين الحاصرتين **منا**، مستفاد **مما** تقدم.

٣- وفي ص (٢٨٦): كتاب سيرة رسول الله صلى الله عليه؛ تأليف: أبي [المعتمر] سليمان بن طَرْخان يقال له التيمي.

وفي الحاشية (٢٨٦): ما بين الحاصرتين زيادة متعينة **مني** لا يصح النص إلا بها كأنها سقطت من النسخة، وتوفي أبو المعتمر سليمان بن طرخان سنة ١٤٣.

- **تقدير البياض من قِبل المحقِّق:**

وقدَّر المحقق من قِبَله موضعًا من محجوب النص؛ فجاء فيه ص (٤٣٣): وحدثني به أيضا الوزير أبو الوليد أحمد بن عبد الله بن طريف، رحمه الله، [إجازة] فيما كتب به إليَّ.

وقال في الحاشية: **بياض** في الأصل، ولعل ما **استرجمناه** هو الصواب.

- **تقدير البياض بالمصدر الناقل:**

وقدَّر ثلاثة مواضع محجوبة في النص من مصادر ناقلة له، إليك ذكرها:

١- جاء في النص ص (٣٩٧): كتاب الإشارة في النحو؛ وهي مقدمة من تأليف الشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن ثابت الخولاني المعروف [بالحدَّاد] المهدوي.

وفي الحاشية: **بياض** في الأصل الخطي، **واستفدناه من مصادر ترجمته**، وما جاء في أثناء التراجم، فينظر معجم السفر للسلفي ٢٢٦، والتكملة لابن الأبار ٣/ ١٥٢ وغيرها، وترجمته في غاية النهاية لابن الجزري ١/ ٥٦٦، ولم يذكر وفاته وقال فيه: ابن الحداد.

٢- وفي ص (٢٩٥): حدثني بها [أبو جعفر أحمد بن] محمد بن عبد العزيز رحمه الله.

وفي الحاشية: ما بين الحاصرتين **بياض** في الأصل، **وما أثبتناه من أسانيد المؤلف المتكررة في هذا الكتاب** فأبو جعفر هو الراوي عن أبي علي الغساني.

٣- وفي ص (٣٧٨): جزء فيه حديث أبي حازم [إلى سليمان] بن عبد الملك.

وفي الحاشية: ما بين الحاصرتين بياض في الأصل، وأبو حازم هو سلمة بن دينار الأعرج، وذكر ابن الجوزي حديثه هذا إلى سليمان بن عبد الملك في صفوة الصفوة ٢/ ١٥٨، فأرجو أن يكون ما استرجمناه صوابا.

٤- وفي ص (١٨٢): مسند أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن سَنْجَر (الجرجاني).

وفي الحاشية: في الأصل: "الجر" ثم بعدها بياض كأن الناسخ لم يستطع قراءتها، **وما أثبتناه من مصادر ترجمته.**

- **زيادة معللة بالمصدر:**

وأضاف المحقق في مواضع مختلفة زيادات على تلك النسخة الخطية، واستند إلى ذلك بمصدر أو أكثر جاءت فيه تلك الزيادات، مثال ذلك ما يلي:

١- في النص ص (٣٤): حدثنا ابن لهيعة عن [ابن] أبي جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذا...

وفي الحاشية: سقطت من الأصل، ولابد منها، **أثبتناها من الزهد لابن المبارك.**

٢- وفي ص (٤٥٧): حدثنا أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن [محمد بن] حبيب الرازي. وفي الحاشية: زيادة متعينة **من مصادر ترجمته.**

٣- وفي ص (٤٤٠): عن أبي عمر [المطرز] رحمه الله. وفي الحاشية: فراغ في الأصل، **واستفدناه من ترجمته.**

٤- وفي ص (٤٢٢): عن أبي عمر [صالح] بن إسحاق الجَرْمي مؤلفه. وفي الحاشية: بياض في الأصل، **واستفدناه من مصادر ترجمته.**

٥- وفي ص (٧٧): كتاب ناسخ القرآن ومنسوخه؛ تأليف هبة [الله] المفسِّر. وفي الحاشية: سقطت من الأصل، وسيأتي على الوجه.

٦- وفي ص (٣٤٥): قال: حدثنا عم أبي [أبو] محمد إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي. وفي الحاشية: سقطت من النسخة ولا بد منها، وينظر: تاريخ الإسلام ٧/ ١٣٠.

٧- وفي ص (٣٥٩): قال لي حكَم بن محمد: قرأتُه على [أبي] الفضل أحمد بن قاسم البزَّاز. وفي الحاشية: زيادة متعينة، وينظر الصلة لابن بشكوال، الترجمة (١٨٢)، وتاريخ الإسلام ٨/ ٧٤٨، فهو أبو الفضل أحمد بن القاسم بن عبد الرحمن التميمي التاهرتي البزاز.

٨- وفي ص (٣٦٠): وكتاب أنس المريد له... [عن مؤلفه ابن أبي زمَنين].

وفي الحاشية: زيادة متعينة لا يصح النص إلا بها، قال ابن بشكوال: يحيى بن محمد بن حسن الغساني، يعرف بالقليعي، من أهل غرناطة، يكنى أبا زكريا. روى عن أبي عبد الله بن أبي زمَنين جميع ما عنده ...

٩- وفي ص (٣٦٦): وموعظة أخرى كبيرة تُشبهها، حدثني بها... قال: كتبتُ بها إلى [أبي] عمرو معوَّذ بن داود التاكرني. وفي الحاشية: زيادة متعينة، وأبو عمرو معوذ بن داود بن معوذ الأزدي التاكرني، مترجم في ترتيب المدارك ٨/ ٤٢.

١٠- وفي ص (٣٩٠): جزءٌ فيه: شرح بسم الله الرحمن الرحيم؛ لأبي إسحاق الزجاج، رحمه الله. حدثني به [الشيخ الأديب أبو عبد الله محمد بن سليمان بن أحمد النفزي، قال: حدثني به] خالي أبو محمد غانم بن وليد المخزومي.

وفي الحاشية: زيادة متعينة سقطت من الأصل، وقد تكرر هذا الإسناد في كثير من المواضع، فاستفدناه منه.

١١- وفي ص (٤٤٠): وكان صاعد قرأ "المداخل" بمصر على الوزير أبي الفضل جعفر بن الفضل بن جعفر بن محمد بن موسى بن الفرات المعروف [بابن] حِنْزابة.

وفي الحاشية: زيادة متعينة كأنها سقطت من النسخة، وينظر تاريخ الإسلام ٨/ ٦٩٨.

١٢- وفي ص (٤٤٠): قال: أخبرني به [الوزير] أبو مروان عبد الملك بن زيادة الله الطُّبْني قراءة عليه.

وفي الحاشية: فراغ في الأصل، وما بين الحاصرتين مستفاد من المواضع الأخرى التي ورد فيها.

١٣- وفي ص (٥٢٠): ومخمَّسة من نظمه، نظم فيها قصيدة الرضي الشريف ذي الحسبَين والنباهتين أبي الحسن محمد [بن الحسين] بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

وفي الحاشية: زيادة متعينة أخلت بها النسخة لا يصح النسب من غيرها، وينظر: تاريخ الخطيب ٣/ ٤٠.

- **زيادات معللة لم يصرح بمصدرها:**

وثمة مواضع أخرى زادها د. بشار على النص المحقَّق، علَّلها في حواشيه، ولكنه لم ينشط لذكر مصدر ذلك التعليل، وفي الغالب هي راجعة للمصادر الناقلة أيضا، وذكرها كما يلي:

١- في النص ص (٥٤): كتاب التذكرة في القراءات؛ تأليف: أبي الحسن طاهر بن [أبي] الطيب بن غَلْبون رحمه الله. وفي الحاشية: سقطت من الأصل، ولا بد منها، فهو طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غَلْبون.

٢- وفي ص (١٨٦): عن محمد بن قاسم [عن] النسائي. وفي الحاشية: زيادة متعينة كأنها سقطت من النسخة الخطية، فمحمد بن قاسم هو ابن سيار الأموي القرطبي البياني أحد الرواة عن النسائي.

٣- وفي ص (٢٥٠): عن أبي بكر محمد بن علي المطَّوِّعي النيسابوري [عن] ابن فورك. وفي الحاشية: ما بين الحاصرتين بياض في الأصل، وأبو بكر محمد بن علي المطوعي النيسابوري من الرواة عن ابن فورك.

٤- وفي ص (٤٧١): أخبرنا أبو الفياض سوَّار بن [أبي] شراعة. وفي الحاشية: زيادة متعينة، فهو سوار بن أبي شراعة أحمد بن محمد بن شراعة، شاعر مطبوع، توفي بعد الثلاث مئة.

- **زيادات مسكوت عنها:**

وكذلك يوجد زيادات زادها المحقق في النص ولم يشر إلى موردها، مثال ذلك ما يلي:

١- في النص ص (٣٣): قال: حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم [عن أبيه] عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: والله لأن يهتدي بهُداك رجلٌ واحد خير لك من حُمُر النعَم. وفي الحاشية: سقطت من الأصل، ولا بد منها لا يستقيم الإسناد إلا بها.

٢- وفي ص (٣٨): قال: حدثنا أبو بكر بن [أبي] شيبة. وفي الحاشية: سقطت من الأصل ولا بد منها.

٣- وفي ص (١٠٣): حدثنا به أو عمر عبد الواحد بن أحمد بن [أبي] قاسم المليحي الهروي. وفي الحاشية: زيادة متعينة كأنها سقطت من الأصل.

٤- وفي ص (١٢٨): عن أبي [العباس] عبد الله بن أحمد الأبياني. في الحاشية: زيادة متعينة.

٥- وفي ص (١٤٠): له كتاب في الصحيح ألفه لم يضع أحدٌ [مثله]. وفي الحاشية: زيادة متعينة أخلت بها النسخة.

٦- وفي ص (٩١): وحدثني به أيضا الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن محمد [بن عتاب] بن محسن إجازة. في الحاشية: زيادة متعينة.

٧- وفي ص (٣٠٥): كتاب بالعَدْل والقول الفصْل لأبي عبد الله ابن العطار من أبي عبد الله ابن الفخار؛ تأليف: القاضي أبي القاسم أحمد بن [محمد بن] عمر بن ورْد التميمي. وفي الحاشية: زيادة متعينة.

٨- وفي ص (٣٣٣): قال: حدثنا أحمد بن ملول [عن سحنون، عن أشهب، عن] مؤلفها. وفي الحاشية: ما بين الحاصرتين زيادة متعينة لا يصح النص إلا بها، أخلت بها النسخة الخطية.

٩- وفي ص (٣٤٣): قال: حدثنا [أبو] عبد الله بن بَياضة. وفي الحاشية: زيادة متعينة أخلت بها النسخة، وينظر الرقم (٥٨٢).

١٠- وفي ص (٥٥٥): ذكرتُ فيما تقدَّم عند ذكري تواليف القاضي أبي الوليد [محمد بن أحمد] بن رشد. وفي الحاشية: زيادة متعينة أخلت بها النسخة، لا يصح الاسم من غيرها.

١١- وفي ص (٥٥٨): باب تسمية الشيوخ الذين روَيت [عنهم]. وفي الحاشية: زيادة للتوضيح.

١٢- وفي ص (٤٢٢): عن [أبي] إسحاق الزجاجي. وفي الحاشية: سقط من الأصل.

١٣- وفي ص (٤٢٥): حدثني به شيخنا أبو عبد الله جعفر بن محمد بن مكي بن أبي طالب رحمة الله، قراءة مني [عليه] في منزله. وفي الحاشية: زيادة متعينة.

- **مخالفاته بالنقص منه:**

- **اسْتِفْتاح النسَّاخ:**

نجد أحيانا قبل ديباجة المؤلف في بعض النُّسَخ الخطية بعضَ النسَّاخ يَسْتَفْتِحون النص الذي سيشرعون في نسخه بعباراتِ مدحٍ وإطراء لمؤلف الكتاب كأن يقول أحدهم مثلا: قال الشيخ الإمام الحجة، وما شابه تلك العبارات... ثم يذكر اسمه.

أو يثبت أحدهم رواية الكتاب بالسند إلى مؤلفه.

وهذه المقدِّمات لا يغيب عن المحققين الأثبات، أنها ليست من صلب الكتاب، وإن كانت فيه، وكثير من غيرهم يظنها شيئًا من النص، لا من خوارجه، وتمييزُ ذلك الأمر عن غيره لدى المحقق دليلٌ على سعة فهمه وبصَره بالنص المحقق، لذا كان المحققون في ذلك على طريقتين:

الطريقة الأولى: يثبت فيها أحدهم هذا الإطراء أو هذا السند في النص المحقق.

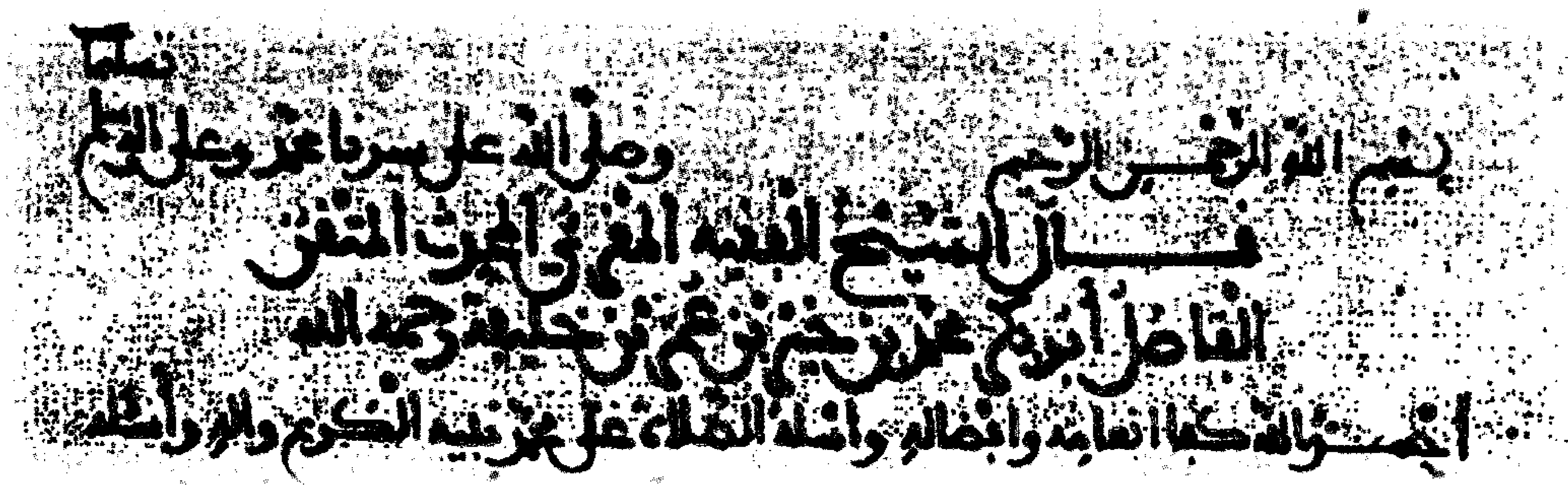
والطريقة الثانية: -وهي الأصوب-، جعل ذلك كله في حاشية النص.

وهذا ما فعله محققنا د. بشار في نص ابن خير الإشبيلي؛ إذ بدأ النص بقوله:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما

أحمد الله كِفاء إنعامه وإفضاله...

ثم قال في الحاشية ص (٢٥)، بعد هذا: "قال الشيخ الفقيه المقرئ المحدث المتقن الفاضل، أبو بكر، محمد بن خير بن خليفة رحمه الله". وهو قول للناسخ.



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما
قال الشيخ الفقيه المقرئ المحدث المتقن
الفاضل أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة رحمه الله
أحمد الله كفاء إنعامه وإفضاله وأسأله الصلاة على محمد نبيه الكريم

شكل رقم (٤٣)

ومثل ذلك تعامل المحقق مع خاتمة النص (حرد المتن)، التي جاءت في النسخة الخطية، فجعل مَحِلَّها في الحاشية ص (٥٧٤)، وهذا هو محلُّها الصحيح؛ إذ خاتمة الناسخ كديباجته تعدُّ من خوارج النص، أما ديباجة المؤلف وخاتمته فهما جزءٌ لا يتجزأ من النص نفسِه.

ويعد ما ذُكر صورةً من صور النقص من النسخة الخطية الفريدة، وقد أحسن في ذلك المحقق.

- **ترضية النسَّاخ:**

وكما ذكرتُ صورةً من صور زيادات النسَّاخ على النسخة الخطية الفريدة، أذكر هاهنا صورة أخرى مما يقحمه النسَّاخُ في بنية النص، ولكنَّ كبار المحققين يكونون له بالمرصاد، وأكتفي من ذلك بما يلي:

١- في النص (٤٥٢): كتاب أجناس التجنيس؛ صنعة أبي منصور الثعالبي رحمه الله. حدثني به الشيخ الحاج أبو حفص عمر بن إسماعيل بن عمر بن إسماعيل رحمه الله، قراءة مني عليه، قال: حدثني به الشيخ الحافظ أبو الطاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني (رضي الله عنه).

وفي الحاشية: في الأصل: "رحمه الله" ولا يصح؛ لأن السلفي كان حيا عند تأليف هذا الكتاب، بل تأخرت وفاته بعد وفاة المؤلف بسنة، وجرت عادة المؤلف أن يترضى عنه، فما في الأصل من فعل الناسخ.

٢- وفي ص (٥١٠): القصيدة الدامغة؛ إنشاء أبي بكر محمد بن عبد الله بن عبد الخالق الحَمْراوي المصري. حدثني بها الشيخ الحافظ أبو الطاهر أحمد بن محمد السلفي (رضي الله عنه).

وفي الحاشية: في الأصل: "رحمه الله" وهذا من كيس الناسخ، لأن السلفي تأخرت وفاته عن وفاة المؤلف، وما أثبتناه على قاعدة المؤلف في ما تقدّم.

وما تفطن له د. بشار يُعَدُّ مثالًا حيًّا للمحقِّق الذي نريد أن نجلِّي كُنْهَه ومَعْناه.

- **مخالفاته رسْمَها:**

كما تقدَّم خالف المحقِّقُ النسخةَ الخطية بالزيادة وبالنقص، والآن أذكر أنواع تلك المخالفة في عدة صور، هي كما يلي:

- **مخالفات معللة بالمصدر:**

خالف المحقق رسْم النسخة الخطية معللًا ذلك بمصادر مختلفة تؤيد كلامه، وتعليلُ المخالفةِ طريقةٌ يرتضيها المحققُ، يبثُّها في محاضراته وكتبه:

١- جاء في النص (٢٧): قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: العالم و(المتعلِّم) شريكان في الأجر.

وفي الحاشية: في الأصل: "المعلم" محرف، **وما أثبتناه من مصادر الحديث.**

٢- وفي ص (٣٢): قال أبو عبد الله الحاكم... قال سمعت موسى بن هارون يقول: سمعت أحمد بن حنبل رحمه الله -وسُئل عن معنى الحديث- فقال: إن لم تكن هذه (الطائفة) المنصورة أصحابَ الحديث فلا أدري من هم.

وفي الحاشية: في الأصل: "الطبقة" محرفة، **وما أثبتناه من معرفة علوم الحديث** الذي ينقل منه المؤلف.

٣- وفي ص (٣٦): وأما العرْض على الشيخ فالأصل فيه حديث ضِمام بن ثعلبة.

وفي الحاشية: في الأصل: "ثعلب" وهو تحريف بيّن وصوابه ما **أثبتناه من صحيح البخاري وغيره.**

٤- وفي ص (٢٥): قال: حدثنا الشيخ الفقيه أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن طِحال (المِقْدادي).

وفي الحاشية: في الأصل: "البغداذي" محرف، وما أثبتناه هو الصواب؛ إذ سيأتي في موضعين على الوجه، وهو كذلك "المقدادي" في التكملة لابن الأبار ١/ ١٠ و٣/ ٢٣، ١٥١، والذيل لابن عبد الملك ٥/ ٤٤٤، وقد استظهرت مخطوطاتها.

٥- وفي ص (٣٢): قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق البصري بمصر.

وفي الحاشية: في الأصل: "مروان" محرف، وهو إبراهيم بن مرزوق بن دينار، أبو إسحاق البصري المتوفى سنة ٢٧٠هـ (تاريخ الإسلام ٦/ ٢٨٩، وتهذيب الكمال ٢/ ١٩٨).

٦- وفي ص (٤٥): عن عمار بن سعد.

وفي الحاشية: "عمارة بن سعيد". وفي الكفاية: "عامر بن سعد" وفي موضع آخر: "عماد بن سعد" وكله تحريف صوابه ما أثبتناه، وهو في تهذيب الكمال ٢١/ ١٩٢...

٧- وفي ص (٦٣): ابن الرَّبَوْيَلُهْ.

وفي الحاشية: في الأصل "الدبوبلة". مصحف، وقيده ابن الجزري فقال: بفتح الراء والباء وإسكان الواو وفتح الياء آخر الحروف وضم اللام وإسكان الهاء. وهو محمد بن المفرج بن إبراهيم بن محمد البطليُوسي المتوفى سنة ٤٩٤. وانظر: ص (٧١).

٨- وفي ص (٦٢): وحدثني به أيضا شيخُنا أبو زيد عبد الرحمن بن سعيد بن هارون الفهْمي، المقرئ السرقسطي.

وفي الحاشية: في الأصل: "عبد الرحمن بن سعيد بن عبد الرحمن بن مروان" ولا يستقيم، والصواب ما أثبتنا، وهو ابن أخي أبي الربيع سليمان بن الحارث بن هارون، ترجمه ابن بشكوال في الصلة (٧٥٠) (...).

٩- وفي ص (١٨٣): عن ابن ناجية.

وفي الحاشية: في الأصل: "بن أبي ناجية". وهو تحريف، وهو عبد الله بن محمد بن ناجية بن نجبة، أبو محمد البربري ثم البغدادي، الحافظ المتوفى سنة ٣٠١هـ (تاريخ الخطيب ١١/ ٣١٣، وتاريخ الإسلام ٧/ ٣٦).

١٠- وفي ص (١٩٦): أبو الحسن محمد بن الفيض.

وفي الحاشية: في الأصل: "الفضل" محرف، وهو محمد بن الفيض بن محمد بن الفياض، أبو الحسن الغساني الدمشقي، المتوفى سنة ٣١٥، ترجمه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٥/ ٩٦، والذهبي في تاريخ الإسلام ٧/ ٢٩٨.

١١- وفي ص (١٩٨): أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن منظور القيسي.

وفي الحاشية: في الأصل: "أبو محمد عبد الله". وهو خطأ بين، فهو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد بن منظور بن عبد الله بن منظور القيسي الإشبيلي... (الصلة ١٢٠٠، وتاريخ الإسلام ١٠/ ٢٨٣).

١٢- وفي ص (٧٨): أخبرنا به أبو بكر أحمد بن سلمان.

وفي الحاشية: في الأصل: "سليمان" محرف، وينظر تاريخ الخطيب ٥/ ٣٠٩.

١٣- وفي ص (١٠٣): قال حدثنا به أبو بكر محمد بن طرخان بن يَلْتَكِين بن بجكم.

وفي الحاشية: في الأصل: "يحكم" مصحف، وترجمته في تاريخ الإسلام ١١/ ٢١٠.

١٤- وفي ص (١٠٨): وقال أخبرني بذلك (أبو محمد) إسماعيل بن رجاء بن سعيد العسقلاني.

وفي الحاشية: في الأصل: "عمر" تحريف ظاهر، فقد تقدمت كنيته قبل قليل، ولا خلاف بين من ترجم له أنه يكنى أبا محمد، فينظر تاريخ دمشق لابن عساكر ٨/ ٤٠٣.

١٥- وفي ص (١١٠): كتاب الأمثال الكامنة في القرآن، أيضا؛ استخراج: الحسين بن الفضْل.

وفي الحاشية: في الأصل: "الحسن بن الفضل". محرف، وهو الحسين بن الفضل بن عمير البجلي الكوفي النيسابوري، أبو علي المفسر الأديب، إمام عصره في معاني القرآن، توفي سنة ٢٨٣هـ. (تاريخ الإسلام ٦/ ٧٤٢).

١٦- وفي ص (١١٩): عن أبي العباس عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن إسحاق الإبياني.

وفي الحاشية: في الأصل: "اللنباني" محرفة، وقيده القاضي عياض في ترتيب المدارك فقال: عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن إسحاق المعروف بالإبياني، كذا يقال: بكسر الهمزة وتشديد الباء، ويقال: صوابه تخفيفها، والتميمي، تفقه بيحيى بن عمر. (ترتيب المدارك ٦/ ١٠) (...).

١٧- وفي ص (٢١٠): قال: حدثنا داود بن رُشَيد.

وفي الحاشية: في الأصل: "أبو داود". وهو تحريف ظاهر، فهو داود بن رشيد، أبو الفضل الخوارزمي، من أعيان شيوخ بغداد، وممن أخرج له الشيخان، وتوفي ٢٣٩هـ (تهذيب الكمال ٨/ ٣٨٨، وتاريخ الإسلام ٥/ ٨١٨).

١٨- وفي ص (٢١٣): أبو القاسم مكي بن عبد السلام بن الحسين.

وفي الحاشية: في الأصل: "الحسن" محرف، وهو مكي بن عبد السلام بن الحسين بن القاسم، أبو القاسم الرميلي المقدسي ... (تاريخ دمشق ٦٠/ ٢٥٤، وتاريخ الإسلام ١٠/ ٧٢٩).

١٩- وفي ص (٩٣): كتاب ياقوتة الصِّراط في غريب القرآن؛ تأليف: أبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد المطرِّز.

وفي الحاشية: في الأصل: "أبي عمر أحمد بن محمد بن عبد الواحد الزاهد المطرز". ولا يصح ألبتة، وسيأتي كما أثبتناه بعد أسطر، وهو المعروف بغلام ثعلب مشهور، وتوفي سنة ٣٤٥هـ (تاريخ الخطيب ٣/ ٦١٨) (...).

٢٠- وفي ص (٩٥): أبو الحسن علي بن المشرَّف بن المُسلَّم.

وفي الحاشية: في الأصل: "السلم" وهو مصري معروف (تاريخ الإسلام ١١/ ٢٩٣).

٢١- وفي ص (٩٦): عن أبي عبد الله (عُبيد الله) بن محمد بن حمدان بن بطَّة.

وفي الحاشية: في الأصل: عبد الله. محرف، وسيأتي على الصواب بعد قليل.

٢٢- وفي ص (١٣٤): حدثنا أبو علي (حسين) بن محمد بن أحمد الغساني.

وفي الحاشية: في الأصل: "حسن". محرف، وينظر تاريخ الإسلام ١٠/ ٨٠٣.

٢٣- وفي ص (١٣٨): عن أبي العباس أحمد بن محمد بن زكريا النسوي.

وفي الحاشية: في الأصل: "القسوي" محرف، وما أثبتناه من مصادر ترجمته فينظر تاريخ الخطيب ٦/ ١٤٠.

٢٤- وفي ص (١٥٩): الأَرْدِستاني. وفي الحاشية: في الأصل: "الأردشتاني" بالشين المعجمة مصحف، وأردستان مدينة بين قاشان وأصبهان. (معجم البلدان ١/ ١٤٦).

٢٥- وفي ص (١٦٠): من باب مناقب أهل بيت النبي عليه السلام.

وفي الحاشية: في الأصل: "البيت" ولا يستقيم، وينظر جامع الترمذي ٦/ ١٢٤.

- **مخالفات معللة لم يصرح بمصدرها:**

وخالف المحقق رسْم النسخة الفريدة أيضا وعلَّل المخالفة، ولكنه لم يصرح بمصدر ذلك التعليل، وأغلبه يُعرف بالعودة إلى كتب الرجال والتراجم، مثال ذلك ما يلي:

١- في النص (٤٥): عن عمار بن سعد التجيبي أن عقبة بن نافع الفهري أوصى ولده.

وفي الحاشية: في الأصل: "العنبري" وهو تحريف بيّن، فعقبة بن نافع فهري قرشي، وبنو العنبر من تميم، و"الفهزي" أقرب شيء في الرسم للعنبري.

٢- وفي ص (١٠٨): أنشدنا شيخنا أبو عمرو عثمان بن سعيد. وفي الحاشية: في الأصل: "عمر" تحريف بيّن، فهو الداني.

٣- وفي ص (١٢٦): كتاب الملخص لمسند موطأ مالك بن أنس، رواية (ابن) القاسم.

وفي الحاشية: في الأصل: "أبي" محرفة، فهو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة، ويكنى أبا عبد الله.

٤- وفي ص (١٩٦): محمد الغساني. وفي الحاشية: في الأصل: "بن الغساني.

٥- وفي ص (٢٠٩): وهو سنَدٌ عالٍ. وفي الحاشية: في الأصل: "حسن" وهو تحريف.

٦- وفي ص (٣٣٨): عن زهير بن عباد. وفي الحاشية: في الأصل: "عبد الله" ولا يصح.

٧- وفي ص (١٤٤): ورواية أبي عيسى الرملي. وفي الحاشية: في الأصل: "ابن" وهو تحريف ظاهر.

٨- وفي ص (١٤٥): أخبرني أبو عُمر النمَري. وفي الحاشية: في الأصل: "أبو علي" وما أثبتناه هو الصواب، فهو أبو عمر بن عبد البر.

٩- وفي ص (١٥٤): عن حمزة (بن) محمد الكناني. وفي الحاشية: في الأصل: "عن" محرفة.

١٠- وفي ص (١٦٠): عن أبي حامد التاجر. وفي الحاشية: "أحمد" محرف.

١١- وفي ص (٦٧): من (طريق) أبي عمرو الدوري. وفي الحاشية: بعد هذا في الأصل: "من طريق أبي عمرو بن العلاء". **ولا معنى لها.**

١٢- وفي ص (٦٨): وجميع الطرُق المسمَّاة فيه عن الرواة المذكورين فيه مئتا طريق وسبعة (وثمانون) طريقا. في الأصل: "مئتا طريق، اثنتان وسبعة وثمانون". **ولا معنى لها.**

١٣- وفي ص (٨٤): قال: حدثنا المبارك بن علي البصري عن إبراهيم (النحوي).

وفي الحاشية: في الأصل: "اليجيبي" **ولا معنى لها**، فلعل ما أثبتناه هو الصواب، وهو إبراهيم بن محمد بن عرفة النحوي أحد الرواة عن إسماعيل، ولا نعرف راويا عنه اسمه إبراهيم غيره.

١٤- وفي ص (١٠٥): قال: أجازني أبو الحسن علي بن إبراهيم بن علي الحوفي المقرئ النحوي جميع روايته وأوضاعه بخط يده على يدي (ابن) صاحب الوردة.

وفي الحاشية: في الأصل: "أبي" **ولا معنى لها**، وصاحب الوردة هو أحمد بن عبد الله بن سعيد الأموي...

١٥- وفي ص (٨٥): عن ابن بُكَير. وفي الحاشية: في الأصل: "أبي" **وليس بشيء**.

- **اضطراب في المنهج:**

نختم المقالة بشيء من النقد حتى لا تسير نحو العرض والوصف وبيان المنهج؛ فأقول: يُعدُّ د. بشار عواد من أصحاب منهج إثبات الراجح في النص المحقق، والتنبيه على المرجوح في الحاشية، وقد صرَّح بذلك في كتابه (التحقيق: بين ضبط النص والتعليق عليه) ص (٣٠)؛ إذ يقول: «يتعين على المحقق إثبات ما يراه صوابا في أصل النص، وتدوين ما يراه غلطا أو ضعيفا في الهامش».

وهذا الكلام ساقه كاتبه للحديث عن الكتاب الذي حُقِّق على أكثر من نسخة خطية، ولكن المحقق طبَّقه أيضا عند تحقيق النسخة الفريدة، كما فعل في كتاب الفهرسة، وفي الآن نفسه لم يجعل منهج التصويب مطردًا في الكتاب كله، فخرمه في بعض المواضع التي جاءت في تضاعيف الكتاب؛ إذ ترك خطأ النسخة الخطية كما هو في النص المحقق؛ وصوَّبه في الحاشية، من ذلك ما يلي:

١- جاء في النص ص (٩٠): عن أبي بكر محمد بن الحسن بن (زيد) بن هارون.

وفي الحاشية: هكذا في الأصل، ولا يصح، فاسمه: محمد بن الحسن بن محمد بن (زياد) بن هارون، ليس بين من ترجم له خلاف. ثم ذكر المحقق مصادر الترجمة.

قلت: وهذا اضطراب في المنهج فكان الأولى بالمحقق عندما تبين له خطأ الأصل المنسوخ عنه، أن يصوبه في النص المحقَّق كعادته في تصويب أخطاء النسَّاخ، لا أن يذكر الخطأ فيه، ويصوبه في الحاشية.

٢- وفي ص (٣٦٩): كتاب الحكايات في عشرة أجزاء؛ تأليف: أبي بكر (محمد بن أحمد) بن اللباد. وفي الحاشية: هكذا وقع اسمه، **والصواب**: محمد بن محمد بن وشاح،

أبو بكر ابن اللباد، توفي سنة ٣٣٣هـ. (طبقات الشيرازي ١٦٠، وتاريخ الإسلام ٧/ ٦٧٣...).

٣- في النص (٤٤٩): قال أبو بكر المصحفي: ولقيت قبل هذا الفقيه (المقرئ) أبا القاسم خلَفًا الجعفريَّ (المقرئ).وفي الحاشية: هكذا في الأصل، وهو تكرار لا معنى له.

٤- في النص أيضا (٥٤٧): حدثني بذلك كله شيخُنا الخطيب (المقرئ) أبو الحسن شُرَيح بن محمد بن شُريح (المقرئ). وفي الحاشية: هكذا في الأصل، وتكرار "المقرئ" لا معنى له.

٥- في النص (٤٦٦): كتاب زَهْر الأدَب؛ للحصري. وفي الحاشية: هكذا في الأصل، والمحفوظ: الآداب. قلت: كان ينبغي إثبات المحفوظ في النص المحقق.

٦- في النص (٥٥٧): دخلنا على الشيخ أبي محمد عبد العزيز بن أحمد الكتَّاني في مرَضه الذي تُوفي منه سنة (ثمان) وستين وأربع مئة.

وفي الحاشية: هكذا في الأصل الخطي، وهو غلط محض، صوابه: "ست" فإن ابن الأكفاني ذكر في زياداته على وفيات الكتاني أنه توفى في العشرين من جمادى الآخرة سنة ست وستين وأربع مئة (الورقة ٥٨) وكذا نقله الذهبي في تاريخ الإسلام ١٠/ ٢٣٥ وغيره...

قلت: لعل المحقق نسب هذا الخطأ إلى مؤلف، لا إلى الناسخ، لذا لم يصوّبه في النص، واكتفى بالإشارة إليه في الحاشية، أما إذا كان قصد تخطئة الناسخ من دون المؤلف، فيكون صوابه أن يصوّب في النص المحقق، ويشار في الحاشية إلى قراءة الأصل الخاطئة.

❋

قيد الفراغ

نتائج البحث:

١- لا فرق في استعمال المحققين بين النسخة الفريدة والوحيدة واليتيمة؛ إذ كل هذا يدل عندهم على النسخة التي لا نظيرها لها، أو التي ليس لها ثانٍ في العالم.

٢- النسخة النادرة لا تستلزم النسخة الفريدة؛ إذ من النسخ النادرة ما له ثان، والنسخة الفريدة لا تستلزم النُّدْرة دائما؛ إذ من النسخ الفريدة ما نُسخ حديثًا.

٣- استحضار جهل الناسخ وخطئه دائما من دُون بينةٍ، أمرٌ غير مقبول؛ إذ المخطئ قد يصيب، والمصيب قد يخطئ.

٤- نسبةُ المخطوطات الفريدة نسبةٌ كبيرةٌ في التراث العربي.

٥- للمخطوطات المجهولة دورٌ في مؤاخاةِ النسخ الفريدة؛ إذ هي عاملٌ من عواملِ نسْخِ الحكْمِ بفرديَّتِها.

٦- أحمد زكي باشا هو أول من حقَّق كتابًا على نسخة فريدة، وتابعه المحققون في منهج تحقيقها، ولكنهم زادوا عليه بعض العوامل التي اقتضتها تحقيقاتهم.

٧- أعلى مراتب المخالفة في تحقيق النسخة الفريدة: الزيادةُ عليها، ثم النقص منها، ثم مخالفة رسمها.

٨- ولوج المحقق أعلى منازل المخالفة (الزيادة في النص) يستلزم قبولَه المنزلة الأدنى منها، فمن يقع في الكبائر يسهل عليه الوقوع في الصغائر.

٩- الاتفاق في تقدير الزيادة في النص أو في محجوب النص أو في مخالفة الرسم - دليلٌ على أن اللاحق قد أخذ هذا التقدير أو القراءة من السابق.

١٠- الأصل الكلي الذي يعتمد عليه جُلُّ المحققين في تصحيح النسخة الفريدة، هو المصادر الناقلة.

١١- النصوص الفريدة لا يجري حالُها على وتيرة واحدة، بل منها الجيد، ومنها المتوسّط في الجودة، ومنها الرديء.

١٢- كلَّما توفَّر في تحقيق النسخة الفريدة عواملُ التصحيح العديدة سهُل تحقيقُها، وعكْسُ ذلك صحيحٌ.

١٣- محاولة تجويد النص أمرٌ قد يصح مع كبار الأئمة في القرون المبكرة، لا من دُوْنهم.

١٤- لا ينجو محقق النسخة الفريدة -في ظني- من مسألة (تجويد النص)، لا سيما إذا كان متوسِّعًا في مخالفتها.

١٥- التزام رسْم النسخة الخطية الفريدة بدعوى (حرمة النص) أمرٌ لا يصح؛ إذ هذه الدعوى تكون عند تحقيق النسخة الأم التي خطها المؤلف بيده، وليست النسخة الفريدة شديدة السُّقْم.

١٦- التصحيح بالذوْق لا يزال أمرُه ظنيًّا إلى أن تظهر نسخة ثانية تُؤيده، والتصحيح بعائلة النص لا ينفكُّ أمره قريبًا إلى اليقين، إلى أن تظهر نسخة ثانية تخالفه.

*

توصيات البحث:

١- تحقيق النسخة الفريدة أمرٌ لا ينبغي أن يجنح إليه إلا الكبارُ في الفهم والعلم والبصيرة، فإن كنتَ منهم فتوكل على الله.

٢- تحقيق النسخة الفريدة إما أن يكون سبيل مدح أو سبيل ذم، فتريث ولا تُقْدِم على شيءٍ قبل دراسته.

٣- على محقق النسخة الفريدة التزام منهج واحد في تحقيق الكتاب كله، فإن صحَّح النسخةَ الفريدةَ في النص المحقَّق، وجب عليه التزامُ ذلك في الكتاب كله؛ ولا ينبغي له أن يتنقل في التصحيح بين النص والحاشية.

٤- عدم التوسُّع في مخالفة النسخة الفريدة بالزيادة فيها أو بالنقص منها أو بمخالفة رسمها، من دون بينة، وليستحضر دائما أن الضعيف قد يصير قويًّا في موطن من المواطن، كما أن الكذوب قد يصدق، والمخطئ قد يصيب.

٥- مخالفة النسخة الفريدة أمرٌ يحتاج إلى تعليل، فلا تُغْفله.

٦- دراسة النسخة الفريدة ومؤلِّفها وموضوعها عاملٌ قوي من عوامل التصحيح فألمَّ به.

٧- عرضُ مادة الكتاب على المصادر ذات الصلة عاملٌ كبير على تصحيحه.

*

أثبـــات

١ -ثبت : فيه مئة كتاب حُقِّق على نسخة فريدة يحتفظ معهد المخطوطات العربية بصورة منها

٢ -ثبَت الأشكال

٣-ثبت المصادر والمراجع

-١-

ثبَت: فيه مئة كتاب حقق على نسخة فريدة يحتفظ معهد المخطوطات العربية بصورة منها

توطئة:

كان الهدفُ من وَضْع هذ الثبَت أن يقف الدارسُ على عينة أخرى واسعةٍ تمدُّه بقدَمٍ راسخةٍ نحوَ طريقه إلى المنهج العام المطرد الذي اتخذه جمهرةُ المحققين في تحقيقاتهم للنصوص الفريدة، سردتُ فيه مئةً من الكتب المطبوعة التي حُققت على نسخ فريدة ليست بخطوط مؤلِّفيها؛ بغرض التوسُّع في دراسة تلك الظاهرة التي أخذتْ نسبةً كبيرةً من تراثنا، يصعب حصرُها وعدُّها، واشترطتُ على نفسي أن تكون نُسَخُها الخطية كلُّها يحتفظ بها معهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)؛ ليسهل الحصول عليها لمن طلبها كلها أو شيئا منها.

ورتبتُ بيانات هذه الكتب المئة ترتيبا كالآتي:

الفن، اسم الكتاب، المؤلف، المحقق، الناشر، سنة النشر، عدد الصفحات، مصدر النسخة الفريدة.

وذكرت في الحاشية رقم حفظ الكتاب في المعهد.

وإني قد انتقيت هذه المئة المختارة بعناية شديدة من بين مئات الكتب التي طالعتها، وقد وجدت صعوبة كبيرة في عدِّها وجمعها، لا سيما بعد شرطي أن تكون صُورها في معهد المخطوطات العربية، وحسبي أن تكون خاتمة دراستي وبحثي، والله ولي التوفيق وهو المستعان وعليه التكلان.

المئة المختارة

الأدب

١- أخبار أبي القاسم الزجاجي

تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، ط. دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م، (٣٢٠ صفحة)، مكتبة رئيس الكتاب باستانبول (٨٧٩)[1].

٢- أخبار أبي نواس لأبي هفان عبد الله بن حرب

تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ط١، دار مصر للطباعة، ب-ت (١٦٤ صفحة)، حكيم أوغلو (٩٤٦)[2].

٣- أدب الخواص للحسين المغربي (ت ٤١٨هـ)

تحقيق: حمد الجاسر، ط١. دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر بالرياض سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. (٢٠٦ صفحة)، بورصة حسيني جلبي أدبيات (١٠)[3].

٤- الأفضليات، لابن الصيرفي (ت٥٤٢هـ)

تحقيق: د. وليد قصاب، ود. عبد العزيز المانع، ط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، (٤١٧ صفحة). مكتبة الفاتح بالأستانة رقم (٥٤١٠)[4].

---

(١)معهد المخطوطات (٥ لغة).

قال المحقق ص (١٠): اعتمدنا في تحقيق الكتاب على نسخة مصورة في جامعة القاهرة برقم (٢٢٩٦٧) عن مكتبة رئيس الكتاب باستانبول رقم (٨٧٩)... ومن الكتاب نسخة أخرى مصورة عن صورة جامعة القاهرة نفسها في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم (٥) لغة.

(٢)معهد المخطوطات (٥٧١ تاريخ).

قال المحقق ص (٥): مرة كنت عند الأخ الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب أتصفح فهارس ما صوره معهد إحياء المخطوطات العربية بالجامعة العربية فوجدتُ مما صور من مكتبة حكيم أوغلو بتركيا ضمن مجموعة من الكتب، أخبار أبي نواس لأبي هفان عبد الله بْن أحمد بن حرب. فلم أتوان عن طلب تصويره والعكوف على تحقيقه.

(٣)معهد المخطوطات (١٨ أدب).

قال المحقق ص (٤٧): هذا الجزء الوحيد الذي وصل إلينا من الكتاب توجد مخطوطته في المكتبة العامة في مدينة (بورصة) في البلاد التركية، وهي مخطوطة فريدة لا أخت لها -في ما أعلم-.

(٤)معهد المخطوطات (٣٩ التصوف والآداب الشرعية) أو (٩٦ التصوف والآداب الشرعية) أو (٧٢١ أدب)، وانظر مقدمة المحقق فثمة استدراك على الأستاذ فؤاد سيد.

٥- **الأمثال المولَّدة لأبي بكر الخوارزمي**

تحقيق: محمد حسين الأعرجي، ط٢، المجمع الثقافي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، (٦٣٠ صفحة)، فيض الله أفندي بتركيا (٢١٣٣)[1].

٦- **أمالي المرزوقي (ت٤٢١هـ)**

تحقيق: د. يحيى وهيب الجُبوري، ط١. دار الغرب الإسلامي، سنة ١٩٩٥م، (٦١٧ صفحة)، دار الكتب المصرية (٨٧٧ أدب تيمور)[2].

٧- **الأمثال، لمؤرِّج السدوسي (ت١٩٥هـ)**

تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ط. دار النهضة العربية بيروت، ١٩٨٣م، (١٣٠ صفحة)، مكتبة الإسكوريال رقم (١٧٠٥)[3].

٨- **الأنوار ومحاسن الأشعار للشِّمْشاطي (القرن الرابع الهجري)**

تحقيق: د. السيد محمد يوسف، راجعه وزاده في حواشيه: عبد الستار أحمد فراج، ط. مطبعة حكومة الكويت، سلسلة (التراث العربي)، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، (٤١٠صفحة)، نسخة أحمد الثالث بتركيا (٢٣٩٢)[4].

٩- **البديع في وصف الربيع لأبي الوليد الإشبيلي (ت قريبا سنة ٤٤٠هـ)**

تحقيق: د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، ط١، دار المدني، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. (٣٢٣ صفحة) مكتبة الإسكوريال (٣٥٣)[5].

١٠- **تذكرة ابن العديم (ت٦٦٠هـ)**

تحقيق: إبراهيم صالح، ط. دار الكتب الوطنية، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (المجمع الثقافي)، ٢٠١٠م، (٤٠٨صفحة)، دار الكتب المصرية

(١)معهد المخطوطات (٦٣ أدب) وهو منسوب للثعالبي خطأ، راجع كلام المحقق في تحقيق النسبة.

(٢)معهد المخطوطات (٩٩٨ أدب)، وثانية: (٥٨ أدب) عن دار الكتب المصرية (٣٣٠٠).

(٣)معهد المخطوطات (٦١ أدب).

(٤)معهد المخطوطات (٧١ أدب).

(٥)معهد المخطوطات برقم (١٠٦٠ أدب).

(٢٠٤٢) (من الجزء الخامس إلى السادس عشر)[1].

١١- التمام في تفسير أشعار هُذيل

مما أغلفه أبو سعيد السكري، لابن جني (ت٣٩٢هـ)

تحقيق: أحمد ناجي القيسي، خديجة عبد الرزاق الحديثي، أحمد مطلوب، وراجعه د. مصطفى جواد، ط١. مطبعة العاني ببغداد، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م، (٢٦٤ صفحة)، مكتبة الأوقاف ببغداد (٥٦٥٧)[2].

١٢- الديباج لمعمر بن المثنى (ت٢٠٩هـ)

تحقيق: د. عبد الله بن سليمان الجربوع، و د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩١م (٢٣٦ صفحة) خدابخش - بتنه (٣/ ١٧٥٤)[3].

١٣- ديوان أبي الفتح البستي

تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، ط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، (٤٧٣ صفحة)، مكتبة أحمد الثالث (٢٤٦٣)[4].

١٤- ديوان الأفوه الأودي

تحقيق: د. محمد التونجي، ط١. دار صادر بيروت، ١٩٩٨م، (١٢٨ صفحة)، دار الكتب المصرية (أدب، ش ١٢)[5].

١٥- ديوان بشار بن برد

تحقيق: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، ط. وزارة الثقافة الجزائر، ٢٠٠٧م. (٤ أجزاء). خزانة المحقق الخاصة (ناقص، إلى حرف الراء)[6].

---

(١) معهد المخطوطات (١١٤٤ أدب).

(٢) معهد المخطوطات (١٩٠٢ أدب).

(٣) معهد المخطوطات (٢١٣١ أدب).

قال المحقق ص (٧): كتابنا هذا لا يحمل عنوانا ولا اسم مؤلف سوى أنه كُتب في سجل معهد المخطوطات العربية بالقاهرة: كتاب في الأدب لأبي عبيدة.

(٤) معهد المخطوطات (٢٧٢ أدب).

(٥) معهد المخطوطات (٥٧١ أدب).

(٦) معهد المخطوطات (٢٨٩ أدب).

١٦- ديـــوان حـــازم القرطـــاجني (ت٦٨٤هـ)

تحقيــق: عــثمان الكعَّــاك، ط. دار الثقافــة بــيروت، ب -ت (١٦٤ صــفحة)، مكتبــة الإســكوريال (٣٨٢)[1].

١٧- ديوان السموأل، صنعة أبي عبد الله نفطويه

تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط. مطبعة المعارف بغداد، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م. (٨٢ صــفحة)، مكتبــة المتحــف العراقــي ببغــداد رقــم (١٤٠١-b- ١٥)[2].

١٨- ديوان الصاحب بن عباد

تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط٢. دار القلم بيروت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، (٣٣٥ صــفحة). المكتبــة الآصفية بولاية حيدر آباد (١١١)[3].

١٩- ديوان عرقلة الكلبي

تحقيق: أحمد الجندي، ط١. دار صادر بــيروت، ١٤١٢هـــ - ١٩٩٢م. (١٥٠ صـفحة) الإمبروزيانـا (٤٥) (مبتورة الآخر)[4].

٢٠- رايات المُبرِّزين وغايـاتُ المميِّـزين، لأبي الحســـن عـــلي الأندلسيـــ (ت٦٨٥هـ)

تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ط١. دار طـلاس للدارسـات والترجمـة والنشر، دمشق، ١٩٨٧م. ولي الدين (٢٦٣٦/ ٢)[5].

٢١- الرســالة الناصـــحة للزمخشرـــي (ت٥٣٨هـ)

تحقيق: هلال ناجي، ط. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشـق، (المجلـد ٧٤، الجزء الأول)، (٢٤ صفحة)، محفوظ

---

(١)معهد المخطوطات (١٤٠٥ أدب).

(٢)معهد المخطوطات (١٤٧٧ أدب).

(٣)معهد المخطوطات (١٥٠٦ أدب)، وثانية: (١٥٠٥) الأدب، عن (إمبروزيانا ١/ ٢٨٧).

(٤)معهد المخطوطات (١٥٣٨ أدب).

(٥)معهد المخطوطات (٢٥٨ تاريخ).

في (كتابخانه ملي ملك، طهران ١٦٢٢)[1].

٢٢- روضة المحاسن وعمدة المحاسن للجزار السرقسطي

تحقيق: أ. د منجد مصطفى بهجت، ط١. جدار للكتاب العالمي الأردن. ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م. (١٩٨ صفحة)، الخزانة العامة بالرباط (٢٦٧٩/ ١ ك)[2].

٢٣- زاد سفَر الملوك للثعالبي

تحقيق: هلال علي بن ناجي، ط١. عالم الكتب الحديث ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، (١٧٠ صفحة) مكتبة تشستربتي (٥٠٦٧)[3].

٢٤- شرح ديوان امرئ القيس، لأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ)

تحقيق: د. عمر الفجاوي، ط. وزارة الثقافة، الأردن. ٢٠٠٢م، (٣٧٩ صفحة)، مكتبة الإسكوريال (٣٠٢)[4].

٢٥- (شرح) ديوان النابغة الذبياني لابن السكيت (ت٢٤٤هـ)

تحقيق: د. شكري فيصل، ط. دار الفكر، ب - ت. (٢٩٦ صفحة)، مكتبة أحمد الثالث (٢٦٥٣)[5].

٢٦- شعر النعمان بن بشير الأنصاري

تحقيق: د. يحيى الجبوري، ط٢. دار القلم، الكويت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، (١٩٧ صفحة)، جامع السلطان محمد الفاتح بالقسطنطينية (٥٣٠٣)[6].

---

(١) معهد المخطوطات (١٧٤٨ أدب).
قال المحقق ص (٥): وفَّقنا اللهُ إلى الظفر بمخطوطته الوحيدة في العالم، وهي الرسالة الأولى ضمن مجموع محفوظ في (كتابخانه ملي ملك) في طهران، ورقمه فيها ١٦٢٢.

(٢) معهد المخطوطات (٣٠ أدب) أو (١٥٥٤ أدب).

(٣) معهد المخطوطات (التصوف والآداب الشرعية ١٤٢/ ٣/ الكويت).

(٤) معهد المخطوطات (١١٧٤ أدب) أو (١٤٣ أدب).

(٥) معهد المخطوطات (٥٢٨ أدب)، وثانية: مكتبة تشستربتي (٣٨٤٢).

(٦) معهد المخطوطات (٥٨٠ أدب).

٢٧- العققة والبررة لأبي عبيدة معمر بن المثنى

تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣، سلسلة نوادر المخطوطات، المجموعة السابعة (٢/ ٣٣٠-٣٧٠)، (٤٠ صفحة)، مكتبة الإسكوريال (١٨٩٥)[1].

٢٨- غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات لعلي بن ظافر الأزدي

تحقيق: د. محمد زغلول سلام ود. مصطفى الصاوي الجويني، ط. دار المعارف بالقاهرة، سلسلة ذخائر العرب (٤٥)، ب-ت (٢٥٨ صفحة)، الإسكوريال (٤٢٥)[2].

٢٩- فائت الفصيح لأبي عمر الزاهد (ت٣٤٥هـ)

تحقيق: د. عبد العزيز مطر، مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٦م، مستخرج من حولية كلية البنات - العدد التاسع، (٦٧ صفحة)، مكتبة حسين جلبي (١٩)[3].

٣٠- الفتح على أبي الفتح لابن فورجه (ت٤٠٠هـ)

تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، ط٢. دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٨٧م. (٣٦٢ صفحة)، الإسكوريال (٣٠٧)[4].

---

(١)معهد المخطوطات (١٧٦ لغة).

قال المحقق (٢/ ٣٤٩): نسخة نادرة لم أعثر على أخت لها بعد طول البحث والتنقيب.

(٢)معهد المخطوطات (٦١١ أدب).

قال المحقق: اعتمدنا في تحقيق كتاب "غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات" على النسخة الخطية الوحيدة المحفوظة بالإسكوريال والمصورة بمعهد المخطوطات العربية.

(٣)معهد المخطوطات (١٩٢ أدب)، وثانية: (١٩٣ اللغة) عن لا لي (١/ ٣٤٨٦).

(٤)معهد المخطوطات (١٩٣١ أدب).

قلت: عنوان النسخة: (شرح مشكلات ديوان شعر أبي الطيب ردا على شرح أبي الفتح عثمان بن جني فيما أخذ به المتنبي لابن فورجه)، وصحَّح المحقق العنوان المثبت.

٣١- **الكشف عن مساوئ شعر المتنبي، للصاحب بن عباد (ت٣٨٥هـ)**

تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط١، مكتبة النهضة بغداد، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م. (٨٩ صفحة)، الإسكوريال (٤٧٠)[١].

٣٢- **المعاني الكبير لابن قتيبة**

تصحيح: سالم الكرنكوي، ط. دار النهضة الحديث بيروت، ب – ت، (١٥٣٨ صفحة)، أيا صوفيا (٤٠٥٠)[٢].

٣٣- **الملمَّع للنَّمَرِي (ت٣٨٥هـ)**

تحقيق: وجيهة أحمد السطل، ط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، (١٦٨ صفحة) يني جامع (٢/ ١١٩٥)[٣].

٣٤- **الهوامل والشوامل لأبي حيان التوحيدي ومسكويه**

تحقيق: أحمد أمين، والسيد أحمد صقر، ط، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر (٦٨)، ب- ت، (٤٥٠ صفحة) أيا صوفيا (٢٤٧٦)[٤].

٣٥- **الواضح في مشكلات شعر المتنبي للأصفهاني**

تحقيق: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، ط. الدار التونسية للنشر، ب –ت، (١٣٥ صفحة)، جامع الزيتونة الأحمدية بتونس (٤٥٦١)[٥].

٣٦- **الوحشيات، لأبي تمام**

تحقيق: عبد العزيز الميمني، ومحمود محمد شاكر، ط. المعارف، (٣٨٥ صفحة)، نسخة أحمد الثالث بتركيا رقم (٢٦١٤)[٦].

اللغة

٣٧- **التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، لأبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ)**

---

(١)معهد المخطوطات (٤٠٧ أدب).

قال المحقق ص (٢٠): كان لمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة فضل العثور على هذه النسخة وتصويرها.

(٢)معهد المخطوطات (٧٧٥ أدب).

(٣)معهد المخطوطات (٢٧٤ أدب).

(٤)معهد المخطوطات (٨٨٩ أدب).

(٥)معهد المخطوطات (٢٤٢٣ أدب).

(٦)معهد المخطوطات (٨٩٢ أدب) ونُشر نشرتين أخريين بعد ذلك على نسخة ثانية (يزد) الإيرانية.

تحقيق د. عزة حسن، ط٢، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٦م، (٥٠٧ صفحة)، مكتبة (لا له لي) في استانبول بتركيا برقم (٣٥٥١)(١).

٣٨- الأضداد للأنباري

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. المكتبة العصرية صيدا - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. (٥١٣ صفحة) ليدن(٢).

٣٩- الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي (٣٥١هـ)

تحقيق: د. عزة حسن، ط٢. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ١٩٩٦م. (٦١٣ صفحة). خزانة سليم آغا في إستانبول (٨٩٣)(٣).

٤٠- البُلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)

تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ط. مطبعة دار الكتب، مركز تحقيق التراث ١٩٧٠م. (١١٩ صفحة) أحمد الثالث بإستانبول (٢٧٢٩)(٤).

٤١- الجيم للشيباني

الجزء الأول: تحقيق إبراهيم الإبياري، ط١. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م. (٣١٦ صفحة).

الجزء الثاني: تحقيق: عبد العليم الطحاوي، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م، (٣٥٣صفحة).

الجزء الثالث: تحقيق: عبد الكريم العزباوي، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م، (٣٣٢ صفحة). الإسكوريال (٥٧٢)(٥).

---

(١)معهد المخطوطات (٦٤ لغة).

قال المحقق ص (٢٠): لم يصل إلينا من كتاب التلخيص هذا إلا نسخة مخطوطة واحدة في ما نعلم.

(٢)معهد المخطوطات (٩١ لغة، غير مفهرس، مرتب أبجدي)، ووقفت له على نسخة ثانية في مكتبة تشستربتي (٤٥٣٣).

(٣)معهد المخطوطات (١٩ لغة).

(٤)معهد المخطوطات (٢٧ لغة).

(٥)معهد المخطوطات (٢٠٨ اللغة).

٤٢- خلق الإنسان لثابت بن أبي ثابت (من علماء القرن الثالث)

تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ط٢، مطبعة حكومة الكويت ١٩٨٥م. (٤٩١ صفحة). دار الكتب المصرية (١٦٦ لغة تيمور)[1].

٤٣- اشتقاق أسماء الله للزجاجي

تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، ط٢. مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، (٣٦٥ صفحة)، دار الكتب المصرية (٣ لغة ش)[2].

٤٤- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري (ت٣٨٢هـ)

تحقيق: عبد العزيز أحمد، ط١. مطبعة البابي الحلبي، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م، (٥٩٧ صفحة)، دار الكتب المصرية (١٩٤ أدب)[3].

٤٥- الضاد والظاء لابن سهيل النوي (ت بعد ٤٢٠هـ)

تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١. دار البشائر دمشق، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، (١٢٠ صفحة)، مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة (٩٣ لغة)[4].

٤٦- كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري

تحقيق: برنهارد لفين، يطلب من دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م. (٤٨٣ صفحة)، عارف حكمت بالمدينة (١١٦)، الجزء الثالث، والنصف الأول من الجزء الخامس[5].

٤٧- اللامات للزجاجي

تحقيق: مازن المبارك، ط٢. دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، (٢٣٢

---

(١)معهد المخطوطات (٥٧٢ لغة) وله في المعهد أربع نسخ أُخر: (٣٠٥ لغة)، (٣٠٦ لغة)، (٣٥٨)، (٣٥٩ لغة).

(٢)معهد المخطوطات (١٤ لغة).

(٣)معهد المخطوطات (٢٠٨ لغة) أو (٥٨٨ لغة) أو (٤٠٠ لغة) أو (٤٠١ لغة).

(٤)معهد المخطوطات (٢٠٩ لغة) أو (٤٣٢ لغة) أو (٦٢٧ لغة).

(٥)معهد المخطوطات (٩٨٠ لغة).

صفحة)، مكتبة شهيد علي باستانبول (٢٥١١)[1].

٤٨- **لحن العوام للزبيدي (ت٣٧٩هـ)**

تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، (٤١٦ صفحة)، مكتبة رئيس الكتاب (١١٢١)[2].

٤٩- **مختصر كتاب العين للخطيب الإسكافي (ت٤٢٠هـ)**

تحقيق: د. هادي حسن حمودي، ط٢. ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م، وزارة التراث والثقافة، سلطة عمان، (ثلاثة أجزاء)، مشهد الرضوية (١٣٤٥) و (١٣٤٦)[3].

٥٠- **ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه للأصمعي (ت٢١٧هـ)**

تحقيق: ماجد حسن الذهبي، ط١. دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. (١١٠ صفحة) الظاهرية، عام (١٤٤٧) وخاص (١٣٩ تصوف)[4].

٥١- **المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ)**

تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط. وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، الجزء الأول (٦٠٧ صفحة)، والثاني (٤٢٤ صفحة)، بشير أغا أيوب (١٧٩)[5].

٥٢- **منال الطالب في شرح طوال الغرائب، لمجد الدين ابن الأثير (ت٦٠٦هـ).**

---

(١)معهد المخطوطات (٢٧ نحو) أو (١٢٨ نحو) أو (٢١١ لغة)، أو (٦٣ القراءات والتجويد).

(٢)معهد المخطوطات (٢١٦ لغة).

(٣)معهد المخطوطات (النحو ٤٠) أو (اللغة ٥١٠).

(٤)معهد المخطوطات (٢٢٣ لغة).

قال المحقق ص (٨): يبدو أن هذه المخطوطة وحيدة في العالم حسبما تبين لي.

(٥)معهد المخطوطات (٢٥١ لغة).

قال المحقق ص (٤٨): النسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، مصورة عن نسخة مكتبة بشير أغا، وفي مكتبتي مصورة منها.

تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ب-ت (٨٢٧ صفحة)، الخزانة العامة بالرباط (١٨٢ق)[1].

٥٣- منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)

تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، دار الرائد العربي بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، (١٤٥ صفحة)، مكتبة أحمد الثالث باستانبول (٢٧٢٩)[2].

٥٤- الوِشاح وتثقيف الرِّماح في رد توهيم المجد الصحاح، للتادلي (ت١٢٠٠هـ)

تحقيق: د. عاطف محمد المغاوري، ومراجعة د. محمد حماسة عبد اللطيف، ط١. إصدارات مجمع اللغة العربية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م. (٣٨٧ صفحة)، مكتبة أحمد عبد القادر الأهدل الخاصة بزبيد[3].

النحو

٥٥- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف (ت٦٠٩هـ)

تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، ط. منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، السلسلة التراثية (٢١)، (٥٢٨ صفحة)، دار الكتب المصرية التيمورية (٥٣٠ نحو)[4].

٥٦- مسائل خلافية في النحو للعكبري

تحقيق: محمد خير الحلواني، ط١. دار الشرق العربي بيروت، ١٤١٢هـ-

(١)معهد المخطوطات (٥٤٢ لغة).

(٢)معهد المخطوطات (٨٣٥ أدب).

قال المحقق ص (٢٣): اعتمدتُ في تحقيق الكتاب على نسخة فريدة تحتفظ بها مكتبة أحمد الثالث باستانبول.

(٣)معهد المخطوطات (٤٩٤ لغة).

(٤)معهد المخطوطات (٣٩ نحو).

١٩٩٢م، (١٤٤ صفحة)، دار الكتب المصرية (٢٨ نحو، ش)[1].

البلاغة

٥٧- الأنيس في غُرَر التجنيس

تحقيق: هلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، (مجلد ٣٣/ ج١، ٣٦٩-٤٨٠)، (١١٣ صفحة)، دار الكتب المصرية (١٥٠٠ أدب)[2].

التوحيد

٥٨- تثبيت دلائل النبوة للقاضي عبد الجبار الهمذاني (ت٤١٥هـ)

تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، ط. دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ب-ت (٢٩٩ صفحة)، شهيد علي (٣٥٧٥)[3].

٥٩- التقريب والإرشاد للباقلاني (ت٤٠٣هـ)

تحقيق: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، ط٢، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، (٤٦٠ صفحة)، الآصفية بحيدر آباد (١٤٣ كلام)[4].

٦٠- الرؤية للدارقطني (ت٣٨٥هـ)

تحقيق: إبراهيم محمد العلي، أحمد فخري الرفاعي، ط. مكتبة المنار الأردن الزرقاء، (٤١٤ صفحة)، الإسكوريال (١٤٤٥)[5].

٦١- المعراج لأبي القاسم القشيري

تحقيق: د. قاسم السامرائي، ط١، دار الوراق ٢٠١٦م، (٢٤٨ صفحة)، خدابخش بتنه (٣٣٦٩)[6].

التفسير

---

(١)معهد المخطوطات (١٥٠ نحو).

(٢)معهد المخطوطات (٦٦ بلاغة).

(٣)معهد المخطوطات (٦٠ التوحيد والملل والنحل).

(٤)معهد المخطوطات (٤٣٦ التوحيد والملل والنحل).

(٥)معهد المخطوطات (التصوف والآداب الشرعية ١١٧، غير مفهرس).

(٦)معهد المخطوطات (٨٩٩ الحديث والمصطلح، غير مفهرس، المرتب الأبجدي).

٦٢- معاني القراءات لأبي منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ)

تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ب- ن، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، (٣ مجلد)، رشيد أفندي (٢٢)[1].

٦٣- معاني القرآن لأبي الحسن الأخفش (٢١٥هـ)

تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١. الخانجي ١٤١١هـ-١٩٩٠م، (٩١٠ صفحة)، الرضوية مشهد إيران (١٤٢٢)[2].

٦٤- معاني القرآن الكريم للنحاس (ت٣٣٨هـ)

تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني ط١. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، (٦ مجلد)، دار الكتب المصرية (٣٨٥ تفسير)[3].

٦٥- الانتصار للقرآن للباقلاني (ت٤٠٣هـ)

تحقيق: د. محمد عصام القُضاة، ط١. دار الفتح للنشر والتوزيع عمان، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، (٨٢٤ صفحة)، مكتبة قرة مصطفى باشا باستانبول (١٨٧١ قراءات)[4].

٦٦- الوجوه والنظائر في القرآن العظيم لمقاتل بن سليمان البلخي (ت١٥٠هـ)

تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث دبي، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م،

(١)معهد المخطوطات (٨٥ القراءات والتجويد).

(٢)معهد المخطوطات (التفسير وعلوم القرآن ٣٩٤) أو (التفسير وعلوم القران ٨٩).

قال المحقق ص (٥١): اعتمدتُ في تحقيق هذا النص على النسخة الوحيدة المصورة بجامعة الدول العربية عن نسخة تحفظها المكتبة الرضوية –مشهد، وهذه النسخة غير مدونة بفهارس جامعة الدول العربية.

(٣)معهد المخطوطات (٨٩٣ التفسير وعلوم القرآن ، غير مفهرس، المرتب الأبجدي).

(٤)معهد المخطوطات (٢٩ التفسير وعلوم القرآن)، وثانية: (التفسير وعلوم القرآن ٢٨)، وثالثة (التفسير وعلوم القرآن ١٤).

(٢٨٩ صفحة)، مكتبة عنيزة الوطنية بالجامع الكبير في السعودية[١].

التصوف والآداب الشرعية

٦٧- اصطناع المعروف لابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)

تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، ط١. دار ابن حزم، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، (٢٠٥ صفحة)، مكتبة لا له لي[٢].

٦٨- الفُتُوَّة للسُّلَمي (ت٤١٢هـ)

تحقيق: د. إحسان ذنون الثامري، د. محمد عبد الله القدحات، ط١، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع عمان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، (١٥٧ صفحة)، أيا صوفيا باستانبول (٢٠٤٩)[٣].

التاريخ

٦٩- الاجتهاد في طلب الجهاد لابن كثير

تحقيق: د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، (١٣٦ صفحة)، دار الكتب المصرية (٤٠٨ تاريخ)[٤].

٧٠- أخبار قبائل الخزرج للدمياطي

تحقيق: د. عبد العزيز بن عمر البيتي، ط. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٩هـ (١٠٦٠ صفحة/ ٢ مجلد)، حيدر آباد (١٩٨ رجال)[٥].

(١)معهد المخطوطات (التفسير وعلوم القرآن ١٠١).
قال المحقق ص (٢٨٩): نسخة نفيسة فريدة... وعليها اعتمدت في تحقيق الكتاب.

(٢)معهد المخطوطات (١٩/ ٨١٤ التصوف والآداب الشرعية، غير مفهرس، المرتب الأبجدي).
قال المحقق ص (٦): المخطوط المعتمد تحقيقه نسخة وحيدة، لا أعرف لها ثانية، وهي من مقتنيات مكتبة (لا له لي) بتركيا.

(٣)معهد المخطوطات (٣٩٤ التصوف والآداب الشرعية).

(٤)معهد المخطوطات (١٣٣٦ تاريخ).
قال المحقق ص (٤٨): يظهر أن نسخة الكتاب هي الوحيدة حسب علمي... وانظر حديث المحقق عن النسخ الأخرى التي ذكرها بروكلمان خطأً ص (٤٨).

(٥)معهد المخطوطات (٨٧٣ تاريخ).

٧١- أخبار القُضاة لوكيع (ت٣٠٦هـ)

تحقيق: سعيد محمد اللحَّام، ط. عالم الكتب، ب-ت (٨٧٢ صفحة)، مراد ملا (١٠٦٠)[1].

٧٢- أخبار الوافدين من الرجال من أهل البصرة والكوفية على معاوية بن أبي سفيان للعباس بن بكار الضبي (ت٢٢٢هـ)

تحقيق: سكينة الشهابي، ط١. مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، (٥٧ صفحة)، الإسكوريال (٤٦٧)[2].

٧٣- أخبار الوافدات من النساء على معاوية بن أبي سفيان للعباس بن بكار الضبي (ت٢٢٢هـ)

تحقيق: سكينة الشهابي، ط١. مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، (٨٨ صفحة)، الإسكوريال (٤٦٧)[3].

٧٤- الإشارة إلى من نال الوزارة لابن الصيرفي (ت٥٥٠هـ)

تحقيق: عبد الله مخلص، ط١، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، ١٣٤١هـ-١٩٢٣م، (٦٤ صفحة)، الخالدية بالقدس (١١)[4].

٧٥- تاريخ خليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ)

تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط٢. دار طيبة الرياض، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، (٦٢٨ صفحة)، الخزانة العامة بالرباط (١٩٩)[5].

٧٦- تاريخ دمشق لابن القلانسي (ت٥٥٥هـ)

تحقيق: د. سهيل زكار، ط١، دار حسان للطباعة والنشر- دمشق،

قال المحقق ص (١٤٧): توجد مخطوطة "أخبار قبائل الخزرج" للحافظ أبي محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي في المكتبة الآصفية بحيدر آباد الهند برقم (١٩٨ رجال). وهي نسخة وحيدة، ومنها صورة فيلمية في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم (٣١٦٥).

(١)معهد المخطوطات (١٦ تاريخ).

(٢)معهد المخطوطات (٨٧٧ تاريخ).

(٣)معهد المخطوطات (٦٦٥ تاريخ).

(٤)معهد المخطوطات (٨٩٠ تاريخ).

(٥)معهد المخطوطات (٤٣ تاريخ، غير مفهرس، بعثة المغرب الثانية).

١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، (٦١٠ صفحة) أكسفورد[1].

٧٧- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للتنوخي (ت٤٤٢هـ)

تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م، (٣٤٤ صفحة)، مكتبة الأحقاف بتريم[2].

٧٨- تهذيب الأنساب ونهاية الأعقاب للعبيدلي

تحقيق: شيخ محمد كاظم المحمودي، إشراف: سيد محمود المرعشي، ط٢، مكتبة آية الله العظمي المرعشي النجفي الكبرى ٢٠٠٧م، (٥٨٥ صفحة)، ليدن (or٦٨٦)[3].

٧٩- تهذيب مستمر الأوهام لابن ماكولا

تحقيق: سيد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، (٣٦٦ صفحة)، مكتبة فيض الله بتركيا (١٥٨٤)[4].

٨٠- الديارات للشاشتي (ت٣٨٨هـ)

تحقيق: كوركيس عواد، ط٢. مطبعة المعارف بغداد، منشورات مكتبة المثنى ببغداد، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م، (٥٧٨ صفحة)، نسخة برلين (٨٣٢١)[5].

---

(١)معهد المخطوطات (٩٥٣ تاريخ).

قال المحقق في مقدمته (ص): مصنف ابن القلانسي وصلتنا منه نسخة خطية واحدة محفوظة في مكتبة البودليان في أكسفورد برقم (hunt ١٢٥).

(٢)معهد المخطوطات (٤٧ تاريخ).

(٣)معهد المخطوطات (١٠١١ تاريخ).

قال المحقق ص (١٥): هي النسخة الوحيدة التي تم العثور والاطلاع عليها، وكان شيخنا الوالد أدام الله توفيقاته قد اقتنى صورة منها من مكتبة جامعة الدول العربية بمصر.

(٤)معهد المخطوطات (٦٣٢ تاريخ) أو (١٩٠ تاريخ).

(٥)معهد المخطوطات (٨٧٦ تاريخ).

٨١- الجامع المختصر في عنوان التاريخ وعيون السير (الجزء التاسع) لابن الساعي

تحقيق: د. مصطفى جواد، ط١. المطبعة السريانية الكاثوليكية في بغداد، ١٣٥٣هـ-١٩٣٤م، (٤٤٤ صفحة)، دار الكتب المصرية، المكتبة التيمورية (٥٩٧ تاريخ)(١).

٨٢- حَذْف من نسب قريش، لمؤرج بن عمرو السدوسي

تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، ط. مكتبة دار العروبة، ب-ت (١٤٦ صفحة)، الخزانة العامة بالرباط (٩٩ق/ ٢)(٢).

٨٣- الحُلَّة السِّيَرَاء لابن الأَبَّار (ت٦٥٨هـ)

تحقيق: د. حسين مؤنس، ط٢. دار المعارف القاهرة، سلسلة "ذخائر العرب ٥٨" ١٩٨٥م، (٢ مجلد)، الإسكوريال (١٦٥٤)(٣).

٨٤- الذخائر والتحف للقاضي الرشيد بن الزبير (القرن الخامس الهجري)

تحقيق: د. محمد حميد الله، قدم له وارجعه د. صلاح الدين المنجد، ط. التراث العربي، سلسلة تصدرها دائرة المطبوعات والنشر في الكويت (١)، ١٩٥٩م (٤٣١ صفحة)، مكتبة أفيون قره حصار تركيا (٧٠٢)(٤).

٨٥- رسوم دار الخلافة لأبي الحسين الصابئ

تحقيق: ميخائيل عوَّاد، ط٢. دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، (٢٩٠

---

(١)معهد المخطوطات (١٥٥٤ تاريخ).

(٢)معهد المخطوطات (١٤٣ تاريخ).

(٣)معهد المخطوطات (٢١٩ تاريخ).

(٤)معهد المخطوطات (٢٢٧١ تاريخ).

قال المحقق ص (٢٠): المخطوطة الوحيدة التي عثرنا عليها هي في مكتبة أفيون قره حصار في تركيا.

قلتُ (يوسف): وقفتُ للكتاب على نسخة ثانية كتب عليها: مؤلفه غير مذكور. (مجهول) تحتفظ بها مكتبة علال الفاسي بالمغرب (٢١٤ مجموع، تاريخ الهدايا).

صفحة)، الأزهرية عروسي (٢٧٤١)، (٤٢٩٩٧)[1].

٨٦- **السابق واللاحق للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)**

تحقيق: د. محمد بن مطر الزهراني، ط٢. دار الصميعي للنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، (٤١٠ صفحة)، دار الكتب المصرية، مصطلح (٣٨١)[2].

٨٧- **السير للفزاري (ت١٨٦هـ)**

تحقيق: د. فاروق حمادة، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م. (٤١٨ صفحة)، خزانة جامعة القرويين بفاس[3].

٨٨- **الطبقات لابن خياط (ت٢٤٠هـ)**

تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط١، مطبعة العاني- بغداد ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م، (٥٠٠ صفحة)، الظاهرية بدمشق (٥٤٤ حديث)[4].

٨٩- **فضائل أبي بكر الصديق للعشاري (ت٤٥١هـ)**

تحقيق: عمرو عبد المنعم، ط١. دار الصحابة للتراث بطنطا، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، (١٠٥ صفحة)، دار الكتب المصرية (٤٢٤ تاريخ)[5].

٩٠- **فضائل البيت المقدَّس للواسطي**

تحقيق: عمرو بن عبد العظيم بن نيازي شريف، قدَّم له: الأستاذ عصام محمد الشنطي، والشيخ طارق عوض الله، ط. مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، (٤٦٠ صفحة)، دار الكتب المصرية (٧٨١ مجاميع،

(١)معهد المخطوطات (٢٢٨٠ تاريخ).

(٢)معهد المخطوطات (٦٩٥ تاريخ).

(٣)معهد المخطوطات (٣٢٠ تاريخ) و (٣٢١ تاريخ).

(٤)معهد المخطوطات (٧٢٣ تاريخ).

(٥)معهد المخطوطات (٧٤٩ تاريخ).

قال المحقق ص (٦): وصلنا لهذا الجزء الحديثي المبارك نسخة خطية واحدة، وهي من محفوظات دار الكتب المصرية العامرة، وتقع فيها تحت رقم: (٤٢٤ تاريخ)، ميكروفيلم رقم (١٦٦٤).

مصورة عن نسخة في مكتبة أحمد باشا الجزار بعكا ٤١٧)[1].

٩١- قيد الشريد من أخبار يزيد لابن طولون

تحقيق: د. محمد زينهم محمد عزب، ط١، دار الصحوة للنشر، القاهرة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، (١٠٩ صفحة)، دار الكتب المصرية (٢١٣٢ تاريخ)[2].

قوام السنة

٩٢- المبعث والمغازي للتيمي (ت٥٣٥هـ)

صاحب كتاب (الحجة في بيان المحجة)

تحقيق: محمد بن خليفة الرباح، ط١. دار الوليد، طرابلس - ليبيا، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، (٩١٢ صفحة)، كوبريلي (١١٣٨)[3].

٩٣- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ)

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١. مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة- القاهرة، ب-ت (١٥٦ صفحة)، دار الكتب المصرية برقم (١٤٢٥ تاريخ تيمور)[4].

٩٤- المعرفة والتاريخ للفسوي

تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط١، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ١٤١٠هـ، (٤ مجلد)، مكتبة ريفيان كشك بتركيا (١٤٤٥)[5].

٩٥- نسب معد واليمن الكبير لهشام الكلبي (ت٢٠٤هـ)

تحقيق: د. ناجي حسن، ط١. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، (٢ مجلد)، الإسكوريال (١٦٩٨)[6].

٩٦- النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية (سيرة صلاح الدين) لبهاء الدين بن شداد

---

(١)معهد المخطوطات (٧٥١ تاريخ).

(٢)معهد المخطوطات (٧٥٨ تاريخ).

(٣)معهد المخطوطات (٧٧٢ تاريخ).

(٤)معهد المخطوطات (٤٦٧ تاريخ).

قال المحقق ص (٧): أصل هذا الكتاب نسخة نادرة في دار الكتب المصرية.

(٥)معهد المخطوطات (٨١٩ تاريخ).

(٦)معهد المخطوطات (١٢٨٥ تاريخ) بعنوان: النسب الكبير.

تحقيق: د. جمال الدين الشيَّال، ط١. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ب-ت (٣٩٢ صفحة)، المسجد الأقصى- سير وتراجم (٥٩٥)[1].

٩٧- وصايا الملوك وأبناء الملوك من ولد قحطان بن هود

المنسوب لدعبل الخزاعي (ت٢٤٦هـ)

تحقيق: د. نزار أباظة، ط١. دار صادر بيروت - دار البشائر دمشق، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، (١٤٤ صفحة)، الأمبروزيانا (G٣)[2].

الجغرافيا والبلدان

٩٨- أسماء جبال تهمة وسكانها لعرَّام بن الأصبغ السلمي

تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣، سلسلة نوادر المخطوطات، المجموعة الثامنة (٢/ ٣٨٩-٤٤١)، (٥٠ صفحة)، دار الكتب السعيدية، حيدر آباد مجموعة (٣٥٥ حديث)[3].

٩٩- آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان

إسحاق بن الحسين (عاش في القرن الرابع الهجري)

---

(١)معهد المخطوطات (١٢٩٦ تاريخ).

قال المحقق ص (١٩): وبدأت انظر في النسخ المطبوعة والمخطوطة لهذا الكتاب، وكان من توفيق الله أن وجدتُ بمعهد المخطوطات العربية فيلمًا مصورا لنسخة من هذا الكتاب موجودة أصلا في مكتبة المسجد الأقصى بالشريف تحت رقم (٥٩٥ سير تاريخ).

ونسخة ثانية: (٢٥٢١ تاريخ) عن رفاعة الطهطاوي (سوهاج ١٢ تاريخ).

(٢)معهد المخطوطات (١٣٠٦ تاريخ).

قال المحقق ص (٦): بعد البحث في فهارس المخطوطات لم أجد نسخة أخرى لها في مكان آخر.

قلت (يوسف): وقفت له على ثانية في المعهد: (٣٠٥ السياسة والاجتماع، مكتبة القاضي أحمد بن محمد زبارة الخاصة بصنعاء، غير مفهرس، بعثة اليمن الشمالي).

(٣)معهد المخطوطات (٨٥ الجغرافيا والبلدان، غير مفهرس، المرتب الأبجدي).

قال المحقق ص (٢/ ٣٧٨): أصل هذه النسخة فريدة في مكتبات العالم.

تحقيق: د. فهمي سعد، ط١. عالم الكتب بيروت، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م. (١٤٩ صفحة). أمبروزيانا (H١٠٤)[1].

١٠٠-الأمكنة والمياه والجبال والآثار ونحوها المذكورة في الأخبار والأشعار للإسكندري (ت٥٦١هـ)

تحقيق: حمد الجاسر، ط١. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، (٢

(١)معهد المخطوطات (٦٥ البلدان والجغرافيا).

(٢)معهد المخطوطات (١١٨ الجغرافيا والبلدان).

-٢-

ثبت الأشكال

-٣-
ثبت المصادر والمراجع

(أ): المخطوطات

- الأزمنة وتلبية الجاهلية، لقطرب، مصورة معهد المخطوطات العربية، (اللغة ٩).
- الجيم لأبي عمرو الشيباني، مكتبة الإسكوريال برقم (٥٧٢).
- فهرسة ابن خير الإشبيلي، مكتبة الإسكوريال رقم (١٦٧٢).
- القوافي للأخفش، مصورة معهد المخطوطات العربية، (العروض والقوافي ٢٧).
- كتاب تعليق فيه ذكر الهدايا والتحف، مكتبة علال الفاسي بالرباط، (مجموع ٢١٤ تاريخ الهدايا).
- مختصر طبقات الشعراء، لابن المعتز، مصورة معهد المخطوطات العربية (الأدب ٢٢٥٤) عن الإسكوريال (٢٧٩).
- الوحشيات، لأبي تمام، مصورة معهد المخطوطات العربية، برقم (٨٩٢)، عن مكتبة أحمد الثالث (٢٦١٤).

(ب): مطبوعات حُققت على نسخة فريدة

- أدب الخواص في المختار من بلاغات قبائل العرب وأخبارها وأنسابها وأيامها، للحسين المغربي، (ت ٤١٨هـ) تحقيق: حمد الجاسر، ط دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر بالرياض سنة ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.
- أدب الغرباء، لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، ط١. دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٢م.
- الأزمنة وتلبية الجاهلية، لقطرب (ت بعد ٢٠٦هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، ط٢. مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.
- الأصنام، للكلبي، تحقيق أحمد زكي باشا، ط٣، دار الكتب المصرية ١٩٩٥م.

- أعمار الأعيان لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- البُرْصان والعُرْجان والعميان والحُولان، للجاحظ (ت٣٥٥هـ)
  - تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
  - تحقيق: د. محمد مرسي الخولي، ط٤، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- تاريخ العرب قبل الإسلام، للأصمعي (ت٢١٧ه)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط١. منشورات المكتبة العلمية، مطبعة المعارف – بغداد، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.
- التقفية في اللغة للبندنيجي (ت ٢٨٤هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، ط١. مطبعة العاني ببغداد، ١٩٧٦م.
- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، لأبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ)، تحقيق د. عزة حسن، ط٢، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٦م.
- جماع العلم، للشافعي (ت٢٠٤)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط. مكتبة ابن تيمية، ب – ت.
- جواب المسائل العشر، لابن بري، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط١، دار البشائر، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، لابن المبرد (ت٩٠٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الجيم لأبي عمرو الشيباني، تحقيق: إبراهيم الإبياري، وآخرون، ط. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- الخطب والمواعظ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، ب – ت.
- الدر الثمين في أسماء المصنِّفين، لابن الساعي (ت٦٧٤هـ) تحقيق: أحمد شوقي بنبين ومحمد سعيد حنشي، ط١. دار الغرب الإسلامي تونس، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- طبقات الأطباء والحكماء، لابن جُلْجُل، ويليه تاريخ طبقات الأطباء والفلاسفة، تأليف: إسحاق بن حنين (ت٢٩٨هـ) تحقيق: فؤاد سيد، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- طبقات الشعراء لابن المعتز، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ط٣، دار المعارف، ب – ت.
- فهرسة ابن خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحمود بشار عواد، ط٢، دار الغرب الإسلامي بتونس، سنة ٢٠٠٩م.
- القوافي للأخفش (ت ٢١٥هـ)
  - تحقيق د. عزة حسن، ط١، دمشق، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
  - تحقيق أحمد راتب النفاخ، ط١، ، دار الأمانة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- المكافأة لأبي جعفر أحمد بن يوسف الكاتب (ابن الداية) (٣٤٠هـ).
  - تحقيق: محمود محمد شاكر، ط١، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.
  - تحقيق: أحمد أمين، وعلي الجارم، ط١، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣٥٩هـ - ١٩٤١م.

- ما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيدي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١. بدون ناشر، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- منال الطالب في شرح طوال الغرائب، لأبي السعادات، ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، ط. جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المنقوص والممدود للفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط٣، دار المعارف، ب - ت.
- الوحشيات، لأبي تمام، تحقيق عبد العزيز الميمني، ومحمود محمد شاكر، ط٣، دار المعارف. ب - ت.

(ج): مطبوعات ذات صلة

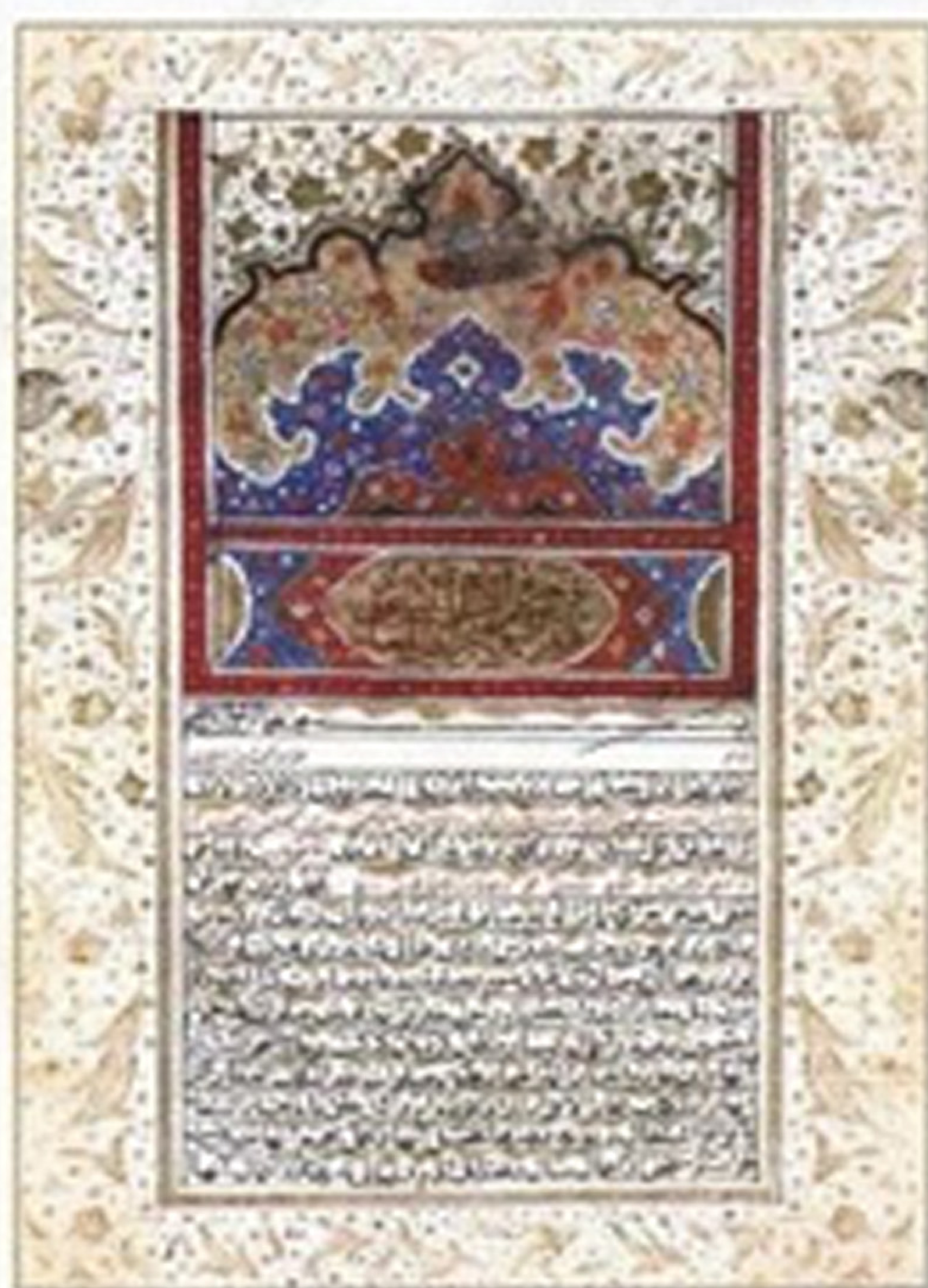
- أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم، لكوركيس عواد، ط. وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر - العراق، ١٩٨٢م.
- التحقيق: بين ضبط النص والتعليق عليه، تأليف: بشار عواد معروف، ط١. مؤسسة الفرقان للتراث الإسلام، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- تاج العروس للزبيدي (ت١٢٠٥هـ) نشرة الكويت.
- ثقافة المفهرس، د. محمود الطناحي، نشر ضمن كتاب "ندوة قضايا المخطوطات (٢)" تنسيق وتحرير د. فيصل الحفيان، ط١. معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٩م.
- الصحاح للجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار، ط٤. دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- علم الاكتناه العربي الإسلامي، د. قاسم السامرائي، ط١. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- صلة الخلف بموصول السلف" للروداني (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق محمد حجي، ط١. دار الغرب الإسلامي بتونس، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- فهرس المخطوطات المصورة، التاريخ، القسم الخامس، صنعة: عصام محمد الشنطي، ط١. معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- مجلة العرب، صاحبها ورئيس تحريرها: حمد الجاسر، ط. دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر - الرياض، الجزء الأول، السنة الأولى، رجب سنة ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
- مقاييس اللغة، لابن فارس (ت٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، ط. دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

فهرس المحتويات

جامعة
الملك سعود
King Saud University

تحقيق
النسخة الفريدة
مأزق التعامل مع النص نظرًا وتطبيقًا



تأليف
أ. يوسف السناري

من إصدارات كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية و آدابها ٤٣

جامعة الملك سعود
King Saud University

تحقيق النسخة الفريدة

مأزق التعامل مع النص نظرًا وتطبيقًا

تأليف

أ. يوسف السناري

الطبعة الأولى

١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م

من إصدارات كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية و ادابها ٤٣

كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها

ح كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية، ١٤٣٩هـ.
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية
السناري، يوسف
تحقيق النسخة الفريدة: مأزق التعامل مع النص نظرًا وتطبيقًا./ يوسف السناري.-الرياض-١٤٣٩.
٢٥٦ص ؛ ٢١ X ٢٩,٧ سم
ردمك: ٧-٩-٦٠٦-٩٠٦٠٣-٩٧٨

١- المخطوطات. أ.العنوان ب.السلسلة.

ديوي ٩١,١ ١٤٣٩/٧٢٥٤

رقم الإيداع: ١٤٣٩/٧٢٥٤
ردمك: ٧-٩-٦٠٦-٩٠٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م
جميع الكتب التي تصدر عن كرسي المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها محكمة

تحقيق

النسخة الفريدة

مأزق التعامل مع النص نظرًا وتطبيقًا

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

منذ بدء العمل في هذا الكرسي البحثي المعنيّ بدراسات اللغة العربية وآدابها استقرت هيئته العلمية على أن يكون من محاور فعالياته نشر الدراسات والبحوث العلمية ذات الجودة العلمية الرفيعة.

ومن ثم فإن المأمول من نشر الكرسيّ لسلسلة متتابعة من هذه الدراسات أن يكون كلٌّ منها محققاً إضافة معرفية ملموسة في مسار خدمة اللغة العربية التي هي مكوّن رئيس في تكوين الهوية الثقافية للأمة، وفي مجال تعميق الوعي بالأدب العربي وتاريخه على مر العصور.

وبالنظر إلى اتساع المسارين –الحضاري والعلمي- اللذين تتحرك فيهما اللغة العربية، واللذين يجسدهما تنوع اتجاهات الآداب العربية والدراسات النقدية والبلاغية والأسلوبية التي قامت حولها، وبالنظر إلى امتدادات مجالات هذين المسارين في العصور التاريخية المتعاقبة، والبيئات الحضارية المتنوعة، بالنظر إلى كل ذلك فإننا نريد أن تكون هذه السلسلة من الدراسات محاولات جادة لتحقيق أكبر قدر ممكن من ترسيخ هذه الأبعاد.

كذلك فإن من التوجهات المهمة التي عنيت الهيئة العلمية للكرسي بأن ينهض تجسيدها في سلسلة هذه الإصدارات التوجهَ إلى نشر جملة من المخطوطات العربية المهمة وفق أصول التحقيق العلمي ومعاييره.

وعلى ضوء ذلك كله فإننا نأمل ونسعى لأن يكون هذا الإصدار، وما سيتبعه –بإذن الله- من إصدارات، مما يعزز من المكانة العلمية لجامعة الملك سعود وهي تبادر إلى تحقيق إنجاز مرموق في الرقي بمعايير الجودة الجامعية.

وفي المحصلة فإننا نتطلع إلى أن يكون كل عمل يقوم به الكرسي إسهاماً في القيام بأعباء المسؤولية تجاه اللغة العربية العريقة المتجددة، وتجاه الآداب العربية المتنوعة المبدعة، وتجاه أعمال مرموقة يكتنز بها تراث المخطوطات العربية التي ما تزال تستشرف أن ترى نور التحقيق والنشر.

وفق الله جميع العاملين على هذه اللغة وعلى آدابها وعلى تراثنا الأصيل بكل مجالاته.

المشرف على الكرسي

أ.د. عبد العزيز المانع